

العدد (١٤) ١٥/١٢/٢٠٠٣

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

قوائم الإرهاب والعنف تترى والمكافآت كبيرة



الحلول السياسية لأزمة الإستقرار في المملكة



محمد بن علي المحمود يكتب حول: أزمتنا الفكرية مع العنف

السلفيّة.. من التطرّف الى الإرهاب

في هذا العدد

الدولة الحائرة

وصف مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وليام كوانت في كتابه (السعودية في عقد الثمانينات) القيادة السعودية بأنها مترددة وتلوذ بالقرارات المواربة التي تحمل إجابات متناقضة. وعلى حد قول أحدهم بأن القرار في السعودية يجمع بين الـ (لا) والـ (نعم) ليخرج في صيغة (لعم)، لأن عملية صناعة القرار تجمع بداخلها عناصر متناقضة، واعتبارات محلية ودولية متضاربة، وأهداف خاصة وعامة متقابلة، وبالتالي فهي صيغة في القرار تهدف الى إرضاء كافة الاذواق، ولكنها في النهاية تخرج على غير ما أريد لها، بحيث تصبح القرارات الصادرة خلافية على المدى البعيد وإن بدت في ظاهرها توافقية على المدى القصير.

هناك صمت ينطق فيه المال، وهناك قرارات تفرضها المصلحة أكثر مما تملى في إتفاقيات ثنائية، وهناك أيضاً أهداف سياسية يتم إنجازها دون المرور بالطرق التقليدية لصناعة القرار كما هو عليه الحال في أغلب الدول. وفي بلادنا التي تنعدم فيها مؤسسات صناعة القرار، تكون القرارات في الغالب إنعكاسات لطبيعة الحاكم أو الدائرة الضيقة المتقاسمة للسلطة. ولو نزعنا عامل الثروة لأصبحت البلاد تعاني شللاً سياسياً وحيرة دائمة، بالنظر الى عوامل الضعف والتهديد التي تحيط بها بدءا من المساحة الجغرافية الكبيرة، ومروراً بالتناقضات الداخلية، وانتهاءً بالتنافس الاقليمي والدولي.

ما حصل أن الثروة المالية الضخمة لعبت دوراً سحرياً في كسر حاجز الخوف والتردد، وفتح للدولة آفاقاً في الداخل والخارج بعد أن كان ينظر اليها وكأنها حلم مستحيل، كما أمدّت الثروة صانع القرار بقوة دفع هائلة في عملية صناعة القرار السياسي على المستويين المحلي والدولي، وبدأ عقد السبعينيات بما وصفها هيكل بـ (الحقبة السعودية)، حيث أصبحت الأخيرة مركز جاذبية على المستوى العربي اضافة الى الحضور المتميز على الساحة الدولية بفعل دورها المؤثر في السوق النفطية العالمية. كل ذلك كان في فترة تدفق المال بطريقة غير مسبوقة، الأمر الذي كسح معه الارباك الحاصل في مركز القرار، وأخفى ضعف القيادة، وجبر كسرها. بكلمات أخرى، أن الثروة نجحت في تحويل ما هو ممكن بالقوة الى ممكن بالفعل، ولم يعد هناك ما يحول دون تحقيق التطلعات الكبرى لدى الدولة. تعضد ذلك تحالفات صلبة محلية ودولية نسجتها الثروة بعناية، وشكّلت جزءاً مركزياً في استتباب الدولة وتماسك السلطة كما زخمت صناعة القرار بالثقة والاقتدار.

ولكن السؤال هنا: في هذا الوضع الذي يؤثر في التجربة السياسية السعودية الحديثة هل يحافظ على التميز المتقدم من منظور صناعة القرار؟ كلا بالطبع. ففي هذه التجربة متغيرات داخلية وخارجية كانت توحي بصورة الدولة المستقرة والخالدة، وكأن المتغيرات هذه قد أصبحت ثوابت لا تتبدل، كالنفط، والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والتحالف التاريخي مع المؤسسة الدينية، والوضع الاقليمي المستقر، والتي كانت تمثّل فيما مضى مقومات استقرار بالنسبة للدولة السعودية. إن ما ظهر هو بداية سريعة لانحسار متزامن لهذه العوامل قد حصل، كاشفاً عن مجمل مواطن الوهن والهزال في الدولة، والممتد الى قمة الهرم السياسي.

وهنا بدأت عملية صناعة القرار تشهد تحدياً مصيرياً في ظل متحولات دراماتيكية داخلية وخارجية، فالمال الذي كان يدخل كعنصر رئيسي في الدبلوماسية السعودية وحجر الزاوية في سياسة الدولة الخارجية فقد وعلى نحو خاطف تأثيره بفعل الازمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد، فيما تصدّع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ثم دخول الدولة في مواجهة مباشرة وعنفية مع حليفها الديني، واخيراً تبدّل الوضع الاقليمي بطريقة دراماتيكية منذ احتلال العراق.

إن كل هذه المتغيرات المتزامنة نسبياً حرمت الدولة من عناصر قوتها الأساسية، وبدأت تتكبد الخسائر على الجبهات التي كانت تلعب فيها تلك العناصر دوراً أساسياً، فأصبحت السياسة الخارجية السعودية في حالة إنسحاب متواصلة، ولم تعد تملك من مقوّمات القوة الدبلوماسية ما يحفظ مكانتها كقوة سياسية فاعلة، وباتت تنشد أساليب مختلفة للتخفف من أعباء شبكة ضخمة من التحالفات القديمة، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتدفع الدولة في واجهة الاتهام برعاية الارهاب لتتوسل طريقة في الدفاع عن النفس عبر شركات علاقات عامة دولية.

> **صناعة القرار تجمع عناصر متناقضة تهدف إرضاء كل الاذواق، هي توافقية على المدى القصير، خلافية على المدى البعيد**

أما على المستوى المحلي، فإن الازمات الاقتصادية والسياسية والأمنية رهنت الدولة بكاملها الى خيارات حل حاسمة لا تملك القيادة السياسية المؤهلات الكافية لتبنيها بسبب ترددها، وحيرتها. فمنذ عقدين على الاقل والدولة تشهد غليانات داخلية بفعل الازمات السياسية والاقتصادية لم تقابلها القيادة السياسية سوى باستجابات مترددة رغم قناعتها بأن ما تصنعه من قرارات لا تمثل حسماً نهائياً، بل هي تأتي كإنعكاس لطبيعة صانع القرار.

إن الوضع الذي نعيشه حالياً، هو وضع حيرة الدولة، التي يمكن قراءتها في غياب القرارات الحاسمة في مشكلات راهنة ملحّة، وما استبسالها في ميدان الأمن الا جزءاً من تلك الحيرة التي تدفع لتضل الطريق الصحيح نحو صناعة قرارات جذرية وشاملة لمشكلات سياسية واقتصادية، والانجرار الى معالجة الاعراض وإغفال المرض الحقيقي.

إن الدولة تتخبط الآن في حيرة شائكة، لا تعرف كيفية الخروج منها، لأنها مترددة وخائفة ومربكة بعد أن فقدت الادوات التي كانت فيما مضى تمارس دوراً نيابياً في صناعة الحلول البديلة. ولأنها تقف اليوم في مواجهة مباشرة مع أزماتها الحقيقية فليس بوسعها البقاء في منتصف الجسر، فهذه الحيرة لابد أن تزول من أجل إنقاذ الدولة قبل أن يزيلها البركان.

المؤسسة الدينية.. الإنهيار الاقتصادي.. الوحدة الهشة

مصادر التوتر في السعودية

١ ـ المؤسسة الدينية

يمثّل الدين مصدر شرعية الدولة السعودية وصبغتها العامة، منذ التحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود عام ١٧٤٤، والمؤسس على إنشاء دولة تقوم على المبادىء الدينية كما صاغها الشيخ محمد بن عبد الوهاب والحق السياسي لعائلة آل سعود. وبعد أكثر من قرن أعاد الملك عبد العزيز تأكيد هذا التحالف عبر رفع لواء الدعوة الدينية وبناء جيش عقائدي ممثلاً في الاخوان، وإستيعاب العلماء ضمن المشروع السياسي والديني للدولة الناشئة. فقد أمدّت المبادىء الدينية بحسب التفسير الوهابي المشروع السياسي لابن سعود زخماً معنوياً ومادياً ظهر في توطين وحشد القبائل البدوية النجدية المعروفة للانخراط في جيش ابن سعود وإكتساح المناطق وإخضاعها تحت سلطته.

وهكذا قامت الدولة عام ١٩٣٢ على أساس تقاسم السلطتين الدينية والزمنية، أو كما رمز اليها الملك عبد العزيز بـ السيف والقرآن. فقد أسهم التحالف الديني السياسي في تشكيل طبيعة الدولة، ومنحتها شرعية الحرب والنشأة والسيطرة. وبالرغم من المواجهة العسكرية التي وقعت بين الاخوان وابن سعود عام ١٩٢٩ بعد ثورة الاخوان والتي أسفرت عن نهاية الحركة الا أن ابن سعود حافظ على الصبغة الدينية للدولة السعودية، من خلال صناعة مؤسسة دينية داعمة لسلطته، من خلال انشاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي ضمّت أبناء القبائل الحليفة وبقايا فلول الاخوان، وهكذا إبقاء حلقة التواصل بينه وبين العلماء، والرجوع اليهم للتشاور واستصدار الفتاوى الدينية لاضفاء مشروعية دينية على قراراته السياسية.

إن التبدّلات الحاصلة في العلاقة بين ابن سعود ورجال الدين وهي تبدّلات أملتها طبيعة الدولة بما تفرضه من هيمنة وقيمومة، أخلّت بدرجة كبيرة في معادلة القسمة بين الأمراء والعلماء، حيث بدأ ابن سعود يؤكد على إستفراده بالسلطة باعتبارها إرثاً تاريخياً أكثر مما هي نتاج تحالف من أي نوع، وتدخل عنصر الدعم الخارجي (البريطاني تحديداً) لتعزيز نزعة الاستئثار بالسلطة. ولكن بقي التأثير الديني متراوحاً إنخفاضاً وهبوطاً حتى بعد دمج المؤسسة الدينية وإخضاعها الى المؤسسة الرسمية. ففي عهد الملك فيصل الذي تربطه صلة قرابة بعائلة آل الشيخ من جهة الأم، بقي تأثير المؤسسة الدينية منخفضاً رغم وجود شخص قوي مثل الشيخ محمد ابن ابراهيم آل الشيخ، ولكن الشخصية القوية للملك فيصل وإستعماله الخطاب الديني بعد إنحسار المد الناصري ساعده في إجراء العديد من التعديلات المتعارضة مع رغبة العلماء، وخصوصاً في مجالي التعليم والاتصالات، والتشريعات المدنية.

ولكن بعد انفجار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ونشوء خطر ما عرف بـ (تصدير الثورة) المصاحبة لدعاية كثيفة ضد النظام الملكي في السعودي، مهّدت الدولة السبيل أمام المؤسسة الدينية للتوسع والانتشار والنشاط بصورة غير مسبوقة لمواجهة تأثيرات النموذج الايديولوجي الايراني، فجرى تبعاً لذلك تجميد كثير من الاجراءات التحديثية في الدولة، وأصبحت الدولة تنزع الى تبني سياسة محافظة، إنعكس ذلك على التعليم والاعلام والنشاط الدعوي الداخلي. فقد أطلقت يد المطوعين في أرجاء البلاد وأصبحوا يمارسون دور الشرطة الدينية بصلاحيات شبه مطلقة، فقد تجاوزت حدود واجباتهم من الدعوة الى الالتزام بمواقيت الصلاة، وإغلاق المحال التجارية أثناء مواعيد الصلاة، والالتزام بالامتناع عن الشرب والأكل والتدخين في شهر رمضان، الى حد إختراق خصوصيات السكان، فبالاضافة الى الحضور الكثيف لرجال الهيئة في المراكز التجارية والحدائق العامة، كانوا يلجأون الى إقتحام البيوت فيما لو تطلب الأمر.

ظهور طبقة جديدة من أصحاب الفتيا خارج المؤسسة أسقط من يد الحكومة سلاحاً لمحاربة خصوم الداخل

لقد إرتبط سلوك المطوعين بسمته القاسية بنزعة الدولة الى فرض سيطرتها على الاوضاع الداخلية، بيد أن هذه السيطرة فقدت جزءاً كبيراً من تأثيرها منذ بداية التسعينيات، وتحديداً بعد وصول القوات الأميركية الى الاراضي السعودية لمواجهة تهديدات النظام العراقي السابق بعد غزو الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، حيث أظهر المطوعون وكثير من رجال التيار الديني السلفي انتقاداً حاداً لقرار الحكومة بدعوة القوات الأجنبية للاراضي المقدسة. ورغم نجاح الحكومة في إقناع كبار علماء المؤسسة الدينية بالافتاء لصالح القرار، الا أن إنشقاقاً واسعاً حصل في هذه الفترة على خلفية دعوة القوات الأجنبية للدفاع عن المملكة، وأخذ التعبير عن الاعتراض أشكالاً تصاعدية بلغت ذروتها في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثم في حرب الخليج الثالثة والتي بدأت الفتاوى تصدر بشن حرب على القوات الأميركية وطردها ليس من جزيرة العرب فحسب بل ومن كل أرجاء العالم الاسلامي. في الوقت نفسه، إستعمل المطاوعة كقوة مناهضة للمطالب الاصلاحية في الداخل، كما في مثال مظاهرة النساء في نوفمبر عام ١٩٩٠ والمطالبة بمنح المرأة حق قيادة اليسارة، حيث صدرت الفتاوى بطردهن من الوظائف، وسحب جوازات سفرهن. لقد أدارت الحكومة الصراع مع التيار الديني بطريقة ذكية الى حد كبير، وعمدت الى ضرب أطراف التيار ببعضه من أجل الخروج بأقل الخسائر، والاحتفاظ بالجزء المؤثر فيه، فأقفلت الباب في وجه الطرف الأكثر عداءً لها ومنحت الطرف الآخر إمتيازات جديدة تبقي عليه كحليف ديني مساند لها لمواجهة المطالب الاصلاحية التي رفعتها القوى الدينية والوطنية.

ولكن التركة الثقيلة للمؤسسة الدينية المتراكمة منذ بداية الثمانينات وحتى الآن جعلت من الصعب على الدولة إحتواء تأثيراتها السياسية والأمنية على المستويين المحلي والدولي. فقد أفرزت التركة جماعات غير خاضعة لسيطرة المؤسسة الدينية الرسمية رغم أنها كانت فيما مضى تستلهم منها التعليمات،

وتسترشد بما يصدر عنها من فتاوى، الا أن ظهور طبقة جديدة من الرموز الدينيين الشعبيين والتي تحوّل كثير من أفرادها الى أصحاب فتيا، أسقط من يد الحكومة سلاحاً كانت تحارب به خصومها الداخليين، فصارت الفتاوى الصادرة عن هؤلاء الرموز أشد تأثيراً في الشارع من فتاوى كبار العلماء، نتيجة للشعبية الواسعة التي حظيت بها هذه الطبقة، ونوعية القضية التي يناضل من أجلها هؤلاء الرموز، وظهر تبعاً له ما يعرف بالعلماء الرسميين والعلماء الشعبيين أو المستقلين.

التطور الخطير في العلاقة بين التيار الديني السلفي والدولة، تمثل في أن أسلحة المجتمع الديني بكافة أشكاله الرسمية والشعبية كانت فيما مضى تتجه الى خصوم الدولة في الداخل أو تمارس أدواراً خارجية، ولكن جزءاً خطيراً منها بات يستعمل مؤخراً ضد الدولة وربما المجتمع، إنطلاقاً من عقيدة التكفير. وبحسب ما كشفت عنه إعترافات الشيخ الخضير والفهد فإن ثمة فتاوى صدرت توصم المجتمع والدولة بالكفر وتبيح إستعمال السلاح ضد المصالح والجماعات المصنّفة في دائرة الكفر. وهناك ما ينبىء عن تطور مستقبلي جديد قد تبدأ فيه جماعات التكفير بحملة تصفيات جسدية ضد أفراد العائلة المالكة، بالرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق في مجال ملاحقة رموز التيار التكفيري الجهادي. نشير هنا أيضاً الى فتاوى صادرة ضد أفراد من المجتمع من صحافيين ورجال إعلام وعلماء دين وكتّاب تبيح سفك دماءهم وتصفيتهم جسدياً، إضافة الى أنباء عن محاولات تفجير في أماكن عامة في عدد من المناطق. إن تطوراً خطيراً كهذا فيما لو حصل فسيكون بالتأكيد مفصلاً حاسماً في تاريخ البلاد، وستكون له إنعكاسات مباشرة على وحدة الدولة والمجتمع.

٢ ـ زوال دولة الرفاه

شكّل العامل الاقتصادي كابحاً قوياً للتغييرات السياسية وبخاصة منذ أن بدأت البلاد تشهد طفرة إقتصادية في منتصف السبعينيات، حيث كانت التنازلات الاقتصادية الوسيلة التي يتم بها دحض الضغط نحو الاصلاح السياسي. فقد أبدت الحكومة مرونة كافية في الاستجابة للمطالب الاقتصادية بسبب الوفرة المالية الضخمة التي كانت كفيلة بإمتصاص الكثير من التوترات السياسية والاجتماعية، وكبح جماح الميول الاصلاحية المحلية.

ولكن في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أصبح الوضع يميل تدريجياً الى التحوّل السلبي، حيث واجهت الحكومة ركوداً إقتصادياً وعجزاً مزمناً في الميزانية، وبدأت ظواهر الفقر والبطالة تعكس نفسها في أوضاع السكان، لتسفر عن أشكال إحتجاجية متنوعة. فقد أبصر أفراد الغالبية العظمى من السكان، وهم من فئة الشباب، النور على بداية إنهيار دولة الرفاه، وإن الشريحة التي كانت تقبل بشرعية الدولة في مقابل الحصول على المنافع قد تقلصت، بالمقارنة مع الغالبية العظمى المحرومة، والتي لم تدخل في معادلة شرعية المنافع.

من جهة ثانية، أن إستقلالية الدولة في مقابل المجتمع والقائمة على هيمنة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي بدأت تشهد في ظل إختلال هذا النشاط تحدياً داخلياً يفرض عليها السير باتجاه خيار الخصخصة وتحدياً خارجياً من خلال الامتثال لقوانين السوق النفطية والتحولات السياسية والاقتصادية على المستويين الاقليمي والعالمي. يجب الاشارة هنا الى عامل آخر، وهو النشاط الاصلاحي الداخلي حيث أكّدت عرائض القوى السياسية الدينية والوطنية منذ عام ١٩٩١ وحتى هذا العام على ضرورة إعادة توزيع الثروة الوطنية بصورة عادلة، وتقليص النظام الضريبي، ووضع آلية للمحاسبة والشفافية، وتشجيع القطاع الخاص على تحمّل مسؤولية أكبر في العملية التنموية والنشاط الاقتصادي بصورة عامة، وأخيراً محاربة الفساد الاداري والاقتصادي. وكل هذه المطالب تضعف تلقائياً استقلالية الدولة بصورة وأخرى عن المجتمع.

إن إمكانية الدولة على تقديم تنازلات اقتصادية من أجل إحتواء الضغوط الداخلية نحو الاصلاح باتت ضعيفة، بل بدلاً عن ذلك قامت الدولة بتشديد الاجراءات الضريبية ورفع الرسوم المفروضة على الكهرباء والماء والغاز والتلفون اضافة الى الضرائب المفروضة في المطارات والموانىء البرية والبحرية والبضائع المستوردة وغيرها. وبالرغم من الاستجابة المتقطعة لالغاء أو تخفيف بعض الضرائب بسبب الضغوط الداخلية، الا أن هذا الأجراء ما لبث أن أخذ شكلاً تصاعدياً وبصورة غير مسبوقة، ويفوق غالباً قدرة كثير من العوائل.

إن الرهان التقليدي على إشغال السكان بالمنافع الاقتصادية عن التفكير في الاصلاح السياسي قد سقط بصورة شبه كاملة، بسقوط الدافع وراءه ومبرر استمراره، رغم أن هذا الرهان ليس بالضرورة صحيحاً من حيث المبدأ، فدولة الرفاه تخلق معها تطلعات سياسية وإن لم تكن غير منظورة دائماً، فالتحديث بمقدار ما يصنع تغييرات في البنى التحتية فإنه يخلق معه أيضاً فرصاً فريدة للتحول في البنى الفوقية، وتحديداً في شكل النظام السياسي.

تواجه الدولة اليوم تحدي الاستقرار السياسي القائم على مبدأ الرفاه، وأن خيار الاصلاح والتحديث السياسي يمثل خياراً استراتيجياً من أجل تفادي إنشعابات حادة في بنية المجتمع والدولة، والحيلولة دون تفجّر الانقسامات الداخلية في ظل إنعدام وحدة وطنية جامعة. فالدولة التي نشأت عام ١٩٣٢ ضمّت مناطق متعددة ذات خصائص تاريخية وإجتماعية ومذهبية وإجتماعية متباينة، ولم يجر دمجها سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً، فبقيت حلقات الربط قائمة على أساس هيمنة الدولة كإطار جيوبوليتيكي تشدّه عناصر قوة غير ذاتية أو متغيرة، وفي بعضها خلافية كالعامل الديني والتفوق العنصري النجدي وتحديداً منذ وفاة الملك فيصل عام ١٩٧٥، الذي دشّن مرحلة تنجيد الدولة بإستبعاد تدريجي للعنصر الحجازي، فيما أصبحت عسير والمنطقة الشرقية بفعل الشعور بالحرمان لدى سكانهما مكانين يضخّان توتراً في مصادر استقرار الدولة.

إن الخوف الذي كان يحول دون تبني الدولة لبرنامج إصلاحي شامل كان يدور حول الانقسام الداخلي في المجتمع بما يؤثر على إستقرار الدولة ووحدة السلطة، وقد تضاعف هذا الخوف بعد أن تآكلت مصادر قوة الدولة، بما قد ينمّي الاحساس بالخطر من الانشقاقات الداخلية وتفكك الدولة.

في مقابل تلك المشاعر المتنامية بالخطر من التفكك، أظهرت القوى السياسية الدينية والوطنية لياقة عالية في توفير قدر من الاطمئنان حيال موضوع الوحدة الوطنية كمرتكز للاصلاح السياسي، بما يشكل حافزاً قوياً للعائلة المالكة كيما تسارع في البدء ببرنامج إصلاحي شامل وجذري. فقد تخفي الدولة خوفها من الاصلاح عبر دعاوى أيديولوجية غير رصينة مثل أن الديمقراطية غير متطابقة مع الاسلام، أو أن المجتمع غير مؤهل تأهيلاً كافياً لتبني الديمقراطية، وهكذا مقاومة الدعوات الخاصة بحقوق الانسان على أساس المضامين المتعارضة بين معاهدات حقوق الانسان الدولية مع الاسلام. وعلى أية حال، فإن هذه الدعاوى تبقى مجرد ملاذات مفبركة للتنصل من الالتزام بأجندة إصلاحية شاملة بما يتطلب تنازلات سياسية واقتصادية واحترام حقوق الانسان.

خلاصة القول، إن مصادر عدم استقرار الدولة باتت تتطلب تغييرات جوهرية ليس بالامكان الاكتفاء بتعديلات سطحية من أجل إستردادها، فقد يفضي تدهور هذه المصادر الى تهديدات جديدة تتصل بوحدة الدولة.

إنهيار دولة الرفاه يدفع المجتمع للمطالبة تلقائياً بالاصلاح السياسي بعد تآكل مشروعية المنافع

رؤى متباينة

الاصلاح.. حدوده، ومنطلقاته، وكيف

إن الاجماع الشعبي على خيار الاصلاح بين ألوان الطيف السياسي والديني في المملكة يخفي بداخله غالباً تباينات حادة حول طبيعة الاصلاح، حدوده، وآلياته. فلكل قوة سياسية وأيديولوجية وجهتها في التغيير، ولها أجندتها في الاصلاح المنشود، وبالتالي لها إستراتيجية إصلاحية قد تتفق جزئياً أو كلياً مع غيرها.

القضية لا تقف عند حد وتيرة الاصلاح من حيث البطء والسرعة، بل تغطي وتستوعب مجمل عملية التغيير ومضامينها. هذا لا يعني أن وتيرة الاصلاح لا تمس المضمون الايديولوجي لكافة القوى السياسية والاجتماعية، بل هي تعكس الى حد ما جانباً منه، فكثير من الذين يتحدثون عن أن خطوات الاصلاح لا زالت بطيئة وغير متوافقة مع روح العصر وسرعته يصدرون عن عقيدة أن الانتقال بالدولة الى مرحلة جديدة يجب أن تتم بحسب شروط الحداثة والارتقاء، وهكذا الحال بالنسبة لأولئك الذين يريدون العودة بالدولة الى مرحلة السلف، فهم يصدرون عن عقيدة أن تصحيح مسار الدولة يجب أن يتم بحسب تمثّلها لأحكام الشريعة، وبين هاتين المفرزتين هناك إتجاه ثالث توفيقي يحاول الجمع بين أحكام الشريعة وروح العصر.

فالاتجاه التقليدي والسلفي منه بوجه التحديد ينظر الى المتغيرات بإعتبارها أمراً إعتيادياً لا يجب التوقف عنده لأنها تحصيل حاصل، وبالتالي لا يجوز الركون إليها أو التأثر بها، بل ما يجب الاعتناء به أولاً وأخيراً هو تطبيق الشريعة، تعويلاً على تصوّر خاص حول الحضارة الغربية التي كما يعتقد هذا الاتجاه قد غرقت في أزماتها الاخلاقية، وسقطت في وحل الفساد، وتحللت من القيم الانسانية. والحل في نظر هؤلاء هو بالعودة الى نموذج السلف الصالح لإرساء دولة الشرع والتي بواسطتها يمكن إنقاذ البشرية قاطبة. إن هذه الرؤية تجعل من الاصلاح متصلاً بدرجة وثيقة بما يتوافق منه مع المفهوم الديني، أي بما يقترب مع أحكام الشريعة، بقطع النظر عن ظروف الزمان والمكان وتبدّل الآليات.

ومن أجل تعزيز موقفه الاصلاحي بنزعته السلفية الشديدة، يلجأ هذا التيار للاحتجاج بالتطبيق الخاطىء للعملية الاصلاحية، وبحسب بعضهم فإن دولاً إسلامية عديدة وضعت دساتير، وأجرت إنتخابات، ولكن هذه التجارب فشلت في تطبيق الشريعة، فكانت المحصلة إنهيارات في المستوى المعيشي والخدمي وإنتشار الفقر والأمية والبطالة وسكنة المقابر وأصبح الرغيف اليومي همّاً مركزياً لدى المواطن في هذه البلدان، التي أصبحت تتسوّل المعونات الاقتصادية والمالية من الدول الكبرى (الكافرة) في مقابل التنازلات المشروطة الماسّة بالسيادة والكرامة والدين. كل ذلك يطرح سؤالاً إستنكارياً بحسب هذا التيار على النحو التالي: (ماذا نفعت تلك الدساتير والانتخابات؟!) ويجيب بالقول: لقد دمّرت كل شيء والسبب أنها إبتعدت عن تحكيم شريعة الله تعالى. فالمطلوب بحسب فحوى الاجابة أن يعاد صياغة الدولة على أسس دينية كيما يتحقق الرفاه والعدل والمساواة.

يجب القول بأن ثمة إجماعاً صلباً يستوعب حتى الأمراء على أن الخطوات الاصلاحية المعلن عنها بطيئة، ويجب أن تأخذ وتيرة متسارعة، بسبب مضامين القرارات الاصلاحية من جهة، وبسبب الاجراءات البيروقراطية الموجودة في البلاد من جهة ثانية. الا أن ما ثبت حالياً فإن موضوع الاصلاح في بعديه الشامل والجذري بات مورد إجماع شعبي، فقد إستيقظ الجميع على واقع مأزوم يصعب معه القبول بالتأجيل والتجزئة في العملية الاصلاحية، فضلاً عما تنتجه المتغيرات الاقليمية والدولية من محفزات ذات تأثير كبير في الدفع باتجاه الاصلاح السياسي.

مخاوف الاتجاه التقليدي في الدولة والمجتمع من الانتقالات الفجائية تقوم على أساس النظر الى أن التداعيات المستقبلية للتحول قد تنذر بإنفجارات كامنة في جسد الدولة الراهنة، والناشئة عن تراكمات قديمة قد تهدد بتبديد الشمل السياسي وبعثرة الوحدة المجتمعية. ولذلك، يرى هذا الاتجاه بأن التحول يجب أن يخضع لشروط وإعتبارات صارمة، أي بمعنى آخر إنها مرحلة بحاجة الى وعي خاص، مؤسس على تشخيص لأوضاع وخصوصيات الداخل دون الخضوع تحت تأثيرات الضغوط الخارجية وظروف الدول والمجتمعات المجاورة، وحتى ما يصدع به قطاع واسع من المجتمع، وذلك من أجل صياغة برنامج إصلاحي متقن يرعى فيه حدود الشرع أولاً وأخيراً.

ويحقق هذا الاتجاه المحافظ قبولاً وتجاوباً لدى الطبقة السياسية العليا لأنها تلتقي معه عند حدود الاصلاح ووتيرته، فهو يشق لها مساراً آمناً في التحول والذي لا يتطلب بأكثر مما هو عليه الحال الآن مع مراعاة بعض القيود الشرعية، وثانياً شيئاً من التنازل للحليف الديني التقليدي.

وفي داخل هذا الاتجاه هناك من يرى بأن السيرورة الاصلاحية يجب أن تتم بطريقة تكميلية أفقية، أي تطوير الآليات التي أنشأها المؤسس الملك عبد العزيز، كمصدر إلهام وإسترشاد، ومن هذه الاليات مجلس الشورى، ومجالس البلديات والتقاليد السياسية المتبعة في الماضي في العلاقة بين القيادة والشعب. وقد بالغ بعضهم الى حد الزعم بأن عبد العزيز قد أسس الارضية المناسبة للعملية الاصلاحية الشاملة ولكنها إنقطعت بموته، تعويلاً على التغييرات التي أحدثها في مجالي الاتصالات والتعليم.

هناك من يجادل بأن البلاد لم تعد قابلة

بالاحتفاظ بخط سير تراكمي في التغيير، فإن الظروف الداخلية بكل تفجّراتها المعلنة والكامنة لا تمنح الزمن الكافي للدخول في عملية إصلاحية بطيئة ومتدرِّجة، فإن المشاكل الحادة التي تعصف بالمجتمع تسقط خيار الوقت، وتجعل من الانتظار والصبر من أجل تقديم حلول مقطّرة ومبتسرة وأحياناً كثيرة مخيبة للآمال رهاناً مدمّراً، خصوصاً وأن أوضاع البلاد مرشحة للتدهور والانفلات في ظل إنسداد آفاق الأمل والخروج من النفق. هذا مع ملاحظة أن الظروف السياسية الاقليمية والدولية التي لا تقل خطورة تسير في الوقت الراهن على الضد من رغبة شعوب ودول المنطقة. بمعنى آخر، إن مجمل الاوضاع الداخلية والخارجية تفرض ضغوطاً شديدة على الدولة كيما تبدأ تغييرات جوهرية بصرف النظر عن تداعياتها المستقبلية، فهي مهما بلغت من الخطورة ستكون أقل مما هي عليه المكاسب المرجوّة من الاصلاح، إن لم تكن الاضرار المتوقعة مبالغة وخصوصاً في جانبها السياسي.

فالانشغال بهاجس الانعكاسات السلبية للاصلاح، والمخاطر الناجمة عنها ومن ثم التفكير في كيفية التحكم والسيطرة بالعملية الاصلاحية قد يفضي بمرور الوقت الى سلب إرادة القيادة السياسية، وحينئذ تكون الاخيرة غير قادرة عملياً على التحكم بالدولة نفسها. فالوهن الذي أصاب القيادة السياسية هو بفعل التردد المزمن في خوض غمار العملية الاصلاحية المتوازنة والمتوافقة مع روح العصر وحاجات المجتمع ومطالبه، وهو ذات السبب ـ أي التردد المزمن ـ الذي ساعد على بروز قوى سياسية شبه منظمة وهكذا ظهور إتجاه راديكالي يتوسل العنف طريقة في التغيير بقوة السلاح والشاحنات المفخخة.

وفي ظل غياب قيادة سياسية تحظى بالاجماع داخل العائلة المالكة، وتملك إرادة الحسم في موضوع الاصلاح السياسي، فإن ذلك يدفع بقوى أخرى للظهور وهكذا تصعيد النشاطات السياسية من أجل تكثيف الضغط نحو الاعلى لفرض الاصلاح. هذا الدفع يتوافق مع قناعة بدأت تسري في المجتمع خصوصاً بعد الاعلان عن المجلس البلدي والتعديلات الثانوية في مواد مجلس الشورى، وهي أن لا أمل في الاصلاح مرجوّ من العائلة المالكة ولابد من البحث عن بدائل أخرى. وهناك من يزيد على الأمر بأن العائلة المالكة أصبحت غارقة في فسادها وصراعها الداخلي ما يجعلها أبعد ما تكون عن التفكير في إصلاح ذاتها فضلاً عن إصلاح الدولة.

إن الحدود المرسومة لعملية الاصلاح كما تتصورها التيارات السياسية والدينية في المملكة محكومة بتشخيص طبيعة الدولة الحالية، وشكل الحكم المأمول، وبطبيعة الحال المدى الذي تصل اليه حركة الاصلاحات. فهناك من يرى بأن الاصلاح لا يقف عند مجرد الاعلان عن إنتخابات جزئية أو تعديلات تشريعية أو حتى الاعلان عن مؤسسات جديدة. إن التجارب الحالية التي شهدتها دول عربية مجاورة في تشويه العملية الاصلاحية عبر وضع دساتير وبرلمانات صورية أسست لنموذج فريد من الدولة التسلطية التي تصادر الحريات، وتمارس أبشع أصناف القمع، والتعدي على الممتلكات، وتشجيع الفساد بكافة أشكاله، وأخيراً تحويل أجهزة الدولة الى مراكز إستزلام للرئيس والملك والأمير. إن هذا التشويه الخطير للعملية الاصلاحية، وتقويض أسسها باستعمال الاشكال والمفردات الاصلاحية نفسها لا يمكن أن يدرأه سوى توفير ضمانات حقيقية وفعلية من داخل البرنامج الاصلاحي ذاته، أي من خلال التأكيد على فصل السلطات الثلاث فصلاً حقيقياً وعملياً ومنح السلطة التشريعية (البرلمان) صلاحية تامة ومستقلة في صياغة الدستور تحدد فيه بالدقة صلاحيات رئيس الدولة، والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وتحرير السلطة القضائية من هيمنة السلطة التنفيذية وبوجه خاص رئيس الدولة. ولابد من التشديد هنا على بناء مؤسسات المجتمع المدني العاضدة للسلطتين التشريعية والقضائية، والسند الحقيقي لهما أمام تغوّل السلطة التنفيذية وتجاوزاتها.

إن طريق الاصلاح الحقيقي والفعلي يبدأ من خلال وضع دستور للدولة جديد تحدد فيه صلاحيات الملك والسلطة التنفيذية بصورة عامة، ويكون الشعب ممثلاً في مجلس برلمان يزاول مهمة السلطة التشريعية ويكون رقيباً على حفظ وصيانة الدستور، وتكون للسلطة القضائية إستقلالية تامة عن سلطة الملك، والسلطة التنفيذية بصورة عامة.

إن هذه التدابير الأساسية وحدها الكفيلة بوضع البلاد على سكّة الاستقرار والسير الصحيح نحو تسوية كافة المشكلات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وبها أيضاً يمكن توفير البيئة المناسبة لاستئناف العملية التنموية الشاملة، وهكذا تحقيق العدل والمساواة وصيانة الحقوق والواجبات المشتركة بين المجتمع والسلطة.

وباستثناء التيار الجهادي التكفيري الذي يجاهر بمنابذة الدولة، ويسعى لاستبدالها وإحلال نموذجه الديني السلفي، فإن ثمة موقفاً مطمئناً يعبّر عنه الطيف الاصلاحي العريض بكافة تياراته الليبرالية والوطنية والدينية، ينطلق من وجود آل سعود في الحكم رغم كل العيوب والتحفظات والانتقادات المعروفة لدى أفراد هذه التيارات إزاء فساد بعض أفراد العائلة المالكة، باعتبار أن الأخيرة تمثل رمز وحدة الدولة الحالية، ولكن هذا لا يمنحها إمتيازاً مفتوحاً للهيمنة على مقدرات البلاد وثرواتها. إن هذا الموقف يفترض أن يؤسس لرؤية جديدة لدى العائلة المالكة في الاصلاح بعد أن قدّم المجتمع ممثلاً في تياره الاصلاحي العريض ضماناً ببقاء العائلة المالكة على سدة الحكم.

إن مصداقية العائلة المالكة وجديتها في الشروع بالاصلاح الشامل والجذري سيما مع كثرة الوعود وهزالة مضامين القرارات الخاصة بالاصلاح أصبحت الآن على المحك، وهي تترك تأثيرات سلبية على الموقف الشعبي من الاسرة المالكة، بالنظر الى التدهور المتواصل في أوضاع السكان الاقتصادية والأمنية، وتفشي الفساد في صور شتى داخل الدولة. بكلمات أخرى، أن العائلة المالكة تفقد تدريجياً رصيدها المعنوي والرمزي ما لم تتداركه بقرار عاجل في الاصلاح يوقف مسيرة تدهور الاوضاع الداخلية ويحفظ جزءا من المكانة المتآكلة.

فمازال ثمة أمل لدى الكثيرين في أن ينبري رجل ما، وليكن ولي العهد أو نخبة من الأمراء الكبار، لاطلاق صفارة الاصلاح الشامل والجذري في هذا البلد، فالاحتقانات الشديدة والمنتشرة في الجسد لا تشفى باستعمال مجرد مطهر جروح بل لابد من علاجات جذرية وشاملة، من أجل إنقاذ الوطن برمته.

وإذا كان الحديث يدور عن وطن فالأمر هنا يستوعب تمامية المجتمع بكافة فئاته، ولابد أن يسهم في بنائه مسؤولون أكفاء منتخبون من قبل الشعب يرعون مصالح الوطن ويعملون من أجل تسوية مشكلاته الكبرى، وتقديم حلول عملية وواقعية تعين على محاربة الفساد والبطالة، وتحكيم القانون كمرجعية عليا في البلاد فوق كل الاعتبارات الخاصة.

قوائم الإرهاب والعنف تترى، والمكافآت المالية كبيرة

الحلول السياسية لأزمة الإستقرار في المملكة

تكاد خيارات الحكومة السعودية في مواجهتها لموجات العنف تتقلّص في حدود الحلول السهلة، وهي الحلول الأمنية ودفع المزيد من الإغراءات المالية في المواجهة. ونقول الحلول السهلة، فلأنّها حلول مؤقتة، ولأنّ الحلول الدائمة ـ أي الحلول السياسية والإجتماعية ـ تحتاج وقتاً أكبر، وتنازلات ضخمة من قبل صانع القرار لا يريد في الوقت الحاضر مناقشتها فضلاً عن تلبيتها. ورغم تنبيه الكتاب والصحافيين السعوديين المبكّر الى أن هذا النوع من الحلول هو على الأقل (غير كافٍ) لإعادة الإستقرار وإيقاف مفاعيل الدم والتخريب، ولا بدّ ان يكون هناك برنامج أوسع وشامل لاستئصال جذور المشكلة.. إلاّ أن المسؤولين الأمنيين لا يبدون قدراً ذا بال لذلك. فهم غير قادرين على مكافحة إغواء وإغراء هذا النوع من الخيارات باعتبارها خيارات جاهزة للإستعمال اعتادت (السلطة) على استخدامها، مع أنها لا تقضي ـ في أفضل نتائجها ـ إلا على مظاهر المرض وأعراضه، ولا تعالج ظاهرة العنف إلاّ بسطحيّة تجعله ما يلبث أن يعود من جديد الى واجهة الأحداث.

إغراء الخيار الأمني

وبرغم أن الخيار الأمني مغرٍ بطبعه، سهل بطبعه، جاهز بطبعه، خاصة لدى وزارات الأمن والداخلية.. فإن استخدامه بتوسّع، يعني أن هناك قصوراً في فهم دوافع العنف وكيفية محاربته، وهو قصور يبدو واضحاً لدى (الأمنيين) أكثر منه لدى (السياسيين). وإذا كانت مواجهة الإنفلات الأمني من صميم عمل وزارة الداخلية السعودية، فإنها للأسف وبسبب تضخمها صارت مانعاً أمام السياسيين من استخدام الحلول الأخرى، أو جعلها رديفاً للحل الأمني وليس بديلاً له. ومع الأخذ بعين الإعتبار أن القرار السياسي السعودي موزعاً بين عدد غير قليل من الأمراء، فإن الحل الأمني يطغى دائماً على ما عداه، ويعزز رؤية وزارة الداخلية على ما عداها، بحيث يمكن للمراقب ـ للشأن السعودي ـ أن يتوقع تمادياً في استخدام الخيار الأمني كحلّ وحيد ولمدّة طويلة، الى أن يثبت للجميع عياناً أن الحلول كانت قاصرة، وأن لا بدّ من تجربة حلول أخرى.

بطبيعة الحال، فإن المجتمع السعودي، الذي فاجأته أحداث العنف، تصور، وصوت السلطة السياسية والأمنية له، بأن (الحديد لا يفله إلا الحديد) ولربما اقتنعت مجاميع كثيرة من المواطنين بمقولة الأمير نايف من أنه سيواجه دعاة العنف (بالسيف والبندقية) كما قال قبل بضعة أسابيع. ولكن.. يمكننا استقراء الأحداث المستقبلية، واستقراء النتائج للسياسة الحالية المتبعة، وهي سلبية على كل حال. فحتى لو نجحت أجهزة الأمن في التخفيف من ظاهرة العنف، وهو ما ينتابنا الشكّ بشأنه، فإن جذوة العنف ستبقى كبركان خامد، ستنفجر في المستقبل.

> **الخيار الأمني سهل وجاهز للإستخدام ويتواءم مع عقلية الأمراء، ولكنه لا يقدم حلاً حقيقياً لظاهرة العنف**

الإستثمار الرسمي للعنف

يكاد تصاعد العنف أن يختطف الأضواء كلّها، ويعمي الأبصار عن المواضيع الأخرى اللصيقة بالموضوع الأمني، وفي مقدمتها الأوضاع السياسية المتردية والتي هي بحاجة الى إصلاح.. حتى لكأنّ الأمراء قد شعروا بأن موجة العنف قابلة للإستثمار على أكثر من صعيد:

* فبسبب موجة العنف تعيد الحكومة ترتيب أولويات المواطنين، فتؤخر استحقاقات التغيير والإصلاح المطالبة بالمشاركة الشعبية عبر الإنتخابات ووضع دستور للبلاد، وتشغل من جهة اخرى المواطن بأمنه اليومي، خاصة في العاصمة الرياض التي احتضنت أكثر أعمال العنف وأشدّها دمويّة. وحتى بعض الواعين من دعاة الإصلاح، يجدون أفواههم مكمّمة، وهم يدركون بأن لا أمن حقيقي بدون حريات وإصلاح سياسي، وأن العنف جاء نتيجة أوضاع بائسة فكرية وثقافية واقتصادية وسياسية. ورغم هذا، فإنهم يترددون في فتح مواجهة مع الحكومة على هذه الأرضية، قبل أن يثبت للجمهور قبل الحكومة أن المعالجة الحالية سقيمة، وأنها لا تحدّ من العنف بل قد تزيده اشتعالاً.

* الإستثمار الأخطر للعنف، قامت به الحكومة على الصعيد الخارجي، فلأول مرّة أتيحت لها الفرصة للدفاع عن نفسها وتأكيد مدّعاها بأنها ليست (مفرخة للإرهاب) بل (ضحيّة له) مع أنّها (مصنّعة له) وما يحدث جاء بسبب أخطائها المتراكمة ولا يلام غيرها فيه. حين ووجهت الحكومة بهذا العنف، تأجّلت الضغوط الأميركية على السعودية أو خفّت حدّتها، فالأميركيون لا يهمهم (الديمقراطية) وقد عودونا على انتهازيّة واضحة، فهم مرّة يضغطون بإسمها لاستحصال تنازل سعودي بشأن فلسطين أو أفغانستان أو العراق أو لتمويل مشاريع سياسية واقتصادية أميركية هنا وهناك. وفي هذه المرّة، فإن همّ الأميركيين الأول هو (مكافحة الإرهاب) وهو مقدّم على تحقيق (الديمقراطية). ورغم أنهم يعلمون بأن الموضوعين متداخلين كثيراً ولا يمكن بأيّ حال فصلهما، إلاّ أنهم يغضّون الطرف عن الثاني لتحقيق الأول، أو خشية أن تكون نتيجة العنف والإرهاب تغييراً شاملاً يستتبعه تغيير النظام السياسي السعودي، وهو ما تمّ التعبير عنه عبر المعادلة القائلة: سعودية غير ديمقراطية، خير من دولة طالبانية!

بالطبع فإن خيارات المجتمع والدولة في المملكة أوسع بكثير مما يطرح هنا، ولكن يجب الإلتفات الى أن الحكومة السعودية وهي تستثمر العنف المحلي لتبرئة ساحتها أمام حلفائها الأميركيين فيما يتعلق بتداعيات ١١ سبتمبر، فإنها تدرك بأن تخلخل المشروع الأميركي في





مطلوبون بتهمة العنف: هل هناك قوائم أخرى؟

العراق قد أضعف التيار اليميني المحافظ في الإدارة الأميركية، والذي يختزن عنفاً وحقداً على العائلة المالكة، وهو الذي يقود التوجّه العدائي لآل سعود في المحافل الأميركية المختلفة.

* الوجه الثالث لاستثمار العنف رسمياً، غير تعطيل مسيرة الإصلاح السياسي، وتجاوز عقدة ١١ سبتمبر والعلاقة المتوترة مع أميركا.. هو أن العنف وفّر للحكومة السعودية خياراً في تقليم أظافر التيار السلفي، وليس ضربه بالضرورة. فالعائلة المالكة تريد إشعار أقطاب ذلك التيار بأنها تمتلك البدائل الأخرى، وأن بإمكانها ضربه وتقليص صلاحياته على قاعدة حقها في الدفاع عن نفسها أمام تجاوز رجال التيار الحليف. والعائلة المالكة ـ وبذكاء لا يخلو من خبث ومكر السياسي ـ تظهر بين فترة وأخرى طرفاً من أسلحتها لحليفها (اللدود) لتنبّهه الى أنها تمتلك أنواعاً من الأسلحة لم تستخدمها بعد. هي في المحصلة تريد تدجين التيار وإعادته الى (حظيرة) الطاعة، ولتقول له بأن تنازلاتها الكثيرة لم تكن ناتجة عن ضعف بل هي (هبة) و (مصلحة) مشتركة، تنتفي حين ينقضها أحد الطرفين.

ما نقصده هنا، هو أن الحكومة استثمرت العنف ضمن اللعبة السياسية الداخلية، فهي تغري بعض الليبراليين الصداميين بأنها بصدد ضرب التيار السلفي، وبالتالي لا بدّ أن يقف مع الحكومة في محنتها وهي تواجه عنف ذلك التيار. وفي نفس الوقت تهدد الحكومة التيار السلفي بأنها (قد) تميل الى التيار الليبرالي وتغير خارطة التحالفات، و (قد) تقلص من صلاحيات المؤسسة الدينية إن لم يتوقف العنف ويعود الولاء والطاعة كسابق عهدهما. لكن لا يبدو أن الحكومة تنوي فعلاً اتخاذ سياسة جذرية، تستأصل التيار السلفي، أو تغير خارطة التحالفات الداخلية، وإنما هي تستخدم القوى المحلية لضرب بعضها بعضاً، وتخويف بعضها بالآخر، حتى لا يقوم إنسجام داخلي ووحدة موقف تفضي الى ضغوط مشتركة على العائلة المالكة لتقديم تنازلات سياسية.

مواجهة فكر العنف والتطرف

الفكر العنفي المتطرف ليس دخيلاً على المملكة. هو لم يأتِ من الخارج، وليس طارئاً على الساحة المحلية. إن وجوده سابق لوجود الدولة، على الأقل في نجد، حاضرة الحكم ومركزه. وقد اشتدّ الفكر المتطرّف في فترة قيام الدولة، لأن الملك عبد العزيز أجّجه لغرض توسيع سلطانه. فالتكفير الذي نراه اليوم كان موجوداً طيلة التاريخ السعودي، ويُبنى على ذات الأسس والقواعد الفقهية السلفية. الشيء الجديد فيه أنه وصل الى تخوم السلطة، وصار يوجه الى العائلة المالكة ورجالها. الفكر التكفيري هو نفسه الفكر السلفي (وهابي الطبعة). هو نفس الفكر الذي أباح لعبد العزيز غزو الآخرين واحتلال أراضيهم لأنهم كفار، سواء كانوا في الحجاز أو غيره. هو نفس الفكر الذي أباح قتل الآخرين الى أن قامت الدولة.

الأمراء استثمروا العنف لتعطيل الإصلاح، وللتقرب من الأميركيين، ولتهديد القوى السياسية بعضها ضد البعض الآخر

وهو نفس الفكر التكفيري الذي وجهته الدولة الى خصومها من الشخصيات والمذاهب والمجاميع الكثيرة في المجتمع. وهو نفس الفكر الذي استخدمته السلطة ضد أعدائها في الخارج فكفرت به عبد الناصر والقذافي والخميني وصدام حسين وغيرهم.

الضجّة التي تثار اليوم هي بسبب تخطيه حدود الأفراد والجماعات والمذاهب في المملكة وغيرها الى العائلة المالكة والنظام السياسي. أي أن التكفير والعنف طالما يمارسان بعيداً عن حريم السلطة فلا مانع منه، وهو ما يقوم به رجال المؤسسة الدينية الرسمية اللصيقة بالعائلة المالكة، كما يقوم به حواريو مشايخ السلطة. لم يقم دعاة العنف اليوم في المملكة أو يؤسسوا لتحركهم قاعدة فقهية فكرية مختلفة. حين يكفرون أهل الحجاز وشيوخهم وأتباع المذاهب الأخرى في البلاد، فإنهم لم يأتوا بجديد. لقد سبقهم الى ذلك الشيخ ابن باز ـ مفتي المملكة السابق ـ في أكثر من فتوى صريحة، شأنه في ذلك شأن أسلافه السابقين ونظرائه اللاحقين والحاليين.

ليس الخلاف بين من يحمل السلاح اليوم بوجه الحكومة وبين من يعتبرون وعاظاً للسلاطين من المشايخ الرسميين حول أصل التكفير وحرمة الدم المسلم، وإنما الخلاف حول استخدام العنف ضد السلطة وتكفيرها. بل حتى تكفير السلطة يحظى بإجماع غير قليل بين الجميع، ولكن الإفتراق حول جدوائية العنف. الخلاف تكتيكي إذن، ولا يتعلق بالإستراتيجيا الفكرية. والدليل أننا لانزال حتى اليوم ومن خلال ما نرقبه من خلال المنابر الرسمية وعلى القنوات الفضائية السعودية.. نرى المشايخ الرسميين يكفرون مواطنين ومسلمين فضلاً عن غير المسلمين ويدعون الى قتالهم.

لقد ظهرت حملة إعلامية ضدّ ما يسمّى بالفكر المتطرف، وحاول السلفيون إبعاد تهمة العنف عن أنفسهم من خلال وصف العنفيين بأن فكرهم (خارجي) وهي تهمة طالما وجهت لأقطاب الوهابية حالياً وسابقاً، وكذلك محاولة اعتبار دعاة التكفير والعنف مجرد (شرذمة) محدودة لا تمثل التيار السلفي العام، وهي ذات الأوصاف التي تطلق عادة كلما خرجت علينا الوهابية وعنفها بمنتج جديد، منذ حركة الإخوان في العشرينيات الميلادية الى حركة جهيمان في أواخر السبعينيات الميلادية.

لا شك أن أحد أهمّ أوجه الأزمة السياسية في المملكة يعود الى الفكر السلفي الوهابي. فهذا الفكر الإقصائي الأحادي اختطف الدولة والمجتمع، وألبسه لباساً واحداً لا يتحمّل أيّ لون أو تعدد، بالرغم من أن أتباع هذا الفكر لا يمثلون أكثرية المواطنين، ولا يعبر عن فهمهم للدين، بل هو فكرٌ صدامي ضد الآخر قبل وبعد قيام الدولة. لقد كانت النزعة الإستغلالية للفكر الوهابي من قبل العائلة المالكة المادة التي تقوّى بها هذا

الفكر، فغطّى ما عداه وساق المجتمع باتجاه الجمود والتطرف وقسم المجتمع الى أشلاء تغذّت عليها السلطة ردحاً من الزمن، الى أن تحوّل تطرّف التيار الى أزمة للعائلة المالكة نفسها.

بلا شك هناك حاجة لمراجعة الفكر السلفي، وعدم إفساح المجال له ليمثل المجتمع بكل فئاته، وإنما يمثل أتباعه فقط لا أن يفرض رأيه على الآخرين بقوة الدولة وجبروتها. لا تنحصر المشكلة في وجود فكر وهابي متطرف، بل في فكر متطرف تتبناه الدولة وتشرعن نفسها من خلاله، وتسعى لترويجه داخل وخارج المملكة باعتباره (الإسلام والعقيدة الصحيحة). وإذا لم تتخلّ السلطة عنه، فإن التطرف باقٍ يزرع القنابل والعنف في كل مكان.

هناك جهود ظهرت من خلال الكتابات في الصحافة المحلية لمناقشة هذا الفكر المتطرف، وإن كان بحذر، وقد كان قليل من الكتاب قد أكدوا على حقيقة أن الفكر الرسمي الديني هو نفسه فكر العنف سواء بسواء. لكن رأي العائلة المالكة يختلف: فهي تريد من جهة أن يقوم (الأقل) تطرّفاً بمحاربة (الأكثر) عنفاً. ولذا سمحت لمن يزعمون أنهم وسطيون من بين التيار السلفي بمكافحة العنف وحصره في خارج المملكة، أي فليجاهدوا في أفغانستان والعراق! أما السعودية فبلد مسلم لا يحتاج الى جهاد!

هذا المنطق، يعني تحديداً تصدير المشاكل والفكر السعودي الوهابي المتطرف الى خارج الديار. فتلك ساحات مفتوحة ومشروعة للعنف. والغريب أن تأتي مثل هذه الدعوات بصورة شبه رسمية ومن الفضائيات السعودية، ومن أشخاص لهم كتابات بل كتب تكفّر المواطنين في الداخل وتفتي بقتلهم، مثل الحوالي والقرني والعريفي والعمر وغيرهم ممن سبق لهم أن اعتقلوا على ذات الخلفية الفكرية والمواقف السياسية المتطرفة وذلك في التسعينيات الميلادية!

العائلة المالكة في الحقيقة لا تواجه الفكر المتطرّف، وإنما تحاول أن تحصر بلاءه (خارج إطار السلطة) وليس بالضرورة خارج إطار المجتمع، فضلاً عن أن تحصره خارج إطار السعودية نفسها.

جدليّة استمرار العنف

هل ستقود الحملة الأمنيّة الى التخفيف من ظاهرة العنف في المملكة؟ لعلّ ظهور قائمة جديدة من الأسماء تعطينا فكرة عن مستقبل العنف، فأسماء قائمة الـ١٩ التي ظهرت قبل بضعة أشهر لم تنته ولازال الكثير من الأسماء التي وردت فيها تتعرض للملاحقة، وها هي قائمة أخرى تتبعها بـ ٢٦ إسماً. منذ بضعة أشهر وأحداث العنف تترى في المملكة، إذ لا يكاد يمرّ يوم إلا وهناك خبر أو صدام أو محاولة اغتيال أو تفجير أو اكتشاف اسلحة وخلايا ومراكز تدريب أو ما أشبه. أي أن مؤشر العنف في تصاعد رغم تصاعد الحملة الأمنيّة، بعضهم فسّر تصاعد العنف بأن المتطرفين في حالة يأس وأنهم يقذفون بآخر سهامهم.

هذا تضليل، أو إذا اخذنا الأمر بحسن نيّة، فهو جهل فاضح لصيرورة العنف. أحد مسببات العنف هو وجود الفكر المتطرّف، وهذا هو المغذّي الأساس لاستمراره، وهو مبثوث ومتخمّر ومستوطن في كل ثقافة (نجد) المحليّة. يعززه في ذلك: مناهج التعليم، وقمع الحريات الثقافية، واعتماد الرأي الأحادي، وشرعنة الفكر المتطرف من قبل الدولة، وإعطاء هذا الفكر شرعية التواجد والسيادة على ما عداه.

ليس المنطقي بعدئذ، أن يكون حلّ المسألة الفكرية سهلاً، وفي سنوات قلائل، بعد أن عُمّد وعشعش واستطال طيلة عمر الدولة السعودية الحديثة. وليس من المعقول أن يتلاشى فكر العنف الذي تنمو على تأصيلاته وشروحه شرعية الدولة. وليس من المتوقع أن يخمد بدون انفتاح واسع على كل الثقافات والإجتهادات التي لا تعترف بها الوهابية. نحن بحاجة الى أجيال تتربى من جديد على غير هذا الفكر. نحن باختصار بحاجة الى بديل لا أن نعتبر هذا الفكر هو الأفضل في المملكة والعالم! وهذا يستلزم عمل سنين في حال اقتنع المسؤولون بضرورة ذلك وهو ما لم يتم حتى الآن.

ومن مسببات العنف الإختناق السياسي وغياب الحريات العامة كمتنفس للتدهور السريع للأوضاع الأمنية والإقتصادية. إذن، فالتدهور الإقتصادي، وارتفاع مؤشر البطالة، والفساد الإداري، واستيطان الفقر، وتدهور الخدمات الإجتماعية الأساسية للمواطن، كلها محفّزات للعنف وإن كانت لا تبرره. في حين يرى المواطن في المقابل قلّة منتفعة بخيرات الوطن، وقلّة مستأثرة بإمكانات الدولة، وقلّة تعبث بمقدرات الوطن في وقت يعيش هو على الكفاف، ويرى نظراءه في بلاد النفط الخليجية من هم أحسن حالاً فيرتدّ على ذاته ليكتشف أن العلّة ليست فيه

الفكر المتطرف هو أصل البلاء، وهو مستوطن في المملكة منذ تأسيسها وهو منهج كل أطياف التيار السلفي بما فيه الرسمي

وإنّما فيمن يقف على رأس الدولة من الأمراء وحاشيتهم الصغيرة.

كل هذه الأمور يجب أن تتغير إن كان المسؤولون بحق يبحثون عن حل للعنف. أما الخيار الأمني فهو نفسه غير قادر ـ في المدى القريب ـ على معالجته حتى بشكل سطحي، بل هو غير قادر على تقليصه رغم الحملات الامنية الكبيرة والأموال وتجنيد المزيد من المخبرين. ويجب أن نعترف بحقيقة ان المواطنين لا يتعاونون مع الحكومة، وكأنهم يريدون القول بأنها هي من صنعت المشكلة وأنها هي من عليه إيجاد حلّ لها. وهؤلاء المواطنون قد بدأوا برفع الصوت عالياً ضد الحكومة نفسها، ويتهمونها بالفشل في تحقيق أوليات الحياة الكريمة والإستقرار المنشود، فشرعية الدولة بدأت بالتراجع بسبب العنف، ولم تتقوّ بمواجهته.


المقرن: تقول الحكومة أنه قائد خلايا القاعدة في السعودية

ثم إن العنف تقوم به جماعات صغيرة مفتتة، يهم الحكومة ان تلصقها بـ (القاعدة) صدقاً أم كذباً، فذلك يوفّر لها غطاءً دولياً يحميها ويدعمها. فالأمراء يريدون أن يقولوا للأميركيين بأنهم معهم في قارب واحد، وأنهم جميعاً مستهدفون من قبل عدو واحد هو القاعدة! في حين أن معظم هذه الجماعات الصغيرة غير المترابطة، وإن كانت تستقي مصادر تفكيرها من نفس مصادر القاعدة ونفس مصادر الفكر الوهابي المتطرف، وهي وإن كانت تؤمن بأهداف القاعدة، فإنه لم يثبت أنها تتبع القاعدة تنظيمياً وتأتمر بها، حتى وإن وجد بعض قادة الجماعات الصغيرة ممن تدربوا في أفغانستان.

أثبتت الأحداث أن أغلب من يقوم بالعنف هم شباب صغار بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين، ومعظمهم لم يسافر خارج المملكة بتاتاً، بل تربوا في أحضان المؤسسة الرسمية وتتلمذوا على محاضرات مشايخها وتشكّلوا كمجموعات صغيرة على حواشي التجمعات السلفية القريبة من السلطة. ولأن الجماعات متعددة وصغيرة، فإن القضاء عليها صعب، وتتبعها شبه مستحيل، خاصة إذا كانت تتوالد وتتزايد، بل وتتدرب في معسكرات في السعودية نفسها!

إن السيف والبندقية اللذان يهدد بهما نايف دعاة العنف، يدفعهم لاستخدامهما ضدّه ـ كما قال أحدهم لمراسل أجنبي. وإذا كانت العائلة المالكة لا تبحث عن هدنة، ولا تطمح الى استئصال، ولا ترغب في دفع أثمان سياسية مستحقة للشعب، ولا تريد مكافحة الفكر، وترى أن الشذوذ جزئي! ومحدود.. فإنها بكلمة أخرى، تبحث عن معالجة سطحية بدون أن تدفع أية فواتير. وهذا لا يتمّ، خاصة إن كانت تريد الحل أن يكون معجّلاً!

إنها سياسة متناقضة، فالدولة ضيّعت الإتجاهات، والأحداث هي التي تقودها والمجتمع وفق آليتها. وبذا يمكن التأكيد على أن العنف سيتواصل، والإنسداد السياسي سيتواصل، والإنهيار الإقتصادي لن يتوقف، وبعد أن تصل الأمور الى وضع غير متحمّل، وينفجر الشارع بوجه السلطة، (ربما) تكون هناك مهدئات أخرى في جعبة العائلة المالكة قد تسعفها، أو لا يكون لديها شيء منها، فتكون قد وصلت الى الموت السريري فيجري التخلص منها.

في جلسة الاستماع بإدارة لجنة الحرية الدينية الدولية في الكونغرس:

السعودية تبشر بالكراهية الدينية محلياً وعالمياً

عقدت اللجنة الخاصة بالحرية الدينية الدولية جلسة إستماع بواشنطن في الثامن عشر من نوفمبر تحت عنوان: (**هل تمثل السعودية تهديداً إستراتيجياً: التبشير العالمي بالتشدد**)، بإدارة كل من مايكل يونج، رئيس اللجنة، ونينا شيا، نائب الرئيس ومدير مركز الحرية الدينية لدار الحرية، وخالد الفضل الاستاذ الزائر للقانون في جامعة ييل، وريتشارد لاند رئيس لجنة (سي إي أو) للحرية الدينية، والبروفسور بريتا بانسال الاستاذ الزائر في كلية جون كينيدي في جامعة هارفارد، والسيدة باتي شانج رئيسة سي إي أو لمؤسسة المرأة في كاليفورنيا. كما شارك في الجلسة عدد من الباحثين والخبراء، ومن السعودية شاركت الدكتورة مي يماني.

من الجدير ذكره، أن اللجنة الخاصة بالحرية الدينية الدولية تأسست من قبل الكونجرس لغرض تقديم توصيات للرئيس الأميركي، ولوزير الخارجية، وللكونجرس بخصوص الطرق التي يمكن للسياسة الأميركية أن تكون عليها بصورة فاعلة من أجل تطوير الاحترام في الخارج للحرية الدينية والاعتقاد المعترف بهما دولياً. وهذه الهيئة تعتبر مؤسسة مستقلة ومنفصلة عن السلطة التنفيذية والكونجرس، ويتم تعيين أعضاء اللجنة من قبل الرئيس وقيادة الكونجرس الممثلة من الحزبين الرئيسيين، الجمهوري والديمقراطي.

في كلمته الافتتاحية قال رئيس اللجنة بأن ليس هناك حرية دينية في السعودية، كما ذكرت ذلك تقارير اللجنة ووزارة الخارجية في مناسبات مختلفة. إن الحكومة السعودية تقوم بفرض حدود صارمة وربما تامة من أجل قصر الممارسة العلنية للتعبير الديني على، ما يعرف في الغرب، الوهابية. ونتيجة لذلك، فإن السنّة من غير الوهابيين، والشيعة، والصوفية والجماعات الاسلامية الاخرى، وهكذا أكثر من مليوني مسيحي، وهندوسي وآخرين من غير المسلمين من العمال الاجانب الذين لا يعتنقون التفسير الديني الحكومي، يتعرضون لانتهاكات صارخة في مجال الحرية الدينية.

إن جوهر هذه السياسة الصارمة على الحرية الدينية يكمن في نظام التعليم، الذي يحتوي على مواد هجومية وتمييزية في المنهج الديني، ويتم تدريسها بصورة إلزامية في المدارس الحكومية.

وأضاف: لقد كرّست اللجنة قدراً كبيراً من الاهتمام للسعودية قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث توصلت اللجنة الى أن ثمة قضية نابعة مباشرة من السياسات المتشددة والقمعية داخل البلاد. فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان هناك عدد متزايد من التقارير تفيد بأن المساعدات التي تقدّمها الحكومة السعودية كانت تستعمل لتمويل مدارس دينية ونشاطات أخرى تقوم بنشر الكراهية، وعدم التسامح، وفي بعض الاحيان العنف، الذي تقوم به جماعات دينية مسلحة ومتطرفة في عديد من مناطق العالم.

مي يماني: الإسلاميون في الحكم والمملكة لن تكون دينية أكثر مما هي عليه الآن

وتابع رئيس اللجنة: تثير هذه التقارير أسئلة مزعجة حول دور الحكومة السعودية في التبشير العالمي بأيديولوجية غير متوافقة مع الحرب على الارهاب والضمانات المعترف بها دولياً حول حق حرية الدين والاعتقاد. إن الظروف السائدة في السعودية وهكذا إمكانية أن تكون الحكومة السعودية قد لعبت دوراً في نشر الكراهية وعدم التسامح ضد المسلمين وغير المسلمين لها دلالات قوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية. ولسوء الحظ، فإن تشجيع حقوق الانسان، بما يشمل الحرية الدينية لم تكن ميزة عامة في العلاقات السعودية الأميركية، وقد أوصت اللجنة بأنه يجب أن يكون لهذة الميزة وجود في العلاقات بين البلدين.


مي يماني

على صعيد آخر.. أوضح خلال جلسة الإستماع عدد من الباحثين والخبراء في مجال حقوق الانسان والقانون آراءهم في هذا المجال، وكانت من بينهم الدكتورة مي يماني، عضو المعهد الملكي للشؤون الدولية وإستاذة القانون في جامعة لندن. إستلهاماً من عنوان الجلسة (التبشير العالمي بالتشدد ـ أوعدم التسامح) أثارت الدكتورة يماني سؤالا افتتاحياً: هل السعودية بريئة أم مذنبة؟ لتبدأ في سرد تجربتها الذاتية من أجل تشكيل رؤية حول السؤال المطروح. وفيما يلي نص الكلمة:

وُلِدتُ كمواطنة سعودية، ولكنني تلقيت تعليمي في سويسرا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وكنت محاضرة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ونشأت بعقلية منفتحة، تحترم القوانين والعادات في الدولة السعودية، بما يشمل الرقابة، والحجاب، والنظام الأبوي الاضطهادي. لقد قبلت بكل ذلك، الى أن بلغت هذه القوانين والعادات حد التهديد بإسكاتي.

إن هذه التهديدات لم تأت في الصف المدرسي في جدة أو الرياض أو أي مكان آخر داخل حدود المملكة، ولكنها جاءت في لندن قبل ثلاث سنوات من قبل مسؤولين سعوديين في شكل رسالة من وزير الداخلية. وقد تم إبلاغي بعدم الكشف عن محتويات الرسالة أو مصدرها لأي جهة كانت، وهذه تعتبر تكتيكات تقليدية في التهديد. وكان الطلب الرسمي هو:

قضايا الحجاز

التوقف الفوري عن الكتابة والتصريحات الكلامية حول السعودية، وأن أعتبر نفسي محظوظة كوني لم أُعتقل قبل نحو خمس سنوات على الأقل.

ومن أجل وضع ذلك كله في سياقه يمكنني القول، إنني كباحثة زميلة من المعهد الملكي للشؤون الدولية، وحاملة شهادة من كلية برين ماور، وحائزة على الدكتوراه من جامعة أوكسفورد، قد أُمرت من قبل مسؤول عال المستوى في المملكة السعودية بإغلاق فمي. وجريمتي هي كتاب (الهويّات المتغيّرة) وهو عبارة عن مجموعة مقابلات أُجريت مع عدد من الشباب السعوديين الذين تحدثوا عن تطلعاتهم، إحباطاتهم، وآمالهم. وكباحثة أكاديمية وليبرالية، فإنني أعتقد بأن الكتاب يساعد الحكام على فهم رعاياهم الشباب، وهو شيء جوهري إذا ما كانوا جادين في الاصلاحات. إن رد فعلهم يتحدث عن نفسه. والمفارقة هنا أنه في مقابل كتاباتي الليبرالية، التي أثارت غضبهم، تلقى الكتابات الاسلاموية المتشددة، انتشاراً واسعاً ومدعوماً، وهذا جوهر الأزمة السعودية.

إن المسؤول السعودي نفسه الذي أراد مني أن ألوذ بالصمت يدفع الآن باتجاه الاصلاحات واللبرلة. فهذا التحوّل السريع يطال المصداقية الى حدودها القصوى، والحقيقة أن العائلة المالكة لم تبدِ أي ميل نحو إصلاحات جوهرية، ولو كان الأمراء جادين حول الاصلاح لتقرّبوا من الطبقة الوسطى الليبرالية والنخبة الفكرية. ولكنهم إختاروا الا يفعلوا ذلك، ليس لأن الدولة تتبنى المتعصبين، فهؤلاء هم الدولة، وهم منضوون بالكامل في تركيبتها.

وللقيام بتحليل ذلك يمكن القول أن العائلة المالكة عميقة الصلة بالمؤسسة الدينية الوهابية؛ وبصور عديدة فهي حكومة إئتلافية. فالأمراء قد أمدّوا المؤسسة الدينية بالسلطة والمال في مقابل الحصول على المشروعية الدينية. فالمؤسسة الدينية تمسك ببعض أهم مفاصل السلطة مثل: النظام القضائي، ونظام التعليم الديني، ووزارة الشؤون الاسلامية، ووزارة الحج والاوقاف الاسلامية، وكذلك كما هو معروف هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بموظفيها المعروفين بالمطوعين، أو الشرطة الدينية. إن هذه الفرقة الحائزة على قوة هائلة تتحكم في تعيين الائمة، الذين يقومون بممارسة التبليغ الديني في ٧١ ألف مسجد في أرجاء المملكة. وبالرغم من الادعاءات بأن عدة مئات من هؤلاء قد تم إخضاعهم لبرامج إعادة تأهيل تعليمية، فإن العائلة المالكة غير قادرة على عزلهم من مناصبهم، وهذا يعني من الناحية العملية إنها ببساطة قامت بإعادة تعيينهم.

إن الدولة السعودية تعتمد على التعليم من أجل إعادة إنتاج نفسها، إنها منطقة تعكس ذات التوترات الداخلية وهكذا التحالف السياسي. ففي الوقت الذي كانت فيه البلاد بحاجة ماسّة للعمالة الماهرة، فإن قسماً رئيسياً من منهج المدارس كان مكرّساً للدراسات الدينية الذي يسلط الضوء على العقيدة الوهابية. ومن أجل توضيح هذه النقطة يمكن القول بأن بعض التقديرات تفيد بأنه أكثر من ٥٠ بالمئة من المنهج المدرسي مكرّس للتعصب والرؤية الوهابية المشككة حول العالم. دع عنك الجوانب الشكلية حيث يتم تخصيص الكتب المدرسية ذات اللون الأزرق للأولاد فيما يكون اللون الوردي من نصيب البنات، فهذه أدوات سيطرة الدولة. فالموضوعات تدور حول كيف يمكن تفادي تقديس الأولياء في درجاته المختلفة، وحول الذنب، والخوف من النار، وإنكار طرق الكفار، وليس الكفار المقصودين شيئاً آخر غير كل الغربيين. إن الوهابيين يرفضون الشيعة ويعدونهم مشركين، وحتى السُنّة في مكة المكرمة فإنهم يعاملون بوصفهم منحرفين لأنهم لم يعتنقوا الوهابية، وبخاصة من لديهم ميول صوفية.

الأمراء بمختلف توجهاتهم متفقون في الحفاظ على حكم عائلتهم، ولا يريدون إصلاحات تنتقص صلاحياتهم

إن الكتب المدرسية المتداولة في مراحل التعليم الثانوي والمتوسط تضع حدوداً قاطعة ونهائية بين أهل الصلاح وأولئك الذين إنحرفوا عن الصراط المستقيم. إن واجبات الشباب السعودي تحتويها العبارة التالية: الولاء للنظام والعداء للمشركين، ولذلك يمكن رؤية جهاديين غاضبين يتجهون نحو العراق من أجل قتل جنود قوات التحالف. فتلك العقيدة التي يتّبعونها والقادمة من قلب الدولة السعودية، قد تغذوا عليها طيلة حياتهم التعليمية. مدفوعون بالبطالة، وعدم الاستقرار السياسي، وانهيار المعدلات المعيشية، فإن هؤلاء الجهاديين يمثلون جنوداً سهلين لابن لادن وقضيته، وهم - في الوقت نفسه - مستعدون للعمل من أجل الفوز بالجنة.

وبالرغم من هيمنتهم على الحياة السعودية، فإن الوهابيين يمثّلون أقلية تركت الاقسام الكبرى من المجتمع مهمّشة ومعزولة، بدءا من شيعة المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، والحجازيين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، والاسماعيليين في نجران، فهؤلاء قد يخفون إستياءات طويلة الأمد نتيجة لهذا الخلل. ولكن الكثيرين سيضعونهم جانباً حينما يتم تقديم تنازلات وإدخال إصلاحات، وهذا يعني بأن العائلة المالكة، بإسمها الذي يدمغ الدولة بقوة، ستشملهم في النظام السياسي والقبول بمعتقداتهم الدينية. إن الفشل في القيام بذلك قد يدفع في أسوأ حال مثل هذه الجماعات للانخراط في أذرعة الجهاديين، وفي أحسن الأحوال يجعلهم يغضون الطرف عن التعصب والعنف في بلادهم.

السعودية بناء على ما سبق هي مذنبة في الترويج للتشدد وعدم التسامح، ولكنني مترددة في الاستسلام حيال موضوع التغيير. إن الاصلاحات إذا ما عنت أي شيء، فإن تدابير عاجلة يجب أن تتم على النحو التالي: إنهاء فوري للتمييز في العمل على أرضية مذهبية، إثنية، أو جنسية (ذكر/أنثى)، وهكذا وقف العمل بالقوانين غير العادلة ضد المرأة، وحرية التعبير، والتعبير الديني، وحق الاجتماع والتشكل. إن هذه النقاط كبيرة وحساسة، ولكن إذا ما استمرت العائلة المالكة في دس رأسها في الرمال، فإنها ستبقى ملاذا لمرتكبي العنف، وقوى التشدد التي تهدد بقاءها.

وببساطة، فإن مجموع الحكام الذين تجاوزت أعمارهم الثمانين عاماً لا يستطيعون فهم شعب يشكل فيه ٨٠ بالمئة من سكانه أقل من نصف أعمارهم، وهذا يمثل فجوة خطيرة في العمر والثقافة. في الحقيقة، إن حكام السعودية أسسوا نظاماً لم يكن أبداً مصمماً للتغيير، فهو قائم، كما كان، على الفساد، والاضطهاد، والدغمائية من أجل تخليد سلطتهم، ولم يتبق سوى وقت قصير من أجل إجراء تعديلات على التصميم الأولي.

وبعد نهاية الجلسة، طرح المشاركون عدداً من الاسئلة حول التدابير الحكومية في موضوع التسامح الديني، والاصلاحات السياسية وتنامي ظاهرة العنف. وذكرت الدكتورة يماني في سياق الاجابة عن سؤال حول الوضع الأمني أن الوضع بات خارج السيطرة، فما يجري يمثل أخطر ازمة أمنية يواجهها الحكام السعوديون منذ تأسيس الدولة.

وتؤكد الدكتورة يماني على أن من يمارس العنف في السعودية أو ما يعرف بالجماعات المنضوية تحت شبكة تنظيم القاعدة هم أقلية تنتشر في البلاد. وفي سياق حديثها عن

العلاقة بين الاصلاحات والعنف تقول يماني بأن الحكومة لم تقدّم حتى الآن سوى حلولاً وإجابات أمنية، أي باستعمال القبضة الحديدية كما يطلق عليها الملك فهد، أو تصريحات الأمير نايف، فيما لا توجد إجابات سياسية. وحول الاصلاحات المنتظرة أجابت اليماني: (إن من يقول **بأننا يجب أن نرى أمراء ليبراليين كيما نعمل سوياً معهم، يجب أن يدرك بأن في العائلة المالكة أمراء ليبراليين، ومحافظين، ومتطرفين، وكلهم متفقون على شيء واحد مشترك وهو الحفاظ على العائلة المالكة والابقاء على مكانها في العرش. فالعمل مع الجناح الليبرالي في العائلة المالكة يعني بصورة غير مباشرة الاعتراف بالأجنحة الأخرى**).

وفي سؤال وجهه بريس بانسال للدكتورة يماني حول قوى الاصلاح العاملة في المملكة وما هي الخطوات الأميركية التي إتخذت من أجل دعم هؤلاء الاصلاحيين، أجابت يماني: (إن أحد التبريرات السائدة هو أننا لن نملك صوتاً، أو صوتاً واحداً لكل رجل في وقت ما، لأنه في حال حدث ذلك فسيكون هناك إسلامويون يسيطرون على السلطة، وهذا ليس بالنسبة للسعودية فحسب، بل وحتى بالنسبة للدول المجاورة التي تلقى دعماً وحماية من قبل الولايات المتحدة، فالخوف يأتي دائماً من نشوء نظام اسلاموي. وبطبيعة الحال، فإن الحديث هنا يدور عن المزوّد الرئيسي للنفط ودولة ذات مساحة ممتدة، وكما يقال في الولايات المتحدة الاعتماد على السعودية. فالأخيرة، بعد زوال طالبان، تمثل اليوم النظام الاسلامي المتشدد أو النظام الذي يشرعن نفسه عبر أو بواسطة نوع محدد من الدوغما الدينية، في حين لا يمكن أن تكون السعودية أكثر تديناً مما هي عليه الآن. بالطبع، ترون هنا الأمراء الليبراليين الذي يأتون ويتحدثون اللغة الإنجليزية، وهم أنفسهم أعضاء تلك الفئة التي كنتم تتعاملون معها. وما هو البديل؟ إن السبيل الوحيد يكمن في النظر الى الاصلاح المباشر والفوري، أي الاستيعاب، إستيعاب الأكثر ليبرالية، ومباشرة. فهناك كثيرون في البلاد، وهناك أيضاً طرق، وليس فقط الكوة التي تطل منها الحكومة، فالاجراءات المبتسرة والوعود تظل بدون جدول زمني. ماذا يمكن للولايات المتحدة فعله؟ نحن ندرك تماماً بأن هناك ثقة قليلة باستطلاعات الرأي، وهناك ايضاً مشاعر معادية للولايات المتحدة، وعليه فإنكم تقدّمون لنا منتجاً - ديمقراطياً - ولكن كما تعلمون فإن الناس تقول بأن الشخص الذي يبيعنا غير مقبول لدينا وأننا لا نثق بمنتجه).

خيار الطوارىء قبل الخروج المستحيل

تفجّرت قروح الجسد فجأة واحدة، وقبل أن تنتهي الحكومة من تضميد جرح أو شد الرباط عليه حتى يتفجر قرح أخر، حتى باتت الدولة بالكامل تشهد حالة إسعاف متصلة، ولكثرة ما في هذا الجسد من قروح فقدت الدولة أجندة أولوياتها، فلا تدري أياً من هذه القروح أولى بالعلاج من الآخر، هل هي البطالة المتفشية، أم الفقر المتزايد، أم جماعات العنف المتنامية، أم الفساد الاداري والقضائي، أم معضلة الخطاب الديني السلفي، أم الجريمة بكافة أشكالها..هذه وغيرها ملفات ظلت رهينة لارادة عليا مجمدة، فتراكمت المشكلات طيلة عقود وهي تتفجر الآن تباعاً.

إن ما كانت تراهن عليه الدولة سقط، فما عاد الاحساس المتورّم بالقدرة على ضبط الاوضاع، والامساك بزمام الأمر مجدياً، فقد بات معلوماً أن اللجوء الى البطش من علامات فشل الدولة إن لم يكن نهايتها، وأن مراكمة المشكلات وترحيلها لا يعني أكثر من تأجيل لحظة الوفاة، لأن الأوضاع بلغت مستوى من السوء بحيث ليس هناك من يرى بصيص نور آخر النفق المعتم. فحتى الكبار وهم يعقدون إجتماعاتهم الدورية يتفقون على الأزمة الخانقة بالسلطة، ولكن حين تأتي لحظة التفكير في القرار يكون الجميع أما الاسئلة الحائرة: كيف نبدأ؟ ومتى؟ ومن أين نبدأ؟

مهمة تصحيح الاعواج متشعبة، ولا يمكن الهروب منها، فهناك مشكلات بين الدولة والعالم الخارجي بسبب صادراتها: النفط والارهاب، وهناك مشكلات بين الدولة والمجتمع بفعل سياساتها المتخبطة التي إنتهت الى: الفقر والبطالة والاستبداد بنوعيه الديني والسياسي، وبينما تحاول بشتى السبل معالجة مشكلاتها مع العالم، تتفجر قضايا لم تكن في الحسبان، من صفقات الغاز المجهضة، الى الخطاب الديني المتطرف الى الارتكاس السريع في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وفيما ينتظر منها في الداخل إصدار قرار تاريخي للبدء ببرنامج اصلاحي شامل وفوري، إذا بردود الافعال تتفجر دوياً وتدميرا.

لقد سأم الناس من وعود ساخرة، وتصريحات زائفة، وكلام ينضح دجلاً وهزلية، ووصل بهم حد اليأس من هذه الدولة بكل ما في جوفها من أجهزة الى درجة أنهم باتوا ينشدون حلولاً من الشيطان. فقد أضاعت الدولة حقوق العباد والبلاد ولم ترع لهم حرمة وكرامة، ودفعت بهم لأن يسلكوا سبلاً في التعبير عن يأسهم بطريقة لم تخطر لهم على بال من قبل، وإنما إضطرهم اليه ضنك العيش، وهدر الكرامة، ومصادرة الحرية..

وصحيح ما أشارت اليه الدكتورة مي يماني في كلمتها في جلسة الاستماع في الكونغرس الاميركي مؤخراً والمنشورة في هذا العدد بأن الجيل الحاكم الآن هم أبناء الثمانين والتسعين، فيما يمثل ٨٠ بالمئة من سكان البلد أقل من نصف أعمار هذا الجيل، الذي مازال يعيش بعقلية المؤسس، الذي يرى في البلاد حقل صيد والسكان عبيداً يعملون فيه لصالح المالك الرئيسي. ولذلك فإن ما يصدر عن هذه العقلية لا يمكنه الا أن يكون متأخراً عن آوانه، لأنه يأتي تعبيراً عن ماض مازال هذا الجيل مسكوناً فيه، فيما تتطلب تحديات ومشكلات الدولة الراهنة عقلية جديدة تعيش الواقع بتماميته والمصلحة بأبعادها القصوى.

هل يعني ذلك أن الجيل الجديد يحمل مزامير الاصلاح وزبور التغيير، وبالتالي هل هو أكثر تأهيلاً وكفاءة وانفتاحاً من الجيل القديم؟ لا يعني ذلك بتاتاً على الاطلاق، فنفي الشيء لا يعني إثبات ما عداه كما يقول أهل المنطق، لأن الجيل الجديد تحكمه عوامل أخرى غير العمر، فهو مصاب بأمراض السلطة، من فساد وتعالي، واستبداد.

إن المنتظر من العائلة المالكة بات قليلاً إن لم يكن نادراً، فالجميع يدرك حجم المشكلة ويدرك أشكال الحل المتوفرة لدى السلطة، ومهما بلغ الأمل بأهله فهو لن يكون بأكثر من توقع ترقيعات في الاطر الخارجية. هكذا تخبرنا فحوى القرارات الصادرة عن القيادة السياسية منذ نشأتها وتعزز ذلك منذ عقدين، حين إنشغلت الدولة بصناعة الاطارات الفارغة ممثلة في مجلس الشورى، ومجالس المناطق، والحال سينسحب بالتأكيد على مجالس البلديات.

هل تنجح الحكومة في صناعة مسرح جهادي بديل؟

معركة توازن الخصومات

في تصريح مثير للجدل قال الشيخ والمحامي محسن العواجي في الثالث من ديسمبر بأن المقاتلين الذي يحاربون الدولة السعودية سينالون شرف الجهاد إذا هم، بدلاً عن ذلك، وجهّوا جهودهم ضد القوات الأميركية في العراق. وبينما رفض التأكيد ما اذا كان المقاتلون المرتبطون بتنظيم القاعدة يمتثلون لنصيحة بعض العلماء من أجل صرف أنظارهم نحو العراق وأفغانستان، قال العواجي لاذاعة بي بي سي البريطانية بأنه من الصعب علينا أن نقدّم تصريحاً واضحاً حول العراق، ولكنه قال بطريقة أخرى أنه إذا كان هدف المجاهدين هم الناس الابرياء، فنحن ندين ذلك، ولكن إذا كان هدفهم هو إخراج الأميركيين من العراق، فنحن نبارك لهم ذلك ونشكرهم عليه.

لقد أثار تصريح الشيخ العواجي، المحسوب ظاهراً على إتجاه ديني معتدل وقريب من الحكومة، جدلاً واسعاً في الاوساط السياسية الأميركية، حيث إعتبر التصريح تكتيكاً تستعمله الحكومة السعودية من أجل حماية نفسها ضد المتطرفين الدينيين، كما يكشف التصريح عن قدرة شبكة تنظيم القاعدة على تجنيد مقاتلين في الداخل. ويقول مسؤولون حكوميون إستناداً على فتاوى العلماء بأن محاربة الدولة ـ السعودية ـ ليس جهاداً وعليه فإنه غير شرعي، فيما يقدّمون ميداناً بديلاً للجهاد في العراق.

وفي تحليل لما تبطنه تصريحات الشيخ العواجي فإن المناورة الحكومية تشير الى أن القادة السعوديين قد توصّلوا الى أنهم لا يستطيعون كسب الحرب الأيديولوجية ضد القاعدة، والتي ترى بأن الحكومة السعودية غير شرعية، لأن الجهاد بحسب التفسير الوهابي مبدأ جوهري وأصيل في الاسلام وبالتالي في السعودية، فقد جرى توسيع مفهوم الجهاد من قبل الايديولوجية الوهابية المتطرفة. وبدلاً عن ذلك، فإن الحكومة تبعث برسالة الى التيار الجهادي عبر العلماء بأنها تقف في جبهة واحدة مع التيار فيما يتصل بالجهاد، مع فارق أن أفراد التيار الجهادي يجب أن يحاربوا قوات الاحتلال غير المسلمة في العالم العربي بدلاً من محاربة المسلمين الآخرين.

من الناحية النظرية، فإن الرياض تأمل في أن تؤسس لنوع من العلاقة المماثلة لتلك التي تربط الجماعات الجهادية بالحكومة الباكستانية، حيث تقوم الأخيرة بإستعمال هذه الورقة كأداة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، دون السماح لهذه الجماعات بتهديد سيادة النظام. فعلى سبيل المثال، وظّفت باكستان المتطرفين المتورطين في عمليات جهادية خارج الحدود كوسائط في أماكن مثل الهند وأفغانستان ولكن دون السماح لهم بتوجيه حرابهم ضد الدولة الباكستانية نفسها. وعلى أية حال، فإن السعودية تقف في تقاطع طرق مع مجاهديها الذين يتوحّدون بصورة أساسية حول شبكة القاعدة.



العواجي: الجهاد ساحة مفتوحة خارج السعودية!

إن ما تطمح اليه الحكومة في الوقت الراهن هو إعادة السيطرة على كافة الجماعات من أجل تحقيق أغراضها الخاصة، مع إدراكها التام بأنها غير قادرة على إخماد هذه الجماعات بصورة نهائية. وعلى أية حال، فإن ثمة ما يشير الى أن تكتيك الحكومة مرشح للفشل للأسباب التالية:

السلفيون الرسميون يقدّمون للتيار التكفيري ميداناً بديلاً لممارسة الجهاد خارج السعودية في العراق وغيره

أولاً: أن التيار الجهادي ينظر الى معركته في الداخل ضد الحكومة بأنها توازي إن لم تكون تفوق من حيث أهميتها الدينية من الصراع الخارجي ضد القوات غير المسلمة. وفيما يميل البعض الى إنكار عقيدة كهذه، فإن صميم التيار الجهادي داخل المملكة لن يحيد عن أهدافه المنشودة في الداخل للسير في تنفيذ خطته، حيث يبني هذا الجزء الفاعل والقيادي من التيار عقيدته على أن الانظمة القائمة حالياً في العالم الاسلامي هي غير شرعية بالمعنى الديني، وبالتالي يجب محاربتها. وحيث أن الحكومة تعي هذا المأزق بصورة شبه كاملة، فإنها ومن خلال تدابيرها الأخيرة تسعى الى حصر هدفها في إيقاف نمو التيار الجهادي بما لا يفوق قدرتها على المواجهة.

ثانياً: إن التباين الكبير في تركيبة ونشاطية التيار الجهادي التكفيري في السعودية تجعل الوضع فيها مختلفاً عن باكستان، الأمر الذي يجعل خيار إحتواء التيار أقل حظاً في النجاح بالقياس الى ما جرى في باكستان.

ثالثاً: إن العائلة المالكة غير قادرة على الذهاب بعيداً في خطتها دون الأخذ بنظر الاعتبار الغضب الدولي، مع التذكير بالسخط الذي أبدته الادارة الأميركية حيال الطريقة التي تدير بها الحكومة السعودية الصراع مع التيار الديني التكفيري.

ولذلك قيل، في حقيقة الأمر ان إختيار الحكومة السعودية السير مع تكتيكها هذا يعد خطيراً للغاية، فهو يؤدي الى توسيع شقة الخلاف بينها وبين واشنطن، وقد تحمل معه دلالات عديدة فيما يتصل بأعمال المقاومة في العراق. وربما الأهم من ذلك، أن المناورة السعودية تكشف عن أنه بالرغم من أن جزءاً صغيراً من المجتمع السعودي يشارك بصورة فاعلة في العمل الجهادي داخل العراق فإن التعاطف معه يبدو عميقاً.

وبالنظر الى جذور القاعدة في المملكة والدور المركزي الذي يلعبه مفهوم الجهاد داخل الاسلام بحسب التفسير الوهابي، فإن الملكية ستكون في مأزق. وإذا ما شنت الحكومة هجوماً عسكرياً ضد القاعدة، فإن الرياض تهدد عناصر أخرى من مشروعيتها، فأفراد التيار الجهادي التكفيري قد يجادلون بأن الحكومة لم تقم فقط

بالتخلي عن الاسلام، بل تقوم بمحاربة أولئك الذين يحملون المبادىء الاسلامية، وهنا تدخل في الدائرة الشائكة التي تؤدي بها الى أن توصم بالكفر البواح.

ووفقاً لما تضمنه تصريح الشيخ العواجي، فإن الرياض كما يبدو تبحث عن مصالحة فكرية مع خصمها - التيار الديني المتشدد، من أجل تدعيم مفهوم الجهاد، ولكن توجيهه نحو أهداف آمنة. وتكشف بعض الدراسات بأن خطابي الحكومة والتيار الجهادي المتطرف قائمان على محاربة بعضهما فكرياً وجسدياً. فالنظام السعودي يتوسل بأحاديث مرويّة عن المصطفى صلى الله عليه وسلم حول وجوب طاعة الأمير وعدم مفارقة الجماعة ما لم يرتكب الأمير أعمال معصية مجاهرة وتتصل بخيانة الامانة والخروج عن جادة الحق، ويعوّل النظام على أحاديث من قبيل (سلطان غشوم خير من فتنة تدوم). ولذلك فإن الحكومة تسعى الى خلق صورة عن السلطة بوصفها إسلامية، مع بعض المشكلات، وبالتالي دفع عناصر التيار الجهادي التكفيري نحو الجهاد الصحيح لمحاربة أعداء الاسلام في العراق. القاعدة من جهة ثانية تعتقد بأن النظام قد تجاوز حد الفساد المحتمل، وبلغ حقيقة كونه مرتكباً للكبيرة المخلّة والمخرجة عن الملّة والحدود المحتملة للشرع، وتجب محاربته وفق ما أمر به المصطفى صلى الله عليه وسلم.

ويبدو أن الاحتجاج الايديولوجي لدى القاعدة يكسب تأييداً لدى التيار الديني المتشدد والمتعاطفين معه أكثر مما يحققه إحتجاج الحكومة. فمن جهة، أن التيار الديني الجهادي شديد الوضوح في قضية الجهاد الداخلي والخارجي، حيث ينظر أفراد التيار الى العلاقة التكافلية بين الانظمة في العالم الاسلامي والولايات المتحدة. ولذلك، فإنه من غير المحتمل أن يكف التيار الجهادي التكفيري عن صراعه ضد أي من هذه الانظمة والانتقال لنظام آخر، فكلهم باتوا في نظر التيار هدفاً للعمل الجهادي. وقد ظهر ذلك واضحاً في بيان أصدرته كتائب الحرمين المنضوية تحت شبكة تنظيم القاعدة في السادس من ديسمبر والذي جاء فيه (كون أخواننا في تنظيم القاعدة مشغولون في الحرب ضد الصليبيين، فقد صممنا على الاهتمام بمهمة تطهير البلاد - اي السعودية - من أولئك المتعاونين معهم).

ثانياً، إن استراتيجية الرياض لا يمكن لها النجاح دون أن تصنع عدواً لواشنطن. ولذلك، فإنه في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة وبطريقة غير مباشرة توجيه أفراد التيار الجهادي نحو العراق، كما فعلت ذلك في الماضي مع أفغانستان ومن هناك الى مناطق عديدة في آسيا الوسطى ودول شرق آسيا، فإنها ستقوم بإلغاء هذه الجماعات بإشارة واحدة من واشنطن. إنه بلا شك خيط دقيق يجب على الرياض التعامل معه بطريقة ذكية وحساسة، فمن جهة يجب عليها التعامل مع القضايا الايديولوجية التي يثيرها تنظيم القاعدة من أجل تعزيز مكانتها وموقعها محلياً، ولكنها بفعل ذلك قد تخاطر بمضاعفة تحدياتها من خلال خلق عدو خارجي وآخر داخلي في آن واحد.

وبالرغم من كل هذه المخاطر، فإن السعودية كما الحال بالنسبة لباكستان، قد تكون لها أهداف سياسية خارجية يحققها أفراد التيار الجهادي. ولكن بتوجيه الاخير نحو العراق، فإن الحكومة السعودية قد تدخل في صراع وتنافس حاد مع النفوذ الايراني وهكذا الشيعة في العراق.

وعلى أية حال، فإن الاختلافات كبيرة بين باكستان ذات النموذج الاحتوائي للجماعات الجهادية، والسعودية التي تحاول تقليد النموذج. فبالرغم من أن مواطني البلدين ينظرون الى حكومتي البلدين باعتبارهما غير شرعيتين ولكن بدرجات متفاوتة، فإن العناصر الانشقاقية في كليهما منقسمة ليس بخصوص مسائل متصلة ضرورة بالشرعية، بل بالسؤال حول كيف يمكن بناء دولة تطبق فيها الشريعة بصورة أفضل. فالجماعات الاسلامية في باكستان ملتزمة بنظام دستوري من أجل تحقيق أهدافها، ولكن أولئك الذين ينشطون في السعودية فإنهم لا يملكون خياراً آخر سوى اللجوء الى إستعمال القوة.

وعلاوة على ذلك، فإن الحقائق على الارض في البلدين تشير الى إختلاف واضح: فنموذج الاسلام السائد في باكستان يختلف عنه في السعودية، وهذا من شأنه توليد أنماط مختلفة من الجماعات. من جهة ثانية، فإن أكثر الباكستانيين لا يعتنقون المذهب الوهابي، الذي يمثل الرائد الفكري في موضوع الجهاد. ومن الناحية السياسية، فإن السعودية تفتقر الى نظام دستوري يعطي للجماعات صوتاً سياسياً، تماماً كما أنها تفتقر الى جار منافس - مثل الهند - يدفع بها لتكريس إهتمام الجماعات المسلحة بعيداً عن العاصمة.

الحكومة السعودية تحاول أن تعيد تأطيرها واحتوائها للتيار السلفي لتستخدمه في سياساتها المحلية والخارجية كالباكستان

ومن الناحية الجوهرية، فإن الحرب هي في قلوب وأذهان كثير من الأفراد الكامنين للتيار الجهادي التكفيري داخل المملكة، وأن غاية ما تقوم به العائلة المالكة هي محاولة كسب أولئك الذين في طريقهم للانضمام الى التيار العنفي وتبني قضيتهم أو إسترجاع بعض أولئك الذين لا صوت لهم، ولكن هذه الصورة التي تحاول الحكومة رسمها من المحتمل أن تؤدي الى فشل جهودها. وإجمالاً، فإن الحكومة لا تملك سوى مساحة صغيرة للمناورة وأنها بإستمالة التيار الجهادي التكفيري نحو مسرح عمليات آخر تمارس لعبة خطيرة.

هكذا تكلمت

خمسة أيام عشتها في مركز شرطة حي الصحافة. قالوا لي: اكسر قلمك ولا تكتب، قلت: إنها رسالتي التي آمنت بها ولن أتخلى عنها حتى ولو ضاقت علي سبل العيش.ابحثوا عن غيرها. قالوا: تراجع عن كل مقالاتك عن الوهابية. قلت أنا عالم بالشريعة أكثر منكم، وأعلم جيداً أن الوهابية ليست إلا بذرة للتطرف والإرهاب. قالوا لم كتبت في صحيفة دولة معادية؟ قلت لهم: أمريكا أمة خيرة. أمريكا رعتكم وحمتكم من عاديات الزمن أكثر من نصف قرن. قالوا مقالك في النيويورك تايمز أخطأت فيه. قلت أنا مؤمن بكل كلمة وحرف ورد فيه.

بعد مداولات طويلة قلت لهم: ألا تريدون أن تأخذوا حقكم دونكم مؤخرتي الكريمة، ألهبوها بسياطكم. اعلموا أنكم لو جعلتموها ألفي جلدة فلن أتراجع عما أنا مؤمن به. قالوا لم قلت في نيويورك تايمز إن الملك السعودي مريض، عليك أن تعتذر منه. قلت لا شأن لكم بذلك. هو يحاسبني ولستم أنتم. أنتم لستم وكلاءه. قالوا: لم ادعيت أن وزارة المعرف تنشئ لجاناً للتحقيق مع المدرسين وتأديبهم على أفكارهم. أنت كاذب. قلت: هذا ليس من شأنكم، أمامكم أحد ممثليهم يستطيع أن يتحدث عن الأمر. قالوا لم دعوت إلى استماع الموسيقى وفي وقت السحر؟! قلت: لأنني لا أرى بها بأساً. أنتم لديكم حق شخصي خذوه مني، فأنا لم أنطرح بين أيديكم، ولم ألجأ إليكم. كما أن فيكم من هو صادق ومخلص وصاحب مبدأ لا يتنازل عنه، فأنا كذلك. قالوا لم ذكرت في أن حكم الجلد كان بسبب مقالاتك وانت تعلم أن السبب غير ذلك. قلت خير دليل هي شروطكم بأن أمتنع عن الكتابة وأن أتوقف عن توجيه أي نقد للوهابية وللشيخ ابن عبدالوهاب وابن تيمية. وكانوا قد أحضروا مقالاتي كلها، في ملف وقرأ أحدهم رسالة طويلة كانت قد أعدت مسبقاً، تتضمن المآخذ على مقالاتي وعبارات وردت بها.

منذ تم إيقافي في مركز شرطة حي الصحافة، والجميع يقول: ليس لدينا توجيه بتنفيذ الحكم. قلت لهم أنا لا أبحث عن شفاعة ولا عن وساطة، نفذوا أحكاما تغتبطون أمام العالم بأنها أحكام شريعتكم. ولأيام أربعة أفهمني الجميع أن الأمر لن ينفذ. قلت: لم؟ أليست أحكام الشريعة؟ وأنا لا أريد تنازلاً. وكانت الإجابات متنوعة متعددة، وأغربها أنه مستحيل أن يطبق عليك، فهي فضيحة وإساءة إلى البلد وإليك! يستحون من تنفيذ قانونهم!

منصور النقيدان

الخميس، ٢٠٠٣/١٢/١١

مواقف المجتمع من السلطة

أي وطن نتحدث عنه؟

في غمرة الاهتزازات العنيفة التي أحدثتها الانفجارات المتوالية في الرياض الى جانب المناوشات العسكرية المتقطعة في مكة المكرمة وجدة والحدود الجنوبية، كثر الحديث عن الوطن والوحدة الوطنية، في إشارة غير مباشرة الى أن التهديد الذي تحدثه دورة العنف يتجه بدرجة أساسية الى تصديع أسس الدولة والبناء السياسي فيها. وهذا يفرض سؤالاً جوهرياً وهو كيف ينظر المجتمع الى السلطة، بل والى الدولة بصفة عامة؟. إن الهدف من السؤال هو إستكشاف العلاقة بين الدولة والمجتمع من حيث كونها علاقة قائمة على تبادل المنافع، وأثر تلك العلاقة على وحدة الدولة، هذا مع التذكير بأن دولاً عديدة في العالم كانت قد شهدت توترات أمنية داخلية ولكن لم تواجه خطر التفكك ولم يجر الحديث فيها عن تصدّعات في بنية الدولة نفسها. إذن مالذي يجعل التوترات الأمنية في المملكة السعودية مصاحبة لتهديدات بإنهيار الوحدة الوطنية.

إن ما يجدر الالتفات اليه في بلادنا أن المواقف السياسية تمثل تعبيرات مختلطة يصبح الفصل فيها بين المطلب السياسي المحدد بالموقف من السلطة والدولة معاً، ولذلك فإن أية حركة سياسية مهما تباينت مواقفها وآلياتها في التعبير عن الاهداف السياسية تصبح تلقائياً مصنّفة باعتبارها مصدر تهديد للدولة المعبّر عنها بـ (الوطن) لاضفاء صبغة عامة تستوعب المجتمع تحقيقاً لغرض الاصطفاف الداخلي خلف السلطة. وبحسب نظرة رجال السلطة، فإنه فليس هناك معتدل ومتطرف حين يدخلان ميدان السياسة، إذ سيكون الموقف منهما موحّداً، فهما في الخطر على السلطة سواء. ولذلك يصبح (الوطن) حاضراً بسطوة في التصريحات الرسمية، والكتابات الصحافية، وحتى في البيانات السياسية الرسمية حين تصبح السلطة عرضة للتهديد بفعل عوامل داخلية أو خارجية، ولكن يختفي هذا (الوطن) حين يكون التهديد موجّهاً للمجتمع. إن الاصرار على تصنيف جميع القوى السياسية والاجتماعية بكافة إتجاهاتها المعتدل منها والمتطرف يجعل الخيارات السياسية مفتوحة طالما أنها لا تخضع لمقاييس متباينة. وكل ذلك يعكس حالة القطيعة بين المجتمع والسلطة، وهذا ما انعكس بصورة عفوية في مواقف الافراد وسلوكهم، فهم يتعاملون مع سلطة لا تمثل جزءا لصيقاً بهم، ولا تعبّر عن مصالحهم، وهذا ما يفسّر تباين المواقف من السلطة نفسها المؤسسة على المصالح.

مواقف متباينة من الحكومة

بصورة عامة، إن مواقف المواطنين من الحكومة تتوزع بين إتجاهات عدة، فهناك من يرى فيها حكومة شرعية على أساس ديني

> تراوح المواقف من السلطة بين وصفها بالدينية النموذجية وتكفيرها يصبح الوطن حلماً مؤجلاً

باعتبارها حائزة على شروط ومواصفات الدولة الدينية، وهذا ما يعبّر عنه بصورة وأخرى عدد من علماء المؤسسة الدينية الرسمية، وبخاصة أعضاء هيئة كبار العلماء، وهكذا مشايخ التيار الديني التقليدي المحافظ في نجد. فبالنسبة لهؤلاء يصبح التعبير عن مشروعية الحكومة تأسيساً على مقولة (ليس بالامكان أفضل مما كان)، مغلّفاً بغطاء ديني، أي الاعتقاد بأن الحكومة تتقوّم على مبادىء الدين وقيمه وتمتثل لاملاءات الشريعة، وإن وجود بعض الأخطاء والقوانين الوضعية لا يصل الى حد المجاهرة بالمخالفة والخروج على الدولة فضلاً عن الدعوة الى محاربتها. ويستند هذا الموقف على فلسفة لها جذورها في الفكر السياسي الاسلامي تنطلق من أصالة النظام ومفادها أن درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة أو المصلحة، أي بمعنى آخر أن إزالة النظام وإن أثمرت في قيام نظام صالح يوفر الامن والحرية والمساواة للمواطنين الا أن خطورة إزالة النظام قد تكون أكبر من حيث انعدام الامن وانتشار الفوضى. والبديل ازاء ذلك يتمثل في مراكمة الضغوط الداخلية عبر النصيحة، والعرائض والاعلام والتحرك السياسي التي تدفع في المحصلة النهائية الى تنازلات سياسية من قبل الحكومة.

وهناك من يرى فيها حكومة شرعية تبعاً لمنطق الواقعية السياسية، والتسليم بسطة الأمر الواقع de facto. ورغم أن هذه الشريحة من المجتمع قد تكبر أو تصغر، بحسب طبيعة السلطة (ديمقراطية أم إستبدادية)، وحراكية الجو السياسي، ودرجة انخراط المواطنين في الشأن العام، وهذا (اللاموقف) هو أحد التعبيرات الصامتة، والممثل لشريحة واسعة في مجتمعات الشرق الاوسط. الا أن الحديث هنا ينصبّ في الأساس على تلك الفئة التي تمتثل لموقف إرادي، أي مؤسس على خلفية سياسية تغذيه وتشحنه مجموعة المصالح المشتركة والمتبادلة. بكلمات أخرى إن وجود مصالح خاصة لدى مجموعة من السكان مع الحكومة من شأنها أن تغذي مشاعر الولاء والانضمام لمعسكر أهل الحكم، حيث ترى هذه المجموعة في الحكومة ضماناً لاستقرار وتدفق المصالح وهذا ما تفرضه أخلاقيات التحالف، ومنطق المنافع المتبادلة.

وهناك فئة ثالثة تتحفظ في موقفها حيال مشروعية السلطة وتربط هذه المشروعية بقدرة السلطة على تحقق بعض المواصفات والشروط فيها، فهي لذلك ترى في الحكومة خياراً مقبولاً ولكن في ذات الوقت ليس مفتوحاً بل يرتكز على شروط محددة، وهذا القبول المشروط يصدر عن عقيدة أن السلطة الحالية تصبح مشروعة حين تقوم بحفظ المصالح العمومية واقامة العدل، وتطبيق القانون.

وفي داخل هذه الفئة هناك من يصدر عن عقيدة سياسية، بدرجة أولى، تقوم على إعتبار

أن الحكومة خياراً مقبولاً لكون مفاسدها ليست استثناءً، وإنما هي جزء أصيل من السلطة ذات الطبيعة الفاسدة تكويناً، ولذا فإن صناعة البديل المنشود يتم من خلال تكثيف أدوات المحاسبة والمراقبة والتقويم والضغط من أجل إبقاء مستوى الفساد الى درجات ادنى، والدفع باتجاه إدخال اصلاحات متواصلة في جسد الدولة، أي العمل من أجل ابقاء الدولة خاضعة على الدوام لعملية تجديد مستمرة تجعلها متوافقة مع حاجات المجتمع وقادرة على مواجهة تحديات العصر.

وهناك فئة رابعة تميل بدرجة متعاظمة الى إعتبار أن السلطة الحالية فاسدة ومفسدة ولابد من استبدالها من أجل إقامة بديل سياسي آخر. ومهما تفاوتت منطلقات هذه الفئة سواء من حيث المدعيات الدينية أي القول بافتقار الحكومة لأي مشروعية دينية او المدعيات السياسية أي كون الحكومة سالبة للحريات والامن والمساواة ومتطلبات قيام حكومة شرعية، فإن موقف هذه الفئة يتوحد في وسيلة التغيير وهي استئصال النظام واستبداله كلياً وإقامة نظام بديل مكانه. فمنذ انطفاء حركة جهيمان العتيبي عام ١٩٧٩ في مكة المكرمة والتي حملت لواء الاطاحة السياسية بالنظام السعودي، لم تظهر حركة راديكالية تتبنى هدفاً مماثلاً حتى بداية التسعينيات، حيث ظهرت حركة دينية سلفية وصمت الدولة السعودية بالكفر، كما أظهره كتاب يحمل عنوان (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) الذي قام بإعداده شخص ينتمي للتيار السلفي المتشدد، وتبنته بعض الجماعات السلفية لاحقاً. وقد شهدت الدولة ظهور تيار تكفيري عنفي بعد سلسلة التفجيرات التي شهدتها الرياض، وظهر من خلال المنشورات السرية المتداولة بين أفراد التيار أن الخروج على الدولة يكشف عن موقف تكفيري منها.

غير أن التيار الديني التكفيري عجز عن إكتساب تعاطف شعبي، ولم ينظر اليه سوى كونه الوجه الآخر للعملة إن لم يكن النسخة المزوّرة للدولة السعودية الحالية. وهذا ما يلح في طرح سؤال مركزي على أصحاب هذا الموقف: ماذا بعد إستئصال النظام، وخصوصاً في بلد يفتقر الى مقومات الدولة الحديثة، أي تلك القائمة على مبادىء المواطنة الكاملة، والامن للجميع والمساواة والعدل والحريات الفكرية والتعددية؟ ثم ما هي الضمانات الكفيلة بإقامة بديل سياسي أفضل، يستند على شروط ثقافية وإجتماعية وإقتصادية. فهل بالإمكان إقامة نظام سياسي يتمثل فيه كل الجماعات مع وجود نزعة استئصالية استئثارية لدى بعض الجماعات، وكيف يمكن ضمان الحريات الفكرية في ظل عقائد خلاصية، وكيف يمكن توفير فرص اقتصادية متساوية بوجود احتكاريات واسعة؟.

أما الفئة الخامسة، ممثلة في التيار الاصلاحي الوطني الحاضن لأطياف سياسية وإيديولوجية متنوعة، فهي ترى بأن الدولة الحالية قابلة للبقاء مع إجراء تعديلات جوهرية في بناها الفوقية من أجل صياغة الدولة على أسس جديدة وصولاً الى صناعة الوطن وتالياً حكومة الاجماع الوطني. وهذا التيار يتجاوز الجدل حول الموقف من الحكومة القائمة ويسعى الى بلورة رأي عام وطني يسهم في تشكيل أو إعادة تشكيل حكومة تستمد مقوماتها ومشروعيتها من عقد اجتماعي، تكون فيه الارادة الشعبية قادرة على فرض مجموعة المبادىء الضرورية لقيام حكومة وطنية بالمعنى المليء للكلمة، وتتمثل قيم الحرية والمساواة والتمثيل العادل والمتكافىء للجماعات المنضوية بداخل الدولة.

ويفصل هذا التيار عن الفئة التي تتبنى التغيير التدريجي أن الاول مازال يراهن ويسعى للتغيير من أعلى أي بتكثيف ضغوطه ونشاطه من أجل إقناع ودفع السلطة السياسية الى إدخال تغييرات الى جهاز الحكم. ويتبنى هذا التيار منهاجاً سلمياً في التغيير يقوم على أساس تعميم ثقافة وطنية والمبادىء المقررة عالمياً (حقوق الانسان، والديمقراطية تمثيلاً). وقد توسّل هذا التيار بخيار العرائض، حيث قدّم خلال هذا العام عريضتي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن)، والتي إشتملت على رؤية إصلاحية متكاملة وشاملة، وقد تلقى أفراد هذا التيار وعوداً من قبل ولي العهد والأمير سلطان، وغيرهما بتحقيق عدد من المطالب الواردة في العريضة الاولى، غير أنه لم يتحقق من هذه الوعود شيئاً. وبعد تفجّر العنف وخروج التظاهرات في الرياض أصيب التيار الاصلاحي بخيبة أمل أخرى حيث إكتشف بأن طرق العمل المتاحة، أو الخاضعة أو المتوافقة مع رغبة السلطة أصبحت غير مجدية حيث سبق الشارع النخبة في التعبير عن فشل وسائل العمل التقليدي التي لم تؤت ثمارها بعد قرابة العام من العمل المطلبي السلمي.

إدراج القوى السياسية المعتدلة والمتطرفة في تصنيف موحد يعبّر عن القطيعة بين المجتمع والسلطة

ومن الضروري الاشارة الى أن وسائل التيار الاصلاحي تخضع للجدل المتحرك على الدوام وسط هذه الفئات تبعاً لسلوك السلطة المتغير أو غير المستجيب لمأمول هذه الفئة أو تلك. وهذا يثير سؤالاً: ماذا لو فقدت أدوات الضغط تأثيرها في محاربة الفساد أو محاصرته، تماماً كما هو الحال في الكثير من بلدان الشرق الاوسط، فتعالي الاصوات المطالبة بمحاربة الفساد السياسي والاقتصادي لم يفض الى الحد منه في كثير من الاحيان؟!

وهل يفهم من هذا السؤال ترجيح خيار راديكالي آخر؟ بالطبع كلا، وإنما هو سؤال يستهدف وبدرجة أساسية فهم هذا التفاوت في المواقف وكيف يسير الجدل الافتراضي بين جماعات وشرائح داخل المجموع الكلي لسكان بلد.

لقد دخل عنصر جديد في معادلة التغيير بعد مسلسل التفجيرات التي شهدتها العاصمة الرياض، ثم انفجار الغضب الشعبي العفوي في مظاهرات سلمية في عدد من المدن بما فيها العاصمة الرياض، حيث بدأ يتبلور خيار في التغيير يأتي من الأسفل ابتداءً أي من خلال تحفيز المواطنين نحو الاشتراك في حركة سياسية شعبية تستهدف إشاعة أجواء الاصلاح السياسي، وبالتالي دفع الحركة من أسفل الى أعلى نحو التغيير السياسي. قد يجادل البعض بأن التغيير السياسي القادم من أسفل يحمل ضماناته المستقبلية ويكون أقدر على دحض محاولات التقويض والاعاقة كونه مستقوياً بالشعب نفسه صاحب القرار الفعلي في التغيير والتشييد.

كل ما سبق يفتح باب النقاش حول الوطن الذي يجري الحديث عنه، في ظل المواقف المتباينة من السلطة. إن الدولة التي عجزت عن خلق مجتمع متجانس يتوحد في مواقفه حول السلطة لا يمكن تصوّر وطن يضمُّ كل هؤلاء دون أن تكون المواقف من السلطة فيها محسومة أو موحّدة. فباستثناء من يرى في السلطة الحالية أنها قائمة على شرعية دينية وأن بقاءها يحقق أغراضاً أيديولوجية محضة، فإن مواقف الغالبية العظمى من السكان تندرج في إطار المأمول السياسي منها، أي تحوّل الدولة الى وطن يحتضن أبناءه، يتحقق فيه أحلامهم وتطلعاتهم، وحتى ذلك الوقت فإن الوطن ليس أكثر من يوتيبيا يتحدث كثيرون عن وجوده ولكنه يظل حلماً مؤجلاً.

السلفية العنفية الساذجة

تفجيرات المحيا أذهلت جميع المراقبين المحليين والأجانب ليس فقط في كونها تقصدت مدنيين، اعتاد دعاة العنف السلفي في المملكة تقصدهم، بل لأنها أصابت مدنيين عرباً ومسلمين، وهو ما يخرج المسألة من دائرة (تطهير جزيرة العرب من المشركين)!

حتى الآن، فهناك من بين المؤيدين للقاعدة من يعتقد بأن المستهدف كان أميركيون يعملون في الإف بي آي والسي آي أيه. ومع أن وجود هؤلاء في المملكة صار رسمياً وأمراً معلناً، إلا أن هؤلاء يصرّون على أن هناك قتلى بين الأميركيين وهو أمرٌ لم يحدث البتة. وكان يفترض على الأقل الإعتذار عن هدر دماء المسلمين والعرب بعنف أعمى طائش، إن كان دعاة العنف يعتقدون بأن دماء الضحايا معصومة.

لكن المسألة أكبر من هذا. فقد تداعت أسئلة بين المواطنين أنفسهم تقول: إذا كانت المواجهة بين السلفيين والحكومة وصلت الى حمل السلاح، فلماذا لا تستهدف الحكومة ورجالاتها حتى الآن، في حين أن معظم إن لم يكن كل الضحايا هم من المدنيين السعوديين والعرب والمسلمين والأجانب؟ ولماذا توجيه السلاح الى المجتمع نفسه والذي أدّى الى تحفيزه ضد السلفيين العنفيين أنفسهم، أفلا يهتمون برأي المواطن السعودي ومصالحه وأمنه واستقراره؟

المسألة هنا أكبر من كونها خطأً غير مقصود لم يعتذر عنه؛ فالسلفيون يتكئون على قاعدة دينية وتفسير مضلل لأحكام الشرع، تمنح الذريعة لدعاة العنف بإصابة المدنيين وتبرير الخسائر بينهم ما دام دعاة العنف في مواجهة مع من يسمونهم (الأجانب الكفار). أي لا يهم أن يسقط مدنيون في حرب أعلنوها ضد آخرين. وهناك تخريجات شرعية سلفية واسعة لمثل هذا، استخدم في أماكن عدّة قبل أن يصل الى المملكة وشعبها.

السذاجة في اختيار الهدف العسكري، والسذاجة في اختيار الهدف السياسي، سمتان من سمات التيار العنفي السلفي في المملكة. تاريخياً، نجد أن حركة العنف الإخوانية التي تمردت على الملك عبد العزيز، لم تبادر الى حمل السلاح ضد الملك الذي اعترضوا عليه وخلعوا يد الطاعة، بل توجهوا الى الكويت والعراق ليهاجموهما، وذلك باعتقادهم أن الجهاد ضد الكفار يجب أن يتواصل، وأنهم لم يختاروا أهدافاً (إسلامية توحيدية!) وإنما من خارج الملّة، يفترض أن يكون الهدف مقبولاً بين القاعدة الوهابية النجدية. وحين بدأ العنف في المملكة منذ منتصف التسعينيات الميلادية الماضية، توجه الى الأجانب أيضاً في الخبر والرياض. فهذا الهدف ـ من وجهة دعاة العنف السلفي ـ مجمع عليه شرعاً وفق آلية تخريج الحديث الضعيف: لا يجتمع دينان في جزيرة العرب، وبالتالي فجهاد هؤلاء لن يثير زوبعة ـ عقدية ـ بين أقطاب الوهابية كبيرة، في حين كانوا يعتقدون بأن استهداف الحكومة ورجالاتها ومنشآت البلاد بشكل عام، لن تحظى بالإجماع العقدي.



تفجير أهداف مدنية، لماذا؟

هذا هو السبب في استهداف الأجانب (الكفار) دون غيرهم. وأما من يقتل كما حدث، فكان التبرير: ولماذا يخالطون الكفار، ويعيشون بين ظهرانيهم؟! وكأن هؤلاء المواطنين يسكنون في لندن أو واشنطن! وليس في أرضهم ووطنهم (الإسلامي)!.

يعتقد دعاة العنف، أنهم بضرب الأجانب يحرجون الحكومة (شرعياً)، ويوحدون القاعدة

الأهداف السياسية والعسكرية للتيار الوهابي العنفي تفصح عن سذاجة وجهل

الدينية الوهابية المتطرفة وراءهم، فهم لا يستهدفون المسلمين، ولم يستهدفوا آل سعود، حيث عدّ ذلك تابو لا يجوز اقتحامه، حتى وإن كان هناك ـ من الناحية النظرية ـ شبه إتفاق بين السلفيين بأن الدولة السعودية غير دينية، ولكنهم يفترقون عند مسألة إزالتها بالعنف. وهذا هو الفارق بين الرسميين الوهابيين وبين العنفيين الذين صاروا ينعتون بالخوارج اليوم! مع أن الجميع يستقي من منبع فكري واحد!

السذاجة في اختيار الهدف العسكري يمكن ملاحظتها فيما قام به جهيمان من احتلال للحرم المكي الشريف في نوفمبر ١٩٧٩، فقد جاء بأكثر من ثلاثة آلاف شخص ليحتلوا الحرم بقوة السلاح، وتردد يومها أنه كان بإمكانه بتلك القوة السيطرة على القصور الملكية، وعلى الوزارات وعلى مبنى التلفزيون والإذاعة وحتى الصحف لو أراد. ولكن سذاجته الدينية المبنيّة على رؤى وأحلام، ساقته الى الهدف الخطأ بدون مشروع سياسي واضح، فتمّ سحقه بالقوة العسكرية المحلية بمعونة القوات الخاصة الفرنسية وغيرها.

في الهدف السياسي، لا نعلم حتى الآن ماذا يريد دعاة العنف في المملكة. ويفترض أن ليس لديهم هدف واضح. فهم يريدون الجهاد، ومقاتلة أعداء الله من الأميركيين والبريطانيين. في السابق لبّت الحكومة (تطلعاتهم!) تلك وقذفت بهم الى أفغانستان ومن هناك تنقلوا من بلد الى آخر، من البوسنة الى الصومال الى الشيشان وهكذا. ولكن الحكومة وبعد زلزال ٩/١١ لا تريد إفساح المجال لهم من جديد، لممارسة الجهاد، فارتدّ عليها داخلياً.

وحتى الآن أيضاً، لا نعلم إن كان هؤلاء يريدون إسقاط النظام، والسيطرة على الحكم. فأفعالهم واستراتيجيتهم العسكرية لا تشي بذلك، كما هو واضح. فهم ليسوا طلاب سلطة بالضرورة، وإن كان هناك ما يشبه الجناح السياسي السلفي الذي يستثمر أعمال العنف للحصول على مكاسب أكبر على الأرض.

وهؤلاء العنفيون لا يدعون إلى إصلاح إداري أو سياسي أو حريات أو تعددية أو ما أشبه، وإن كان من شبه المؤكد أنهم يرون في أنفسهم دعاة للإصلاح، وفق تصور ما، وأنهم يريدون المزيد من الجرعات الدينية في الدولة وإقصاء كل الآراء والوجوه التي تخالفهم. أي أنهم قد يسعون الى دولة (جهادية دينية وهابية خالصة) مع بقاء آل سعود، ولكن يأتمر هؤلاء بأمر المشايخ، فإن أبوا يزالون ويقصون عن مواقعهم.

السذاجة السياسية والعسكرية سمتان متأصلتان في المنهج السلفي. ولذا فإن سهامهم دائماً تخيب، ولذلك أيضاً تقودهم سذاجتهم السياسية الى أن يكونوا مطيّة لغيرهم، سواء للحكومة أو غيرها.

إنعدام الوزن السياسي في السعودية

الدولة بين التورّم والاجهاض

أخذت سيرورة الدولة السعودية منذ نشأتها عام ١٩٣٢ شكلاً تصاعدياً مدفوعة بنزوع متزايد نحو إحكام السيطرة على المجال العام، بحيث تجاوزت حد الاطار الوظيفي للدولة كآلية لتنظيم المصالح العامة ودرء المفاسد بكافة أشكالها. ومن الناحية النظرية، أملى منطق التطور على قيادة الدولة الاستجابة للحاجات المتزايدة للمجتمع والدولة لانشاء أجهزة جديدة قادرة على إستيعاب الظروف والحاجات المتجددة، فبعد أن كانت الدولة تدار من قبل وزارة المالية أصبحت بمرور الوقت بحاجة الى منظومة أجهزة ذات تخصصات متنوعة تتعامل مع قضايا المواطنين بقدر أكبر من التنظيم والكفاءة الادارية.

وهذا تطور طبيعي وضروري من أجل الاحتفاظ بكيانية وصدقية الدولة بما هي جهاز رعاية مصالح، الا أن ما صاحبه هو ان درجة الحكومة، أي درجة تغلغل السلطة السياسية في الشأن العام تفشّت بدرجة متمادية أضر بمرور الوقت بالهدف الاساسي من اصل نشأتها والوظيفية الرئيسية التي قررت لها. فالتمدد اللامحدود للسلطة الى حد اختراق مجال التفكير عند الافراد أحال الدولة بكافة أجهزتها الى جهاز بيروقراطي ضخم يتكوّم فيه عدد لا محدود من الافراد يمارسون أدواراً ثانوية ويخضعون لدورة عمل روتيني مكتبي بصورة واسعة النطاق.

إن التضخم المتزايد في الجهاز البيروقراطي للدولة أحال من الأخيرة الى جسد مترهل، ينوء بأعباء تفوق قدرته على التحمل. إن الاحساس المتزايد لدى الفئة الحاكمة بضرورة وضع الدولة بكافة أجهزتها تحت السيطرة، جعل تمدد الدولة يطال حتى المؤسسات التي كان بالإمكان تحويلها الى مؤسسات خاصة، والاكتفاء بالمؤسسات التي تحفظ النظام وتحقق قدراً كافياً من الأمن والاستقرار.

ولكن ما حدث، أن إختراقاً واسعاً جرى من قبل الدولة للمجال العام مستوعباً كافة المناشط، ثم تدخل عنصر التنافس الشديد المحتدم داخل العائلة المالكة على السلطة ليعزز نزعة التمدد، حتى بات معروفاً أن الوزارات والمؤسسات العامة تكون إما خاضعة مباشرة للأمراء أو لممثلين عنهم، والسبب في ذلك هو أن الدولة منذ نشأتها كانت محمّلة بنزعة التسلط.

لم تعد الحكومة أداة تنظيم وقوة ردع بل تحولت الى اداة لتعطيل المصالح وقوة قامعة في الداخل وهشّة في الخارج

وكرد فعل على هذا التورم البيروقراطي غير الحميد كانت النتيجة الطبيعية، أن نشوء عدد متزايد من السياسيين قد ضاعف من المطالب على الجهاز السياسي، بمعنى أن تضخم الدولة قد ضاعف من مسئولياتها وضاعف من ضغوط المواطنين عليها، وبالتالي فإن تزايد توقعات المواطن من الدولة العاجزة هذه عن تلبية هذه التوقعات أسفر عن مستوى خطير من الصراع والذي بات في نفس الوقت بدرجة من التعقيد بحيث أصبح من العسير جداً تسويته او حتى ادارته.

الدول القائمة على أساس ايديولوجي، أي على مدعيات دينية وتاريخية تكون أكثر عرضة لهذا النوع من الامراض التي تصيب بمرور الوقت جسد الدولة بحالة شلل تام، وهو ما يعبر عنه المواطن والمسؤول بصدق (أن الدولة تمشي بالبركة) تعبيراً عن فقر الدولة لايجاد حلول لمشاكلها بحيث باتت تنشد حلولاً من خارجها. فالدولة المؤدلجة يشيع فيها الفساد والمحسوبية والاثرة بعكس الدول القائمة على اساس وظيفي، أي لتنظيم المصالح العمومية ودرء المفاسد بكافة اشكالها.

في واقع الامر، أن الاساس الايديولوجي للدولة يوفر مبرر تحريرها من قائمة الالتزامات الضرورية تجاه مواطنيها رغم اختراقها المشين للمجال العام، بكل متوالياته. وتحرير الدولة من التزاماتها يرهن كل ثرواتها وأمنها واستقرارها لمجموعة من المنتفعين وأصحاب المصالح الخاصة.

ولعل أهم تمظهر لاختلال وظيفية الدولة والحكومة معاً هو ما تترجمه نظرة الحاكم للمحكوم وما ينجم عن هذه النظرة من تداعيات على مستوى العلاقة المفترضة بين المواطن والدولة والمهمات المرسومة لكل منهما في مجال حماية المواطن والدفاع عن حريم الدولة واستقرارها الداخلي ودرء العدوان عن ثغورها أو على مستوى الحقوق والواجبات المتبادلة. والسؤال هنا: ما هي نظرة الحاكم الى المحكوم في بلادنا؟

نقل عن الملك فيصل قوله لأحد المتظلمين حين اشتكى له مصادرة احد الامراء لأرضه قوله (أنت وما تملك لن) وتكررت المقولة على لسان الأمير سلطان وزير الدفاع قبل سنوات قليلة حين تظلم له أحد المزارعين بعد ضم مزرعته

رأي

لمزرعة الامير نفسه. إن مقولة (أنت وما تملك لنا) تحيل من المواطن وممتلكاته الى مجرد عرض خاص أو بضاعة منقولة يجوز للحاكم ان يفعل بها ما يشاء.

إن تأسيس الدولة على مبدأ الرعاية يجعلها مجرد محسن (وما على المحسنين من سبيل) ويزيل عنها صفة المسئولية، وهذا ما ينفي ابتداءً وظيفة الدولة. فالحكومة تكون فوق الشبهة والمحاسبة حين ترى فيما تقوم به مجرد إحسان تجود به على من تسود، ويبدو أن هذه النزعة كانت قوية في بداية نشأة الدولة حين كانت السلطة المؤسسة حديثاً بحاجة الى جلب ثروات المناطق الاخرى لمكافأة الحلفاء في منطقة نجد وتأسيس السلطة المركزية كقاعدة لانطلاق الدولة وتعزيز سلطانها في مركز النشأة وتالياً في المناطق الملحقة، الا أن هذه النزعة أثارت وبدرجة كبيرة سخطاً في المناطق الاخرى، وكانت مثار استهجان من وجدوا أنفسهم ضحايا لوحدة لم يجنوا منها سوى الحصرم.

وكما يبدو فإن هناك تجاوزاً لمفاهيم الدولة الحديثة لدى الفئة الحاكمة، فالمواطنة كمفهوم حميمي متصل بنظرية الدولة والسلطة السياسية، يكاد يغيب من الثقافة السياسية، بل وفي أجندة السلطة، ويستعمل في الغالب للتعبير عن شيء محدد وهمي: المواطن الصالح هو الاكثر ولاء للسلطة الحاكمة، وهو ابتكار فريد يختزل مفهوم المواطنة الى حد هدم مدلوله الحقيقي.

فالمواطنة بما تتضمن من منظومة عناصر ومقتضيات تجعل من الولاء للسلطة مجرد استجابة موضوعية لتحقق العناصر المقررة لمبدأ المواطنة. فالمواطنة في جانبها المدني تتكون من حقوق ضرورية للحريات الفردية، وفي جانبها السياسي من حق المشاركة في مزاولة السلطة عبر البرلمان ونظرائه، واخيراً في جانبها الاجتماعي من الحق في الحصول على مستوى مقبول من الحياة ومن الميراث الاجتماعي للمجتمع. هذه المواطنة كما يعرفها منظرو الدولة تضع وبصورة مكثفة العناصر المتعارف عليها، ولا نحتاج الى جهد كبير لعقد مقارنة بين المواطنة كمفهوم والسلوك العام للسلطة السياسية لدينا في مجال اختبار تحقق هذه العناصر، فالحريات الفردية تنفيها تقارير حقوق الانسان بما حوت من انتهاكات للحقوق الاساسية للمواطنين بما فيها حق الدفاع عن النفس، فضلاً عن انعدام حرية التعبير والاجتماع. واما المشاركة السياسية فالنضال مازال يتصاعد من اجل الحصول على الحد الادنى من المشاركة السياسية، يكشف عنه ظهور اطراف وجماعات جديدة تولدها البيئة السياسية الضاغطة والاحداث السياسية المتلاحقة النازعة نحو فتح الابواب المغلقة للسلطة.

الدولة بين الاصلاح والاجهاض

في النظم السياسية الحديثة وفي الغرب على وجه الخصوص، تمت عملية

> **الاساس الايديولوجي للدولة وفر مبرر تحريرها من قائمة الالتزامات الضرورية تجاه مواطنيها ورهن كل ثرواتها وأمنها واستقرارها لمجموعة من المنتفعين**

انسحاب تدريجية للحكومة لحساب المحكوم دون ان ينال ذلك الانسحاب من هيبة الدولة واستقرارها وتماسكها الداخلي، وكان الهدف بصورة رئيسية من ذلك الانسحاب تحسين أداء الدولة وتنظيم المصالح العمومية، فتطابقت الدولة مع أهدافها الاصلية التي من أجلها تشكلت كما رسم لها منظرو الدولة الاوائل حين قرروا وظائف محددة للدولة لا تحيد عنها ولا تتجاوزها، فاصبح للدولة دور محدد هو تنظيم المصالح العمومية ودرء المفاسد وحماية الاعراض والممتلكات من العدوان الداخلي او الخارجي.

على الضد من ذلك في الدولة التسلطية كما يصفها خلدون النقيب، فقد كان هناك عمل دؤوب على تسلل الحكومة الى جميع مرافق الدولة واطالة ذراعها الى المصالح العمومية الى حد مزاحمة الناس في أرزاقها، وفي لقمة عيشها، بل وفي تفكيرها. فلم يعد هناك ما يفصل بين ما هو خاص بالحكومة وما هو عام للمواطنين، وكل ذلك لأن ولاة الأمر ينظرون الى الدولة بكامل حمولتها ملكاً خاصاً او إمتيازاً فريداً لهم وبئراً نفطياً ينعمون به ويقتسمونه فيما بينهم ويسترضون به من عاضدهم او تحالف معهم في إنجاز مهمة السيطرة والنفوذ.

فالحكومة لدينا لم تعد أداة لتنظيم المصالح العمومية وقوة رادعة للطامعين سواء في الداخل او الخارج، بل تحولت بفعل إختلال الوظائف المرسومة لها في الاصل الى اداة لتعطيل المصالح وقوة قامعة في الداخل وهشّة في الخارج، ولا غرابة، والحال هذه، أن تسمع قصصاً تنال من كبار الامراء حول نزع ملكية هذه الارض، ومصادرة بستان هذا او مزرعة ذاك، او المشاركة الاقحامية في هذه التجارة، وهذه القصص تتكرر على ألسنة المواطنين من غربه الى شرقه يومياً وعلى مدار الساعة تقريباً. لماذا؟

لأن الدولة ليست منفصلة عن الحكومة، فالدولة بما فيها شيء من أشياء الحكومة والاخيرة امتياز خاص بعائلة، ولنفس السبب يكون مصير هذه الحكومة والدولة ملتحماً بمصير العائلة، ولنفس السبب ايضاً تكون الوحدة الوطنية مهددة سيما اذا كان البلد مثل السعودية حيث التعددية فيها تمتد من اللهجة والزي وتمر بالمذهب والثقافة والعادات الاجتماعية وتصل الى التطلع السياسي، وحيث عملية الاندماج السياسي الحقيقي لم تتحقق حتى في حدودها الدنيا، فحينئذ تقف الدولة وجهازها الاداري أي السلطة على طرف نقيض مع باقي فئات الشعب المتضررة من الدولة والسلطة فيها.

والمفارقة المثيرة للجدل دائماً، أن الدولة لدينا تتمتع بكونها (قوية) و(تسلطية) لا بمعنى أن هذه الخصائص كامنة في الدولة تكويناً، ولكن بالمقارنة مع وبالنظر الى ضعف القوى الاجتماعية، ولكنها هذه القوة والتسلطية تتبدد مع أول تهديد قادم من الخارج. وكما يظهر فإن هذه القوة والتسلطية قد

سقطت الى حد كبير هذا العام تحت دوي الانفجارات المتزامنة والمتوالية.

إن قوة الدولة وتسلطها نابعان من كونها أكثر تغلغلاً واقتحاماً في الشأن العام من أي قوة اجتماعية اخرى، فهي التنظيم الاكثر تضخماً وسيطرة على منابع الثروة والقوة، وهنا مكمن الخطورة. فالدولة بتغلغلها تزيد من التزاماتها، والضغوط المفروضة عليها، وهذا ما يمثل مصدر شحن لطاقة السخط الشعبي حين تعجز الدولة عن الوفاء بالتزامات فرضتها هي على نفسها.

كانت الدولة التسلطية أمام فرصة تاريخية لأن تعيد تشكيل نفسها، والتخلص من أعبائها القديمة، وبالتالي اجراء عملية اصلاح راديكالية مأمونة العواقب من خلال التحرر تدريجياً من مهماتها الاضافية، ولكن الاصرار على ابقاء القبضة الحديدية على السلطة حرم النظم السياسية من فرص كانت فقيرة اليها. فمع استكمال بناء مؤسساتها ثم دخولها في برامج التنمية الشاملة كانت الدولة قادرة على نقل جزء كبير من مسئولياتها وامتيازاتها الى الشعب وبالتالي اجراء عملية دمج حقيقية للشعب في العملية التنموية في بعديها السياسي والاقتصادي، وكان ذلك يتطلب ارساء اساسات جديدة يكون فيها الشعب قادراً على تشكيل مؤسساته الخاصة، وحين بدأت بوادر الازمة الاقتصادية في بداية الثمانينات كانت السلطة السياسية امام فرصة اخرى وربما أخيرة من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه ولتجنيب البلاد والعباد أزمات خانقة تدك بشدة قواعد الاستقرار في الدولة ويهدد بقاءها. ومع ذلك، ضاعت هذه الفرصة ولم يعد هناك ما يمكن انتظاره سوى اصلاحات راديكالية محفوفة بالمخاطر تماماً كما حصل في الاتحاد السوفيتي حيث أدت (بيريسترويكا) ميخائيل جورباتشوف الى تفكيك الاتحاد السوفيتي والاطاحة بثاني اكبر معسكر في العالم. فالاصلاح المتأخر يحمل بداخله خطر الانهيار الكامل.

فهل الدولة لدينا قادرة على بدء عملية اصلاحية، والاستماع الى صوت العقلاء الذين عبّروا في عرائض متوالية عن برنامج إصلاحي محكم ونزيه؟

الجواب يكمن في قدرة الدولة على تشخيص المأزق الخطير الراهن بكافة أبعاده، فالأزمة الاقتصادية متمثلة في مديونية داخلية ثقيلة (٧٥٠ مليار ريال في السعودية)، ومعدلات بطالة مرتفعة (تصل الى ٣٧ بالمئة في السعودية)، والأزمة الأمنية بأشكالها الرايدكالية العنفية غير المسبوقة، والازمة السياسية المتمثلة في غياب المشاركة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني وحريات التعبير بأنواعها، والازمة الثقافية بإنحباس المجتمع داخل اطار ثقافي مغلق داخلياً مقابل الانفتاح على كونية متنوعة الثقافات عبر وسائل الاتصال الفضائي والانترنت، كل هذه الازمات تجعل من حلول السلطة المعتادة في شكلها البطيء والترقيعي مجرد محاولات يائسة لعلاج جسد يرقد في غرفة الانعاش.

نعم، اذا قدّمت الدولة برنامجاً إصلاحياً شاملاً ومتكاملاً وملموساً، تراعى فيه حاجات ومطالب المواطن الحقيقية، يكون مقصده ـ أي مقصد هذا البرنامج ـ عملية انسحاب تدريجية للسلطة السياسية الى مجالها الخاص، المتمثل في ممارسة تنظيم المصالح العمومية ودرء العدوان الخارجي فحسب، فيما يترك لمؤسسات المجتمع المدني بكل تشكيلاته ادارة نفسه ذاتياً بعيداً عن سلطة الدولة متمثلاً في جهازها الاداري. وقبل ذلك وبعده تجسيد مفهوم المواطنة بكل عناصرها المدنية والسياسية والاجتماعية، أي بما تحقق مبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة السياسية، والحريات الفردية، حينئذ تكون الدولة قد كسبت الجولة الأخيرة التي بها تضمن البقاء على قيد الحياة.

ورغم ان حلاً كهذا بات في أذهان الكثير من المواطنين المحبطين من الدولة وميراثها السياسي يمثل مجرد لعب في الوقت الضائع او حلماً غير قابل للتحقق، فإن ذلك كله يعتمد على قدرة ولاة الامر على كيفية ادارة عملية التحول قبل ان يكون الاصلاح مجرد خيار اليائسين بعد انتهاء الوقتين الاصلي والاضافي للدولة نفسها.

حضور الدولة وتمثيل السلطة

بقيام الدولة السعودية الحديثة، امتدت المركزية الى كل المناطق التي أخضعت لسلطانها، ففي الوقت الذي تجمّعت فيه سلطة القرار السياسي في الرياض، وسحبت معها السلطة الدينية من مكة المكرمة.. انتقلت أعداد كبيرة من نجد لتمثل مركزية الدولة في المناطق المفتوحة، على قاعدة تقاسم الغنائم بين المنتصرين (النجديين). فإمارات المناطق ومراكز الشرطة والقضاة ورجال الدين وموظفي البيروقراطية الوليدة، انتقلوا من المركز الى المناطق الجديدة، التي لم تكن خالية من الكفاءات، بل كان فيها أكبر مما لدى المركز نفسه. وهذا ما أعطى الإنتشار البيروقراطي للدولة صفة (الإحتلال الداخلي) وصفة الإخضاع القسري المناطقي والمذهبي. وبقدر مازادت مركزية الدولة بتطور الإتصالات الحديثة، تقلصت سلطة الإمارات التي يرأسها أمراء من آل سعود أو من الموالين المقربين جداً من العائلة المالكة، وبقيت تمارس دوراً أمنياً بحتاً، وكأن وجود ممثلي (نجد) في تلك المناطق، شرط أساسي لاستمرار ذلك الخضوع القسري، الذي لم يتحول الى خضوع طوعي منذ قيام الدولة وحتى الآن.

وفي الوقت الذي تبدو فيه مبررات تمدد الدولة وسلطتها الى كل الأنحاء مفهومة، ورغم أن أدوات ذلك التمدد اتخذت أشكالاً تعسفيّة خارج النسق المتعارف عليه في الدول وبنائها.. من جهة سيطرة الروح المناطقية واستفرادها بالسلطة والثروة.. مع هذا فإن هناك أمراً غالباً ما يتم تناسيه حين الحديث عن (الإندماج السياسي) بين مكونات الشعب (السعودي).

يفترض أن يرافق تمدد السلطة وحضور جهازها في المناطق المحتلة الأخرى، نسق معاكس يدمج القوى السياسية والمذهبية الأخرى في مركز السلطة نفسها. أي أن يكون هناك حضوراً لكل المناطق في جسد الدولة المركزي في الرياض، وليس في المناطق فحسب، وهذا القليل نفسه لم يتم حتى الآن. إن ذلك الأمر لو حدث، لأعطى صورة أفضل للدولة في نظر سكان المناطق، ولحوّل الدولة من تسلطيتها الى دولة وطنية تتمتع بهامش كبير من الإحترام بين شعبها. ولكان هناك القليل من القلق على النظام السياسي، وليس كما هو الحال اليوم، حيث مصير الدولة نفسه مهدد ليس بسبب الأميركيين الذي يتحدثون عن التقسيم، بل بين أبناء الوطن أنفسهم ممن ألغوا من الخارطة السياسية كلها.

هل حدثت معجزة

وزارة الداخلية التي لم نعرفها!

مقالة الكاتب السعودي الليبرالي جاسر الجاسر (مفارقات الإصلاح في السعودية: يأتيك اليقين من حيث لا تحتسب) في الثالث من ديسمبر والمنشورة في موقع إيلاف الالكتروني والذي يرأس تحريره الصحافي ورئيس تحرير جريدة (الشرق الأوسط) سابقاً عثمان العمير، جاءت في سياق جدل متزايد حول مصداقية وزارة الداخلية ودورها المتورّم في المجال العام بجوانبه المختلفة.

إن اللغة التي إستعملها الكاتب جاسر الجاسر تصلح لأغراض دعائية محضة، وإن كان فاته أنه يكتب لقارىء سعودي بالدرجة الأولى، الذي سيضع بالتأكيد مقالة الجاسر على محك مصداقية الكلمة، بخاصة حين يتحدث الكاتب عن منجزات غير منظورة للقارىء المحلي وهو يشهد ويرى ويملك من أدوات التقييم ما يجعله قادراً على محاكمة الصورة (الفاتنة) للوزارة وتحليل كافة عناصرها وأبعادها، بما في ذلك تلك غير المنظورة لدى شريحة قراء غير سعوديين، ولكنّهم مهتمون بمتابعة ما يجري على الساحة السعودية هذه الأيام.

ينطلق الجاسر من فرضية أن الاصلاح يمكن له أن يولد أفرادياً، أي أن لكل وزارة خطة مستقلة في تقرير الاصلاح أو نبذه، وكأن البلاد تشبه حبّات سبحة منفرطة، لا تخضع لناظم يشدّها ويقرر موقعها ودورها والمساحة المخصصة لها، أو كأن الدولة تتحول في لحظة ما الى أوركسترا غير منظمة يقرر فيها كل عازف نغمته وإيقاعه في الاصلاح دون إقتفاء حرفي للنوتة الأصلية وتعليمات رئيس الفرقة.

هناك جزئية صحيحة ثاوية في مقالة الجاسر تجدر الاشارة اليها، وهي تعكس التفاوتات الكبيرة في سلطات الوزراء وصلاحياتهم، فأن تملك وزارة الداخلية مبادرة من نوع ما في التغيير يعكس تضخم الدور الذي حظي به وزير الداخلية من موقعه كعضو في العائلة المالكة، وكرئيس لجهاز خطير ونشط في الدولة السعودية، وفي كل الدول الشمولية عموماً وفي الشرق الأوسط بوجه خاص. وهذا لا يفترض منا أن نعيب على وزارات أخرى كالتعليم والصحة والمياه والعمل وغيرها أن تضطلع بأدوار مماثلة لما تقوم به وزارة الداخلية، ما لم يكن على رأسها أمراء متنفذون ويحظون بسلطة مطلقة كالتي يحظى بها الأمير نايف. وكذا الحال بالنسبة لمجلس الشورى الذي تقرر منذ البدء عن إعلانه حجم الدور الذي يجب أن يلعبه، ونوعية الافراد الذين أريد لهم الدخول فيه، والغاية التي من أجلها في الأصل خلق المجلس. فهو ليس بالمؤسسة التي كان يؤمّل عليها أن تدير أو حتى تقترح مشروع الاصلاح، تماماً كما أن ليس هناك أحد يؤمّل أن يأتي الاصلاح من وزراء التكنوقراط، والا لما يمّم دعاة الاصلاح وجوههم الى رأس الدولة وكبار الأمراء الذين يمسكون بأزمّة الأمر في الدولة، ولما أعادوا الكرّة ثانية وثالثة ورابعة، فمن هم بعد ذلك الذين (لا يزالون يخطون في سبات عميق، حتى ليبدو أنهم يعادون الإصلاح، ويتجنبون دروبه ما لم يساقون إليه سوقاً، أو يبدلنا الله خيراً منهم).

مقالة الجاسر محاولة تعسفية لرسم صوّرة مأمولة عن وزارة الداخلية لم يرها غير الكاتب

إن النزوع الحقيقي نحو الاصلاح لدى وزارة الداخلية كما يزعم الجاسر لم يقدّم ما يدلل عليه سوى تعبيرات مختلطة ومنزوعة من سياقها التاريخي، فهي مازالت تحتفظ بشخصيتها الصارمة والجافة والممقوتة من قبل الشعب، ومازالت النظرة اليها محفوفة بالريبة والكراهية والخوف، وهي أيضاً نموذج الظلم ونقيض العدل، فهي صفات لم تثبت وزارة الداخلية عكسها حتى الوقت الراهن. وإذا كانت فئة من الشباب قد جددت دماء الوزارة وأصبحت تملك من المعرفة والخبرة وحسن التعامل فهل يصح تعميم النظرة على الوزارة بكافة أذرعها وأجهزتها ورجالها.

إن مصدر دهشة الجاسر في وزارة الداخلية، هو ملامح الانفتاح الايجابي في ممارساتها ومبادراتها، ولكن ما يدهش حقاً هو دهشته لأن مصدرها لم يكتشفه سوى الجاسر نفسه، الذي إما أن يكون - هذا المصدر - قد تضخم الى درجة أفقده رؤية باقي أجزاء الصورة عن وزارة الداخلية، وإما أن يكون ثمة شيء يعرفه الناس وينكرونه على الوزارة، وحتى يثبت ذلك فإن الشك يساورنا في أمر الوزارة ونتوجس خيفة من نوايا من يرى فيها ما لا يُرى حتى الآن.

إن صورة وزارة الداخلية في بلادنا تصنعها حقائق دامغة، وهي تحول دون تبني الصورة المزعومة التي أرادنا الجاسر رؤيتها. عناصر الصورة هي على النحو التالي:

- آلاف ممنوعون من السفر والمسحوبة جوازت سفرهم
- منع عدد كبير من الاقلام الصحافية من الكتابة والظهور على شاشات المحطات الفضائية الخارجية للتعبير عن آرائهم ومواقفهم من الأوضاع الداخلية
- تهريب شحنات الاسلحة بكميات كبيرة
- السطو المسلح على البيوت والممتلكات والبنوك
- تزايد عدد المعتقلين وظروف الاعتقال القهرية وأوضاع السجون
- خوف العوائل من الذهاب الى مراكز التسوق والاماكن العامة في الاعياد
- نقاط التفتيش المنتشرة في كافة مناطق المملكة وإخضاع ركاب السيارات الخاصة الى التفتيش الشخصي

أما الانجازات المزعومة لوزارة الداخلية في ترسيخ الأمن والاستقرار تبدو متهافتة حين تعرض على الحقائق الرقمية التي بات متداولة بين السكان.

في حوادث الاعتداء على الأموال المبلغة خلال عام ١٤٢٣ هـ بلغت عدد الحالات في الرياض العاصمة ١٤٥٥٤ حالة وفي مكة المكرمة ١٤٦٦٦ وفي إجمالي مناطق المملكة ٣٩٨٦٢ حالة. وفي حوادث الاعتداء على النفس المبلغة خلال العام نفسه، بلغت عدد الحالات في الرياض ٣٣٢٤ منها ٦٥٧ حالة إطلاق نار و٢١١٠ اعتداء و٥٢ قتل عمد، أما في مكة المكرمة فبلغت عدد حالات الاعتداء ٣٥٣١ حالة. وفي إجمالي عدد الحالات في المملكة فوصل الرقم الى ١٣٨٦٤ حالة تتراوح بين قتل عمد وقتل خطأ ومحاولة إنتحار واعتداء أدى

الى الوفاة.

أما الحوادث المتنوعة والتي تشمل الحرائق والتزوير وحيازة سلاح غير مرخص وإتلاف ممتلكات الغير عمداً فوصلت في الرياض الى ٣١٨١ وفي مكة المكرمة الى ٤٢٩٤. أما في إجمالي مناطق المملكة فوصلت الى ١١٥٨٧ حالة.

ما يبعث على الدهشة والغرابة في آن ما قاله الجاسر بما نصه (كانت وزارة الداخلية هي الجهة التي دعمت مسارات الإنفتاح في البلد، قبل أن يكون الانفتاح مطروحاً) متمثلا تبني الوزارة الكامل لبرنامج (طاش ما طاش). وكنت أحسب أن هذا والله في مقام الذم لا المدح، وهو يعكس تمادي وتمدد وزارة الداخلية خارج إطارها الوظيفي، كما لو أنه يجوز لرجل الأمن أن يتحول الى طبيب جرّاح في مستشفى فيصل التخصصي!. وما لم يستدرك عليه الجاسر هو أن وزير الداخلية كان يتولى حتى وقت قريب رئاسة المجلس الأعلى للإعلام الى جانب رئاسة مجالس أخرى مثل التعليم والحج، وبالتالي فإن ما قام به كان جزءا من سلطته المتغوّلة دون وجه حق. ومن جهة ثانية، هل تبني برنامج تلفزيوني يؤسس لقناعة راسخة ونهائية بأن وزارة الداخلية (كانت) السبّاقة الى دعم مسارات الانفتاح، فمتى كان ذلك؟ وهل أن تطوير الآليات جاء مصاحباً لتطوير السياسات أم أن منطق التطور كان يفرض عليها تجديد آلياتها لمواجهة تحديات الداخل قبل الخارج، وهل تطوير الآليات يندرج في سياق العملية الاصلاحية، وإن أبقت على المحتوى المتخلف والجامد، مما يجعلنا نتساءل: هل أن تغيير الإطار يبدّل في الصورة الممقوتة؟!

نحن كغيرنا ننكر تجاوب الداخلية مع المتغيرات فضلاً عن التفاعل معها والقبول بها والتحرك بإتجاه ما تتطلبه من تغييرات جوهرية في السياسة الداخلية. فالحديث المكرور عن شبابية وزارة الداخلية وشكلها الخارجي لا يحقق أكثر من غرض دعائي يعدّل جزئياً النظرة الى الطلاء الخارجي لهذه الوزارة الحالكة السواد، ولكن ما يجري على الارض لا يغيّر من تلك الصورة السائدة عن هذه الوزارة، بكونها مصدر إزعاج، وقلق، وقهر لعدد كبير من العوائل.

من التبدّلات الملحوظة زعماً لدى الجاسر في إجراءات وزارة الداخلية، هي التدابير المعمول بها في إعتقال المطلوبين وطرق المراقبة المتبّعة، ولكن هذه التبدّلات غير ملحوظة هي الأخرى فقد باتت قصص الاعتقال وظروفه منتشرة ومشاعة بين الناس وفي مواقع الانترنت، وتبعث على الاشمئزاز والغضب لما يتبعه زوّار الليل من أساليب وحشية ولا أخلاقية في طريقة إعتقال المشتبه بهم، وهناك مئات من المعتقلين من بقوا في أقبية السجون سنوات دون محاكمة عادلة، سوى ما يتفوه به قضاة يعملون لحساب الوزارة، ويعقدون محاكمات داخل المعتقلات ثم يكرهون فيها السجناء على الاقرار خطياً على ما اعترفوا به تحت السياط، تمهيداً لاصدار أحكام بالعقاب ضدهم. أما نقاط التفتيش التي بالغ الجاسر في وصف طريقتها حتى قال (لفرط لطفها في التعامل وكأن هدفها التوعية المرورية لا أكثر)، فهو ما يجهله بل ينكره الذين مرّوا عبر هذه النقاط، ولربما الحظ قد حالف الجاسر في أن يمرّ على نقطة تفتيش مختلفة. وعموماً فإن النقاط فمازالت منصوبة في كل مكان، وقد عبّر كثيرون عن إستيائهم إزاء الطريقة التي يتبعها رجال الداخلية في التفتيش الشخصي المهين.

لا ندري مالذي يدعو الجاسر للقول بأن الرياض شهدت إزدحاماً غير مسبوق في العيد الماضي، وهو نفس اليوم الذي أعلن فيه عن اكتشاف عملية إرهابية كادت أن تقع، كما أن الاجراءات الأمنية حول الامراء قد تشددت في أيام العيد حتى غاب كثيرون منهم عن الفعاليات الاحتفالية بهذه المناسبة هذا العام، دع عنك التقارير التي تحدثت سابقاً عن القلق الذي يساور العوائل من الخروج من المنازل والذهاب الى الأماكن العامة، بعد انفجارات الثاني عشر من مايو وتزايدت بعد الثامن من نوفمبر.

متى كانت وزارة الداخلية تقود الاصلاح في بلد يتغوّل فيه دورها الأمني

القول بأن الداخلية لديها القدرة على (نسف جميع الخلايا الإرهابية: اليقظة منها والنائمة) قول مخلّ، خصوصاً وأن البيانات المتلاحقة في الداخل والخارج (من الولايات المتحدة وبريطانيا حصرياً) تؤكد تصاعد النشاط الارهابي، وتنبّه دائماً الى أن تفجيرات أخرى منتظرة، وهناك من الخلايا الارهابية الجاهزة لتنفيذ مخططات إرهابية في مناطق مختلفة من المملكة. وأن الاشواط التي قطعتها الداخلية في مداهمة بعض الخلايا وإحباط بعض العمليات لا يبدد الخطر والخوف لدى السكان من أوضاع أمنية منفلتة، وهو ما أثبت فشل الخيار الأمني وسقوط هيبة الدولة.



مسؤول القمع رمز إصلاحي!

كنا نأمل ان نشارك الجاسر خلاصة مقالته الابتهاجية المختومة بعبارات التمجيد كقوله (كانت الداخلية السعودية صاحبة اليد الطولى في الإصلاح، لكن الأحداث الأخيرة كشفت حقيقة دورها، وعظم تأثيرها..). وكنا نأمل أن نرى في الأمير نايف وإبنه الأمير محمد ما لم تره الأغلبية فيهما، حين قال عنهما وعن من يليهما (ولقد أحسن البارنان في الإدارة، وأحسن العاملون في التنفيذ، وتحملوا جميعاً مصاعب الوضع وإرهاقاته بينما تمتعنا بأمنه واستقراره). ولكن ما لا نتمناه هو أن (تتعلم الوزارات الأخرى من الداخلية، التي سبقتها وكان يجب أن تكون متأخرة، والتي انفتحت بينما يفترض صمتها وانغلاقها).

وفي الأخير نسأل الجاسر: هل تعرف شيئاً لا نعرفه أم كشفت عن شيء لم نره في وزارة الداخلية؟. وحتى نعرف الاجابة نقول يؤسفنا قراءة مقالة الجاسر الذي عهدناه قلماً جريئاً وناقداً متميزاً، ولكنه في مقالته عن وزارة الداخلية السعودية يبدو مثيراً للغرابة، فقد جاءت مقالته خارج زمنها الافتراضي، وبعد عودة الحجاج الى ديارهم، فهي محاولة تعسفية لرسم صورة مأمولة كنا نود مشاطرة الجاسر رؤيتها ونأمل حضورها، وقد تترجم الى حد كبير تطلعاً داخلياً لدى كثيرين في أن يروا هذه الوزارة وقد أعادت طلاء صورتها النمطية في أذهان الغالبية العظمى من السكان، التي لم تر وتلمس وتسمع سوى قهرها، وجبروتها، وقمعها.

السعودية وتجسير الهوة بين الإصلاحيين والمتطرفين

نشرت صحيفة شكياغو تروبيون في ٢٤ نوفمبر الماضي مقالاً للكاتب إيفان إوزنوس الذي زار بريدة معقل التيار الديني المتشدد، وسجّل في مقالته ملاحظات هامة حول نشاطية التيار ودوره السياسي في ضوء تنامي الاتجاه الاصلاحي في المملكة، وفيما يلي نص المقال:

الرسالة الإصلاحية للحكومة السعودية في بريدة وكذلك في الرياض هي: لا تسمحوا لانهار الدم بالجريان في أرض الرسول صلى الله عليه وسلم، لكن زعماء السعودية يسعون جاهدين لصياغة مستقبل مستقر لبلدهم الذي يمور بالمشاكل، ويحاولون مواجهة الفجوة بين خطط الحكومة والفكر الأصولي المحمي بقوة في أجزاء كبيرة من البلاد.

وبريدة التي تبعد عن الرياض مسافة ثلاث ساعات بالسيارة هي المكان الذي يشد الأنظار وتصدر منه البيانات الجريئة، وهي تعتبر السعودية الأخرى!. وبريدة، أيضا، هي موطن ذلك النوع من الغضب الذي يغذي الأعداد المتزايدة من المتشددين الدينيين. فبعد سنوات من الإصرار على أن التطرف لا يمثل مشكلة هنا، أصبح زعماء البلاد يدعون إلى المباشرة فوراً في الإصلاحات لمحاربة التعصب الديني.

يقول عبد الله (٢١ سنة) وهو طالب شريعة كان يجلس في ظلال مسجد بريدة بعد أن تفرق المصلون عقب صلاة الجمعة: إن الدين يحكمنا. ولا يحكمنا أي شئ آخر. ويضيف: حتى أولئك الذين في مراكز السلطة يظنون أن بإمكانهم أن يحكمونا. لكنهم لن يستطيعوا! ويمضي قائلاً: إن السبب الذي يدفعني أو يدفع أي شخص آخر لان يملأ سيارة بالمتفجرات هو ما نعرفه جميعا، وهو أن الأمريكيين موجودون هنا ويريدون أن يفعلوا بنا ما فعلوه في أفغانستان والعراق.

ويقول الزعماء السعوديون أن الأصوات الغاضبة في أماكن مثل هذه المدينة البائسة تجارياً، لا تمثل سوى أقلية صغيرة. والأمر المؤكد هو أن غالبية السعوديين يشجبون بشدة هجمات المتطرفين الدينيين من قبيل الهجوم الانتحاري الذي وقع في الرياض مؤخراً وأدى إلى مقتل ١٧ شخصاً.

لكن القيادة تعرف أيضاً أن الأعداد القليلة التي تنتهج العنف تتحدث ويكون لحديثها نتائج مدمرة.

ولهذا السبب يقول المحللون إن إمكانيات الإصلاح سلمياً تعتمد على القناعات المنتشرة في المناطق اكثر مما تعتمد على ما يصدر عن العاصمة.

يقول سليمان الهتلان الكاتب في

> **أحد المتشددين: إنهم يستخدمون السيف والبندقية، ولن يحصلوا سوى على السيف والبندقية!**

جريدة الوطن: هناك فجوة بين النخب وما يحدث في الشارع. والتغيير لا يأتي بقرار سياسي فقط. وقد عمل المتطرفون بجدية طيلة ثلاثين عاماً من أجل تطبيق أجندتهم الخاصة على المجتمع، فيما لم يفعل ما يسمى بالليبراليين شيئا بالمقابل.

وما هو واضح الآن هو أن أزمات الحكومة في ازدياد، فمنذ مايو الماضي عندما قتل ٣٥ شخصاً في تفجير إنتحاري إستهدف مجمعاً سكنياً في الرياض، أغارت قوات الأمن على عشرات المزارع والمكاتب والمنازل في كافة مناطق المملكة بحثاً عن أفراد مشتبه بضلوعهم في التفجيرات.

وتقول السلطات إن عمليات البحث أسفرت عن اعتقال ٦٠٠ متشدداً مشتبه به، بينما وقعت سلسلة عمليات تبادل إطلاق النار مع قوات الشرطة راح ضحيتها بعض الأشخاص، وقد تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض على بعض المشتبه بهم وعثرت على أسلحة نارية ومتفجرات خلال ٢١ غارة على الأقل حدثت في مكة المكرمة والمناطق الشرقية من البلاد.

ويقول مسئول سعودي كبير إن حوالي ٣٠٠ شخصاً من أعضاء تنظيم القاعدة كانوا قد عادوا إلى البلاد بعد أن شاركوا في القتال في أفغانستان، قاموا بتجنيد حوالي ٢٠٠٠ شخص في الداخل. وبالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من هؤلاء المتطرفين، هناك أيضا حقيقة أخرى لا تقل أهمية وتتمثل في أن المتشددين وجدوا ملاذاً آمناً في المناطق التي تقاوم ضغط الحكومة لاستئصالهم.

ويؤكد ديبلوماسي غربي أن هناك من يبحث عن هؤلاء المتطرفين ليمنحهم ملاذاً يحميهم. ويضيف: إن البيئة المتساهلة هي المشكلة الحقيقية. أما محسن العواجي المحامي الإسلامي الذي يحتفظ باتصالات مع الجماعات المتشددة فيندد بالهجمات الأخيرة ولكنه يشك في أن هناك الكثير من السعوديين ممن سيترددون في مساعدة السلطات على اجتثاث المتشددين. ويضيف: إنني موالٍ للحكومة والبلد، لكن إذا جاء إلى بيتي شخص مطارد من قبل قوات الأمن، فإنني يجب أيضا أن أتمسك بتقاليدنا، وأحد تلك التقاليد هو الكرم، ومن المستحيل أن أقول للشخص: اذهب بعيدا.

ويشرح عبد الله ، الطالب البريداوي، هذه الجزئية بشكل أوضح فيقول: لن نخونهم! (يقصد المتشددين)، ولن نلقي بهم

إلى الذئاب، بل سنوفر لهم الحماية والغطاء.

وبعد ١١ سبتمبر اقتنعت المملكة العربية السعودية بالحقيقة المتمثلة في أن ١٥ من إرهابيي عمليتي نيويورك كانوا من السعوديين. ولكن بعد سنتين من ذلك التاريخ وعلى خلفية العنف المتصاعد داخل البلاد، إضطرت حكومة الأمير عبد الله إلى الإسراع في عملية إصلاح النظام الديني والتعليمي، على أمل أن يساعد ذلك في كبح انتشار الأفكار غير المتسامحة والمعادية للغرب وللنظام، خاصة في أوساط الشباب.

وفي بلد يجاهد لاستيعاب أعداد كبيرة من الشباب، فإن شبابا كثيرين يعانون من البطالة والعزلة والفراغ، وهم هدف سهل للتغرير بهم من قبل المتشددين، كما أن ثلثي سكان المملكة البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة هم تحت سن العشرين. وقد ساعدت الزيادة الكبيرة في عدد السكان في رفع نسبة البطالة إلى ١٤ بالمائة مما صعّب على الشباب مهمة العثور على فرص وظيفية. والنتيجة هي إزدياد أعداد خريجي الجامعات الدينية الذين أصبحوا بلا هدف ويفتقرون إلى المهارات اللازمة للتواصل مع بقية العالم.

وأصبحت مهمة إبعاد الشباب عن رجال الدين المتطرفين هدفا من أجل بقاء النظام. وفي بادرة تهدف إلى محاربة التعصب، تم طرح كتب دراسية جديدة تحمل رسومات لبنات وأولاد يدرسون معاً، الأمر الذي يعتبره المتطرفون انتهاكا لأوامر الإسلام الداعية إلى الفصل بين الجنسين. وفي خطوة أخرى، تقرر أن يعاد تأهيل حوالي ٢٠٠٠ رجل دين بعد أن تبين انهم يروّجون للعنف ويحضون على كراهية الأجانب. لكن حتى التغييرات الطفيفة باتجاه الانفتاح والتسامح يمكن أن تثير غضب الناس في أماكن مثل بريدة، التي عرفت تاريخيا بميلها للتحدي والمواجهة.

يوسف (٣٩ سنة) هو أحد سكان بريدة وقد شكك في جدوى أية خطة جديدة للحكومة في تعقب آثار التطرف في المدارس، وأضاف: لا أعتقد بان لأساليب التدريس في المدارس علاقة بهذه الهجمات.

لقد قاومت هذه المدينة التغيير منذ وقت طويل، ففي ١٩٦٥ إستنكر رجال الدين فيها قرار الحكومة بإدخال التلفزيون، وفي ١٩٩١ إعترضوا على سماح الحكومة بدخول قوات أجنبية إلى البلاد. وأثناء قصف الولايات المتحدة لأفغانستان إمتدح رجل دين بارز هو الشيخ حمود الشعيبي، علنا، (بطولة) طالبان.

لكن الضغوط من أجل الإصلاح في تزايد، وليس هناك موضوع أكثر إثارة للجدل من موضوع الوهابية، وهي المدرسة الإسلامية التي هيمنت على الحياة الدينية في السعودية لاكثر من قرنين. وكان مؤسسها محمد ابن عبد الوهاب يعارض النفوذ الأجنبي ويدعو إلى التطبيق الصارم لتعاليم الرسول. وحتى وقت قريب، كان ذكر كلمة الوهابية أثناء الحديث من المحرمات، لان الكثير من السعوديين يعترضون على فكرة أن الوهابية تختلف عن التيار الإسلامي الغالب. كما أن العائلة المالكة تدين بالفضل في استمراريتها إلى مشايخ الوهابية، ولهذا السبب يرفضون توجيه النقد لها. لكن الهجمات الأخيرة كسرت ذلك الصمت وأصبح زعماء البلاد يسمحون بالمزيد من النقاش بين رجال الدين

مسئول سعودي: ٣٠٠ من القاعدة عادوا من أفغانستان وجندوا ٢٠٠٠ شخص، والمتشددون وجدوا ملاذا آمناً في مناطق المواجهة

والمثقفين والصحفيين، وتتناول الحوارات دور الوهابية في تنامي التطرف.

يقول خالد باطرفي الصحفي بجريدة الوطن: إنني أكتب الآن عن مواضيع لم أكن أتخيل أنني سأكتب عنها في الماضي، مثل الإرهاب والتأثير السلبي الذي يمارسه رجال الدين في حياتنا، ويضيف: إن الناس بدأوا يقولون: لقد حان الوقت لنعيد النظر في المناهج الدراسية والائمة والمدرسين.

وبينما يرحب المثقفون بهذا النقاش، فإن انتقاد الوهابية يستفز غضب الكثير من السعوديين، وقد تعرض باطرفي وغيره من الصحفيين الذين تجرأوا على الحديث



الليبراليون تركوا الساحة للتطرف السلفي

عن الوهابية إلى الاستنكار من جانب رجال الدين المتشددين كما تعرضوا لتهديدات من قراء مجهولين.

ويقول محسن العواجي إن معظم السعوديين ليسوا مستعدين بعد لطرح أسئلة تتناول النسيج الديني الأساسي للبلد. ويضيف: هناك فراغ بين الشعب والعائلة الحاكمة. وكلما إتسع ذلك الفراغ كلما قلَّ ولاء الشعب لهم.

لكن كيف تستطيع الحكومة جسر الهوة؟

كبداية، عقد الأمير عبد الله في يونيو الماضي إجتماعا غير عادي مع المثقفين ورجال الدين السنة والشيعة، وأوصى المجتمعون بتوسيع هامش المشاركة الشعبية السياسية وحرية التعبير. والحقيقة أن ما قد يبدو وكأنه خطوة صغيرة في بلدان أخرى، ينظر إليه في المملكة باهتمام كبير، وقد أعلنت الحكومة أيضا عن خطط لإجراء أول إنتخابات بلدية في البلاد رغم أن تاريخها لم يحدد بعد.

لكن يبدو أن هذه الجهود لم تفلح في إقناع الشباب الملتحين الذين تدفقوا خارج مسجد الراجحي في بريدة ظهيرة أحد أيام نوفمبر الماضي، فهم يريدون من الحكومة أن تتحدث مباشرة إلى المتطرفين وان تنظر في مظالمهم،

أما قادة البلاد فقد رفضوا علناً هذه الفكرة قائلين أنهم سيتعاملون مع المتشددين بيد من حديد.

وبرأي الشاب عبد الله فإن (العناد) لن يولد سوى المزيد من العنف، ويضيف: إنهم يستخدمون السيف والبندقية، ولن يحصلوا سوى على السيف والبندقية!

دافع العنف ضد الدولة يطلق

تجديد الخطاب الديني السلفي

موضوعة تجديد الفكر الديني ليست بجديدة، فقد كانت مطروحة منذ أوائل القرن الماضي، أي منذ بدايات الاحتكاك والمواجهة بين منظومتين معرفيتين: دينية وعلمانية ليبرالية، فمنذاك إضطلعت جمهرة من علماء الدين في أرجاء العالم الاسلامي بإعادة قراءة النصوص الدينية لجهة صياغة خطاب إسلامي متوافق مع روح العصر، يدفعهم الى ذلك ما أثارته الثقافة الحديثة من إشكاليات حول قدرة الدين على تجديد نفسه وتقديم إجابات لمشكلات الحاضر والمستقبل. وقد ظلت عمليات التجديد في الفكر الديني متواصلة وممتدة من شبه القارة الهندية وحتى المغرب العربي، ولم تكن هذه العمليات مقتصرة على مدرسة فكرية واحدة، بل تكاد تستوعب أغلب المدارس الفكرية داخل المجتمع الاسلامي. وقد امتلأت المكتبة الاسلامية وبخاصة العربية بكتابات لعلماء كبار من العالم الاسلامي أمثال السيد جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده، والشيخ عبد الرحمن الكواكبي، والشيخ رشيد رضا، ومحمد البهي، وحسن البنا، وغيرهم كثير. فهؤلاء جميعاً نذروا حياتهم للقيام بمهمة تجديد الفكر الاسلامي ودخلوا في مناظرات فكرية عميقة وجادة مع كبار روّاد الفكر الغربي، طمعاً في درء الشبهات عن الاسلام ورغبة في تطوير المفاهيم الدينية بما يتناسب وظروف الحياة المعاصرة.

مدرسة فكرية واحدة فحسب بقيت في منأى عن التجديد، تتمثل في المدرسة السلفية الوهابية، التي لم تشهد تلك المخاضات الاصلاحية في بقاع عديدة من الشرق، ولربما شغل هذه المدرسة الانتصار السياسي والعسكري التي كانت تحرزه في الداخل عن التفكير في تجديد ذاتها، أو لأنها لم تكن بعد قد إستشعرت الحاجة الى هذا النوع من النقد الذاتي بسبب ظروف إنحباسها وسط الجزيرة العربية، أو لأسباب أخرى عديدة ليس هنا محل ذكرها.

ما يظهر الآن أن إستنفاراً عاماً أعلنته المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة محثوثة بدفع سياسي من أعلى من أجل البدء بعمليات تجديد في الخطاب الديني السلفي. فإضافة الى كثافة الندوات التلفزيونية، والتراجعات العلنية من قبل رموز التيار التكفيري، تعقد مؤتمرات في عدد من العواصم العربية والاسلامية حول تجديد الخطاب الديني. وكل هذه الفعاليات تأتي كمليات لتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتفجّر ظاهرة العنف في السعودية بدرجة أساسية، وتورط جماعات سلفية في أحداث التفجيرات داخل المملكة وخارجها، فقد نبّهت متواليات العنف الى أن ثمة خللاً جوهرياً في الخطاب الديني السلفي، ولابد من التفتيش عن محرّضات العنف بداخله.

النزعة المتأخرة نحو تجديد الخطاب الديني السلفي في المملكة تعبّر عن إتجاه صحيح نحو تسوية معضلة أصيلة في هذا الخطاب، إذا ما أريد ترجمتها في هيئة مراجعة نقدية جادة وعميقة في مضامين الخطاب من أجل تخضيد شوكة التطرف بداخله، أو بالأخرى نزع فتيل العنف منه، ولا تستهدف مجرد إبطاء مفعوله الآني، أو إعادة طلاء الخطاب بلون جديد ريثما تهدأ العاصفة.

حديث وزير الشؤون الاسلامية الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ عن تجديد الخطاب الديني في ندوة عقدت في بيروت في هذا الشهر يثير اللبس في مقاصد التجديد وأغراضه، فهو يقصر التجديد على الأطر، والأولويات، والآليات فيما يغفل عن قصد أو خلافه مضمون الخطاب الديني نفسه، وكأنه يلامس متغيرات الخطاب لا ثوابته، فيما يدور الجدل كله تقريباً حول مكوّنات الخطاب الرئيسية، المسؤولة عن صناعة وعي ديني متطرف. هناك ما يشير أحياناً الى اللغة الدفاعية التبريرية للخطاب السلفي يراد منها حفظ المنظومة من الاهتزاز، والنأي عن الخوض في المياه العكرة حتى لا يضطر الى التفكير في قاع الخطاب.

المدرسة الوهابية هي الوحيدة التي نأت عن التجديد دهراً من الزمن الى أن فجّر العنف ضد الدولة حتميّة المراجعة

وفيما يبدو أن إعادة قراءة النص الديني السلفي كما تعكسها ندوات التلفزيون بمشاركة عدد من رموز المؤسسة الدينية الرسمية تميل الى الابقاء على جوهر النص ومضامينه مع تعديلات شكلية تهدف الى العبور بتمامية النص الى المرحلة القادمة دون خسائر. بكلمات أخرى، أن إنهدام معاني النص السلفي لا تعني التخلي عن نوايا مستقبلية نحو ترميمها وتفعيل العمل بها، بل ما يجري هو مجرد تأجيل عمليات الترميم.

في خلال شهر واحد ومنذ أن بدأ الحديث عن تجديد الخطاب السلفي، ظهر على شاشات التلفزيون الرسمي وشبه الرسمي رموز دينيون من المدرسة السلفية وهم يقذفون بالكفر طوائف من المسلمين وغير المسلمين، بل نادى أحدهم بإخصاء المغنين، فضلاً عن كلمات المديح التي أطلقها الشيخ سفر الحوالي على شاشة (العربية) في أسامة بن لادن، لكونه خدم الاسلام!

إن منطلقات التجديد ودوافعه تستحق وقفة تأمل أيضاً، فالخطاب السلفي بمضامينه المتفجرة لم يتشكل قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأيام قلائل، ولم يترجم نفسه في هيئة شاحنات مفخّخة قبيل الثاني عشر من مايو، بل كان فعله الاجتثاثي قد بدأ قبل نشأة الدولة وبعدها ومازال الخطاب بكافة تجسيداته باقية لم تتغير. إن التنوع المذهبي والثقافي في المملكة قد جرى سحقه بفعل النزعة التنزيهية التي حملها صانعو الخطاب ووفرت السلطة السياسية الحماية له من أجل اكتساح الجماعات الأخرى ومصادرة حقها في التعبير عن نفسها.

مؤسف القول بأن التجديد يأتي على خلفية العنف ضد الدولة، ولو كانت مخاطر الخطاب السلفي موجّهة ضد المجتمع لبقي الخطاب متماسكاً ومدعوماً سياسياً، ولذلك فإن الأجزاء المراد تجديدها في الخطاب لا تمس سوى المتصل منها بالدولة وسمعتها ومكانتها وعلاقاتها الخارجية. وكنا نأمل أن تكون هذه الخطوة قد بدأت منذ سنوات حين كانت الفتاوى تصدر من أعلى رتبة في المؤسسة الدينية، وتنشر في وسائل الاعلام الحكومية، فيما كانت تمنع كتب وفعاليات دينية بذريعة مخالفة الشريعة. فكم فتوى تكفيرية صدرت ضد العالم الجليل السيد محمد علوي المالكي، ومنعت كتبه من الطباعة أو حتى الدخول الى المملكة، ثم توالى صدور فتاوى التكفير ضد آخرين من علماء ورجال فكر وقلم وثقافة وأدب.

فلماذا تبدأ الدولة الآن بالتفكير في تجديد الخطاب الديني، رغم أن مدارس فكرية عديدة قد سبقت إليه ولم تكن بحاجة الى التذكير به والدعوة اليه؟ إنه العنف وحده الذي يصيب الدولة في صميمها، ويهدّ من أركانها، فهي تدفع الآن ما كانت تقبض ثمنه فيما مضى.

السلفية.. من التطرف إلى الإرهاب



محمد بن علي المحمود

لم تكن التفجيرات الإرهابية الأخيرة، وما بينها، من ما هو في سياقها، سوى تمظهرات لنسق إرهابي كامن في العمق الثقافي، تم شحنه بما يعززه، على فترات زمنية متباعدة، وربما متقطعة، لكنها قادرة على التتالي، لانخراطها في سياق وجداني عام، كفيل بأن يعطيها طابع التراكمية المعرفية - وإن لم تكن معرفية في الحقيقة - على نحو ما. وهذا ما يجعل منها - على ضخامتها - مجرد شفرة علاماتية، تكشف عن ما وراءها من تأزم ثقافي، هو في الحقيقة أعظم منها خطراً، وأبعد منها - على المدى البعيد - أثراً.

لقد كانت أحداثاً مؤلمة للوعي العام، وبدت ذات قسمات واضحة، حتى ولو اكتنفها الغموض في بعض جوانبها، خاصة في ما يتعلق بالبعد الاستراتيجي لمنفذيها، فهي - على كل حال - توحي لمتأملها بحقيقة متعينة، لا يسعنا تجاهلها، فنحن نلمسها في المشاهد المأساوية التي تم عرضها، والتي تؤكد أن منفذ العمل ينطلق من نفسية إجرامية، تستشعر الإجرام هوية، مهما حاولت شرعنة جريمتها، إذ كل مجرم يحمل لجريمته ما يبررها به. وإذا علمنا أن النفس الإجرامي قادر على أن يجد مراقد له في كافة التشكلات الاجتماعية، وأن يسري في خلايا الأيديولوجيات على تباينها، مهما ادعت لنفسها البراءة والنقاء، فمن الطبيعي أن يحاول الإجرام استمداد مبرراته من الأيديولوجية التي يتماهى معها، ولا يلام على ذلك، فهذا - بالنسبة له - جزء من آليات الصراع التي يتوسل بها، وإنما يلام على ذلك، مستهلك هذا التبرير المزيف.

ومع مأساوية الأحداث، فإن المعالجة الثقافية (في جانبها الإعلامي الجماهيري/المرئي) على أهميتها، وأثرها الفاعل، لم تكن على مستوى الأحداث، بل كان تسطيح الحدث فكرياً - في الغالب - هو ما اتسم به الإعلام المرئي محلياً وعربياً، إذ اتضح أن هدفه كان تسجيل الإدانة للحدث التفجيري إعلامياً أكثر مما هو تشريح ثقافي لمكونات التفجير، وما سيتبعها من تداعيات. وبما أن المعالجة الفكرية هي ما يعنينا في هذا الطرح، فإن ما انطوى عليه الإعلام الجماهيري هو - فيما أرى - أزمة بحد ذاته، مما يؤكد أننا لم نصل بعد إلى الوعي بخطورة البعد الثقافي الكامن وراء هذه الأحداث، ولا ندرك ما لهذا البعد من دور مستقبلي حاسم في هذا الشأن.

ومن خلال متابعتي لكثير مما طرح من معالجة فكرية لقضية الإرهاب، رأيت التنبيه - بإيجاز - على أمور - كانت المغالطة فيها تتم على نحو متكرر، أو لم يتم الالتفات إليها بالقدر الكافي، ولأني أظنها جديرة بأن تأخذ نصيبها من الاهتمام، فإني أشير إليها فيما يلي:

لن تلفظ الظاهرة الإرهابية أنفاسها مهما تلاشت مظاهرها، وتراجعت رموزها ما دام المخزون الاستراتيجي الفكري السلفي لها يحظى بالإمداد المتواصل

١- ظهر في كثير من ندوات الحوار التي دارت حول الأحداث الإرهابية، اختزال الظاهرة الإرهابية إلى بعد واحد، مع أنها ظاهرة لا يمكن أن ينهض أي بعد - مهما كانت حيويته - بتشكيلها، وإذا كان البعد الفكري أكبرها أثراً، وقد تم التركيز عليه، لأنه العمود الفقري الذي تقوم عليه، فإن المشكلة ليست في الاقتصار - أحياناً - على هذا البعد المهم، إذ هو بلا شك بعد ينتظم الأبعاد الأخرى، وتحرك أنساقه العامة كافة التمظهرات الحياتية لدينا، ولكن موطن الإشكال - وهو ما نأخذه على هذا الاختزال - يكمن في أن تناول هذا البعد الفكري، يقتصر على جانب واحد من جوانب التشكيل الثقافي العام، في وقت يتم فيه تجاهل الجوانب الأخرى، وبهذا نجد البعد الفكري يوظف حسب ما يخدم الخلفية الأيديولوجية للمحاور.

٢- لا شك في أن الظاهرة الإرهابية ستبدأ في الضمور، ولا شك أن الاستنفار العام سيقلل من إمكانية تكرارها على نحو ما حدث، وهذا ما سيعطي انطباعاً مغلوطاً بانحسارها، وانتهاء أمدها. لكنها في حقيقة الأمر - وهذا أمر في غاية الأهمية - لن تلفظ أنفاسها على المدى المنظور، مهما تلاشت مظاهرها، وتراجعت رموزها، وتغيرت قناعات منظريها، فما دام المخزون الاستراتيجي الفكري لها يحظى بالإمداد المتواصل، ما دامت الأنساق التي أفرزتها كامنة في البنية الثقافية العامة، وفي الجماهيري منها خاصة، فإنها سوف تكفل لها الاستمرار، وتعيد إنتاجها بشكل مستمر، وستظهر كلما سمحت لها الظروف، أو حركتها عوامل الداخل والخارج. وقد لا تكون إعادة الإنتاج على هذه الصورة التي رأيناها، لكنها ستظهر على نحو ما، ولو بعد حين، بأوجه متعددة، وصور متباينة، قد تكون أكثر بشاعة، وأعظم انتهاكاً لإنسانية الإنسان.

وبما أن طبيعة التفكير لدينا، تظهر أنه تفكير يسمه الطابع الموسمي بميسمه - لأن حياتنا في عمقها التاريخي موسمية، تبعاً لظروف البيئة في ذلك الزمن الغابر - فإن تركيزنا سيكون على الآني، وسيتم التنازل عمّا يمس حياتنا - ربما في عمقها - على المدى البعيد، وسيكون تقديرنا للخطر الراهن المتعين أكبر من تقديرنا للخطر المستقبلي المتوقع، خاصة إذا كان هذا الخطر المستقبلي مما يصعب تحديد ملامحه، ووضع اليد عليه. فنحن أكثر إيماناً بما نبصره عياناً، وإحساسنا به أكبر، وهذا ما

أبعاد

يجعلنا نتعامل مع الظاهرة في وقتها، تاركين تراكماتها النسقية الخطيرة لمراحل زمنية لاحقة، تكتوي بلهيبها الأجيال القادمة.

٣- نلاحظ أن هناك حساسية مفرطة تجاه أي نقد يمس الخطاب الديني، كخطاب ديني، وليس كدين (وبينهما فرق يجب التنبه له) وما ظهر مما يُظن أنه نقد، إنما كان من باب تصفية الحسابات بين التحزبات الفكرية داخل الخطاب الديني نفسه. وتظهر هذه الحساسية تجاه النقد لدى من نصب نفسه ممثلاً لهذا الخطاب، مع أن الحقيقة، التي يعرفها الجميع، ويعترف بها الإرهابي نفسه، أن ما وقع قد تمت ممارسته بخلفيات دينية - طبعاً خاطئة - لكن هذا لا يعفي الخطاب الديني من نقد ذاته، ولا من أن يكون نقده كاشفاً عن عناصر السلب داخل الحزب (ليس الحزب التنظيمي، وإنما المراد هنا التوجه الفكري، كالسلفي والإخواني والتبليغي و...) أو المذهب الذي ينتمي إليه، كما أن خطأ التوظيف من قبل الإرهابي للبعد الديني لا يعطي هذا النفور من النقد تبريراً، ولا يخوله منح نفسه حصانة ليست له، وإنما هي للدين فحسب، بوصفه ديناً يقوم على قاعدة أساسية من اليقين الإيماني.

لقد كشفت الندوات المرئية التي تم عرضها، أن الخطاب الديني كان جل همه تبرئة نفسه، وكان كل توجه داخل هذا الخطاب الديني يدور حول ذاته، هدفه الأساس لم يكن معالجة ما حدث، بقدر ما كان سعياً حثيثاً للخروج بصك براءة للتوجه الذي ينتمي إليه، ومع أن الاتهام - بما تعنيه كلمة اتهام - لم يكن موجهاً لهذا الخطاب، إلا أن الحرص على المكتسبات التي حققها بمواقعه المؤسساتية كان هاجساً يبعث الخوف في أوصاله، ويحفزه للظهور بمظهر الخطاب المضاد للخطاب الإرهابي، حتى ولو تم ذلك بأسلوب بدائي، يحمل احتقاراً لعقل المشاهد، وخلفياته المعرفية. ولهذا رأينا جمل الإدانة مفصلة - بمقدار - على أهداف التوجه الذي ينتمي إليه المتحدث، بحيث تمس بلاغيات الإدانة كل أحد سوى منظومته التي ينتمي إليها، وينافح عنها.

٤- هناك أمر له ارتباط بما سبق، وهو أن الأحداث وما رافقها من طرح فكري، أصبحت ميداناً للانتهازية، فظهر الصراع الايديولوجي، بل - أحياناً - داخل الايديولوجيا الواحدة، وطرحت مقولات ليست بريئة في مقاصدها، وتجلى التعصب الحزبي (فكراً لا تنظيماً) حتى داخل الخطاب المتسمي بالسلفي، الذي رفع شعار (رفض


العنف غذاؤه الفكر الوهابي السلفي

التحزب) ويعده بدعة!، بينما يكشف المسكوت عنه في خطابه تحزباً في غاية التعصب، وإن كان يرتبط بمقولات لا بتنظيم. ومن هذا فإن هذا الخطاب (السلفي!) يطرح نفسه كبديل لكافة أطياف الديني، بوصفه الأفضل ولاء، والأقرب تمذهباً، في سياق مغالطات يرفضها العقل الحديث، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يماهي مع زيفها.

إن السلفية التقليدية - أياً كانت منطلقاتها

السلفية غير قادرة على تقديم الحلول لإشكالية الإرهاب لأنه يتكيء على مقولاتها، ويصدر عن وعيها. هي لا تحل مشكلة المجتمع بل تميت إحساسه بها

وتوجهاتها، ومهما قدمت من مبررات لحضورها - غير قادرة على تقديم الحلول لإشكالية التطرف/ الإرهاب، فالإرهاب - شاءت السلفية ذلك أم أبت - يتكيء على مقولاتها، ويصدر - وإن كان بشكل غير مباشر، ومن غير رضاها - عن وعيها. وفي حقيقة الأمر فإن السلفية - بكافة تنويعاتها المعاصرة، تنطوي على تأزمات مزمنة تجعل من تموضعها في الواقع الراهن مصدر إشكال، لا حلاً له، ولعل أبرز صور هذا التأزم ما يلي:

أ - مفهوم السلفية مفهوم عائم، كثر تداوله، وأصبح منتشراً بين طوائف متنافرة، بل وربما متصارعة، وكل منها ترفع دعواها به، وبهذا فليس هناك سلفية واحدة، وإنما هناك سلفيات، ومن الطبيعي أن تدعي كل سلفية أحقيتها بهذه التسمية، ما دامت ترى فيها وسيلة انتشار، وأداة استتار، بحيث تمارس الأيديولوجيا تحت مسميات ظاهرها البراءة، وباطنها دوران حول الذات، ومطامعها الخاصة.

وإذا كان المفهوم على هذه الدرجة من الإشكال، فإن تحديد السلف الذين ينتسب السلفي إليهم إشكالية أخرى، فالسلف الصالح الذين ينتسب إليهم السلفي، من هم؟ إذ لكل سلفه الصالح، وإذا كان المراد الصدر الأول من هذه الأمة - كما يصرح بذلك السلفي التقليدي - فالصدر الأول - على صلاحهم - متباينون في رؤاهم، فعن أيهم يصدر السلفي؟، ومختلفون في آرائهم، إلى درجة الاقتتال فيما بينهم، وهذا ما نسعى لتفاديه، ونتجنب إعادة إنتاجه.

ب - يلاحظ على السلفي التقليدي تغييب العقل، واستحضار الذاكرة، فالعقل نصوصي تاريخي، يستحضر النصوص استقطاباً لمتخيلات الحدث، ولكن لا يعي كيفية تموضع النص في الواقع. وخطورة العقل النصوصي لا تخفى، فالنص لما له من احترام وإجلال يستحضر في واقعة ما، وكأن التلازم (وجه الاستشهاد) يقيني، مع أن النص هو اليقين، وأما التلازم فهو ظني، بل ربما في أدنى درجات الظنية، وبهذا يكتسي الظني من روح اليقيني، وهذا مكمن الخطر، وسر من أسرار التضحية/ الإصرار الإرهابي على المبدأ حتى الموت. ولعل من يقرأ الأدبيات (التكفيرية/ الإرهابية) سواء ما ظهر منها على لسان الذين تراجعوا عنها، أو ما هو مبثوث في بياناتهم، يلاحظ الكثافة النصية، مع غياب التأويل الذي تفرضه روح العصر، وضمور العملية العقلية

في ربط النص بسياقاته النصوصية والمقاصدية من جهة، ومن جهة أخرى في ربطه بالواقع المعاصر. وبهذا رأينا كيف تحول راوي النص إلى فقيه، يفتي الأمة في دمائها وأعراضها وحاضرها ومستقبلها، مع أنه لا يمتلك إلا ذاكرته، مفتقراً افتقاراً كلياً إلى آليات المعرفة العامة، وشروط الاجتهاد الخاصة. فهل هذا الوعي الساذج هو ما تريدنا السلفية التقليدية (وهي نصوصية بالطبع) أن نحتكم إليه، وأن نعممه في خطابنا المعرفي حاضراً ومستقبلاً؟!

ج – السلفية التقليدية ماضوية بطبعها، فوعيها وعي من الماضي وإليه!، ولأن الماضي يستحيل توجيه الخطاب إليه، لكونه زمناً مات وانتهى، فلا بد أن تستحضر الماضي في الحاضر، ولأن هذا الحضور لا يمكن أن يتم بشكل كامل، بحيث تأتي الوقائع السابقة بحواملها، فسيعاني السلفي من تأزمات العلاقة غير الطبيعية بين حلول الماضي وإشكاليات الحاضر، وسيبقى الحل مستحيلاً، وما يظن حلاً، هو نوع من الترقيع الفج، يمارسه عقل كسيح.

وإذا كانت السلفية في احدى صورها (التقليدية) تطرح خطاباً ترويضياً، بوصفه حلاً لإشكاليات التطرف الراهن، فإن ما يتراءى حلاً – حسب دعواها – في المدى الزمني القريب، هو ما سيكون أحد مسببات الإرهاب في المستقبل، إذ ليس بوسعك أن تلغي الحراك الاجتماعي، وتصنع مجتمعاً سكونياً لا يعي ذاته، فضلاً عن أن يعي غيره، وإنما بوسعك أن تقدم الحراك البديل، فتملأ الفراغ، والسلفية لا بديل لديها لتملأ به هذا الفراغ، فهي في الحقيقة لا تحل الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع المعاصر، وإنما تميت إحساس المجتمع بإشكالياته، وبهذا فهي لا تحل الإشكال، وإنما تؤجله إلى حين.

ولأن عوامل التغير الحضاري بصيرورتها التاريخية لا يمكن إيقافها، فإن المجتمع إذا أصبح سلفي الوعي سيحتك – حتماً – بهذه العوامل، طال الزمان أو قصر، ولأن الوعي السلفي لا يستطيع التفاعل معها وفق سلفيته، فسيضطر للتخلي، إما عن واقعه الحضاري، وإما عن سلفيته، وإذا كان من المرجح – تحت ضغط وقائع الحياة – أنه سيتخلى عن تلك السلفية، فمعنى ذلك أنه سيبقى مشتملاً على فراغ، هذا الفراغ ثغرة في وعي المجتمع يدخل من شاء من خلالها وبأي أطروحة شاء، وسينجح، لأنه يعمل في أرض بكر (فراغ) قابلة لأية إيديولوجيا تطرح حلاً حقيقياً – أو ما تظنه حلاً – لإشكالياتها، ولن تهتم بأبعادها بعد ذلك. بينما تفعيل أنواع من الحراك الفكري الاجتماعي، تصنعها على عينك، وتفهمها وتتفهمك، آمن على المدى البعيد، مهما بدا أنها مقلقة وغير قابلة للتقولب.

د – السلفية التقليدية – بطبعها – أحادية الرأي، تسفه الآخر المختلف، وتبدعه، وتضلله، و – أحياناً – تكفره، فهي تقوم على تصور امتلاك الحقيقة المطلقة، وأنها الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فرقة هالكة. وبهذا، فهي مهما أظهرت من مرونة، ومهما أبدت من تسامح، فهي تنطوي على جذر إرهابي، ينفي الآخر، فأنساقها الكامنة أنساق حادة، لديها – على الأقل القابلية الفائقة للإرهاب. ويمكن استنطاق هذه الأنساق من مجمل خطاباتها، إذ يسيطر عليها هم واحد، ينتظمها جميعاً، ألا وهو نفي الآخر، وعلى وجه الخصوص، الآخر المختلف من داخل المنظومة الإسلامية، وإن كانت لا تعتبره إسلامياً، أو إسلامياً ناقصاً وفق معاييرها، في ظل أدبيات التبديع والتضليل التي استهلكت معظم نشاطاتها.

السلفية تطرح خطاباً ترويضياً بوصفه حلاً لإشكاليات التطرف الراهن، وهذا الحل سيكون أحد مسببات الإرهاب في المستقبل

هـ – السلفية التقليدية تطرح نفسها بوصفها البديل الوحيد لكافة أطياف التنوع الموجود – على خفوته – في الساحة حالياً، ومعنى ذلك أنها تريد التفرد والاستئثار بالميدان الثقافي، مع أنه ميدان يسع الجميع. ولا شك أن الوعي الذي يلغي الآخر المختلف وعي اقصائي في استراتيجيته العامة، سيولد الإرهاب ولو بعد حين. وقد أثبتت التجارب الإنسانية المعاصرة، أن الحل للتنوع ليس إلغاؤه، وإنما مد الجسور معه، والدخول معه في مثاقفة حرة، بحيث يستفيد كل طرف من الآخر، أما أن يتفرد خطاب ما – حتى لو اقتنعنا بإيجابياته في ذاته – ويهيمن على وعي مجتمع بأكمله، فإنه سينتج وعياً إقصائياً/ إرهابياً في نهاية الأمر.

(الرياض، ٢٠٠٣/١١/٢٧)

نهاية سياسة (تصدير الوهابية)

الوهابية فكر متطرّف، أحرق المواطنين في الداخل بناره، قبل أن يتم تصديره للخارج. إنه فكر تكفيري يدعو الى الفرقة ويؤسس للعنف، ولذا ما وجدت الوهابية في بلد أو جالية مسلمة أو مركز إسلامي في الخارج إلاّ وانقسم المسلمون فيه، وارتفعت حدة الصراع بينهم. وقد نبّه كثير من الرموز الإسلامية الى خطر هذا المعتقد التكفيري، وحذروا من انتشاره، وحاول الكثير منهم مناقشة مشايخ الوهابية بشأنه للوصول الى نقاط اتفاق وتلاقي، ولكن هؤلاء لا يقيمون وزناً لغيرهم، ولا لفكر غير فكرهم، ولا يهتمون بمشاعر المسلمين في كل مكان، والذين تطعنهم الوهابية في دينهم، تكفيراً وتبديعاً وتفسيقاً.

حاول الشيخ محمد سعيد البوطي مراراً أن يناقش مشايخ الوهابية، ولكنهم يعدون ثم يتهربون، والغرض ليس إثبات باطل التكفير، ولكن لتخفيف آثار هذا المعتقد الخطير على الأمة، وحسب البوطي: (الوضع المؤلم الذي كاد أن يستولد من أرض نجد إسلاماً جديداً لا عهد للسلف الصالح به، ومن ثم أصبح سبباً لأسوأ مظاهر التناحر والشقاق في العالم الإسلامي بل في جلّ المراكز الإسلامية في أوروبا وأميركا).

لقد أسس السعوديون في كل سفارة لهم وكراً ظاهره نشر الإسلام، وواقعه نشر الوهابية الذي يتضمن قسراً مصادمة حادة مع غير أتباعها، ومن ثم تؤدي الى شقاق بين المسلمين. في كل سفارة تمّ تعيين ما يشبه الملحق الديني، في ظاهرة لم توجد في العرف الدبلوماسي، وتحت هذا الغطاء، وبتمويل من الدولة ومؤسستها الدينية، يجري توزيع الكتب ونشر الفتنة، والتي أفرزت فيما بعد عنفاً في أصقاع إسلامية مختلفة.

اليوم جاء السيد الأميركي بضغوطه على آل سعود، بعد أن استنفذ الجميع أغراضهم من الوهابية، فقرر هؤلاء بأن يقفلوا جميع أقسام الشؤون الإسلامية في جميع سفاراتهم في العالم. وكانت خطوات سبقت قرار الإقفال، إذ توقف تقديم المساعدات لبعض المراكز الوهابية منها معهد العلوم الإسلامية والعربية. كما قرروا عدم منح الصفة الدبلوماسية لعلماء الوهابية ومدرسيها في الخارج، وحسب مسؤول سعودي فإن هذا القرار يندرج في إطار جهد أوسع لوضع حد لاهتمام السفارات السعودية بالترويج للفكر المتطرف.

آل القاري

(١) أحمد بن عبد الله بن محمد بن بشير خان القاري (١٣٠٩-١٣٥٩هـ): عالم فاضل، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم على يد والده وجوّده، ثم اشتغل بطلب العلم وجدّ في التحصيل فقرأ في المدرسة الصولتية على مدرسيها حتى برع في جميعها وأجازوه بالتدريس. وإلى جانب ذلك لازم حضور حلقات دروس المسجد الحرام، وأخذ عن علمائه وأجازه الشيخ بدر الدين الدمشقي حين قدم للحج، بعد تخرجه من المدرسة الصولتية وهو في زهرة الشباب وعنفوانه. انضمّ الى سلك المدرسين بها فدرّس بها في الدروس التي أخذها في المدرسة، وحصل على إجازة التدريس بالمسجد الحرام بتفوق عظيم، وعقد حلقة دروسه في حصوة باب إبراهيم في سن مبكرة، وكان الطلاب الذين يجلسون بين يديه يكبرونه سناً ويكبرهم هو مقاماً وعلماً. تقلد وظائف علمية كثيرة الى جانب استمراره في التدريس بالمسجد الحرام. انتخب معاوناً لأمين الفتوى بمكة المكرمة، وعين عضواً بهيئة التدقيق الشرعية، وانتقل الى جدة في سنة ١٣٤٥هـ ليتولى القضاء بها في أوائل العهد السعودي. كما تولى التدريس والدعوة والإمامة بمسجد عكاشة بجدة، وعين مدرساً بمدرسة الفلاح بجدة للعلوم الدينية. وعين عضواً بمجلس الشورى بمكة المكرمة سنة ١٣٤٩هـ، وفي سنة ١٣٥٠هـ رئيساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة، واستمر الى سنة ١٣٥٧هـ، وعين عضواً في رئاسة القضاء - هيئة التمييز حالياً، واستمر في منصبه الى أن توفي رحمه الله بالطائف. له: مجلة الأحكام الشرعية في الفقه الحنبلي.

(٢) حامد بن عبد الله القاري (١٣١٤هـ - ١٣٩٦هـ): ولد ونشأ وتلقى مبادئ العلوم الدينية على يد والده، والتحق بالمدرسة الصولتية وأخذ العلم عن أساتذتها المشهورين الذين كانت المدرسة تضمهم بين جدرانها. وفي مقدمة من تلقى عنهم فيها والده المقرئ الشهير وأستاذ علم القرآن في المدرسة وعن الشيخ عبد الرحمن بن أحمد دهان، والشيخ مشتاق أحمد الكارفوري، والشيخ المفتي عبد اللطيف والشيخ عبد الله بن محمد غازي والشيخ عيسى رواس، وشقيقه الشيخ أحمد القاري، والشيخ أحمد بن عبد الله ناضرين والخطاط الشهير السيد محمد مرزوقي الكتبي، وغيرهم من أساتذة الصولتية وعلماء ومدرسي المسجد الحرام.

فاز الشيخ حامد بالكثير من شهادات التقدير، وتحصّل على شهادت علمية وإجازات من أساتذته، كما أجازته مدرسة الحرم المكي الشريف في عهد الحكومة التركية بالتدريس في المسجد الحرام سنة ١٣٣٢هـ، وشهادة من رئيس العلماء بمكة بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ موظفاً بالحرم المكي الشريف، وشهادة أخرى بالتدريس بالمسجد الحرام سنة ١٣٣٤هـ ملازماً بالحرم وموقعتان بختم أمير مكة الشريف حسين بن علي.

خدم رحمه الله الميدان العلمي في أكثر نواحيه تدريساً وقضاءاً وتأليفاً وإدارة، فقد درس بالمدرسة الصولتية منذ عام ١٣٣١هـ، وفي المسجد الحرام ١٣٣٤هـ، وفي المدرسة الراقية منذ سنة ١٣٣٧هـ وتعيّن قاضياً في ينبع البحر سنة ١٣٣٩هـ، الى سنة ١٣٤٣هـ، حيث دفعت به الظروف الى الترحال فجال في بلاد الهند وأندونيسيا وسنغافورة حيث درس هناك ثم الى بورنيو حيث عين مديراً للمدرسة الإسلامية هناك. عاد الى أرض الوطن سنة ١٣٥٨هـ، وتعين مدرساً بتحضير البعثات بمكة، ثم معاوناً لقاضي الطائف وكاتب عدل بها سنة ١٣٥٩هـ، وقاضياً بالقنفذة، ثم قاضياً من سنة ١٣٦٦هـ، الى سنة ١٣٨٥هـ، حيث أحيل الى التقاعد.

كان رحمه الله محبوباً لدى جميع الطبقات لحسن أخلاقه وجميل صفاته فكان يزوره الكثيرون ويستفتونه ويراجعونه في حل مشكلاتهم، وكان يزار بداره بزقاق البخارية بالمسفلة، وكان يحفظ الشيء الكثير عن علماء مكة المكرمة ومدارسها القديمة والعصور التي مرت بالبلاد.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة. وله: رسالة في أصول الحديث، حاشية على نظم التفسير، تعليقات على الشاطبية، شرح على العاصمية، رسالة في التعريفات والمصطلحات المنطقية.

(٣) عبد الحق القاري، كان حياً ١٢٩٨هـ: وهو مؤسس المدرسة الفخرية بمكة المكرمة سنة ١٢٩٨هـ، وهو أحد الوافدين على مكة المكرمة من الهند، وكان يتقن اللغة العربية وآدابها، وكان له سنة ١٢٩٥هـ، كُتّاب عند باب إبراهيم، وكان من الكتاتيب الراقية، وكان يسمّى كتّاب عبد الحق، يدرس فيه القرآن والكتابة وتحسين الخط وتحرير الرسائل ومبادئ الحساب. سافر الى الهند وسعى عند بعض أمرائها الى تخصيص رواتب شهرية، فنجح في مهمته. وبعد عودته زاد من تنظيم كتّابه وحوّله الى مدرسة، وسماها (المدرسة الفخرية العثمانية). والفخرية إشارة الى أن التعليم بها مجاناً، والعثمانية نسبة الى اسم الأمير الهندي الذي ساهم في تقديم المساعدات المالية للمدرسة، وهو أحد حكام حيدر آباد.

(٤) عبد الرحمن بن محمد بشير القاري: قرأ على مؤسس المدرسة الصولتية العلامة محمد رحمة الله العثماني، فحفظ القرآن الكريم وأجاده، وشارك أخاه عبد الله بن محمد بشير القاري المتوفى سنة ١٣٣٧هـ بمكة المكرمة. وبعد أن أنهى دراسته سافر الى الهند بتوجيه من شيخه الشيخ محمد رحمة الله العثماني لنشر علم القراءات والتجويد فمكث بها طول حياته وتوفي رحمه الله هناك.

(٥) عبد الله بن محمد بشير القاري المكي (... ١٣٣٧هـ): وهو شيخ القراء بمكة المكرمة. أخذ عن الشيخ محمد رحمة الله العثماني مؤسس المدرسة الصولتية ولازمه ملازمة تامة وأخذ عنه علومه بالمسجد الحرام، وصرف نشاطه الى حفظ القرآن الكريم وتجويده بالإضافة الى العلوم الأخرى. ولما لمس منه شيخه العلامة الكفاءة العلمية عينه مدرساً بالصولتية للقرآن الكريم، فأوقف حياته على تعليم القرآن الكريم وتتلمذ عليه عدد كبير من أبناء أم القرى وغيرها حتى ضرب به المثل في القراءة والصوت والتربية والتوجيه.

(٦) محمود بن عبد الله القاري (١٣٢٠-١٣٩٣هـ): ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، والتحق بالمدرسة الصولتية ودرس المواد الدينية واللغة العربية والرياضية، وتخرج منها سنة ١٣٣٧هـ. بدأ حياته الوظيفية خارج المدرسة الصولتية سنة ١٣٣٩هـ، وعين معاوناً لمدير مدرسة ينبع التحضيرية وأصبح مديراً لها، واستمر حتى ١٣٤٢هـ حيث انتقل الى جدة فعين مساعداً لمدير المدرسة الإبتدائية. سافر الى الهند سنة ١٣٤٤ ومنها الى جاوا حيث مكث بها من سنة ١٣٤٥ الى ١٣٤٨ هـ، مشتغلاً فيها بالتدريس، وقد عين في جزيرة بورنيو مديراً لإحدى المدارس الأهلية. وفي سنة الى ١٣٤٨ عاد الى أرض الوطن ليواصل جهاده العلمي. ففي سنة ١٣٤٩هـ عين مديراً لمدرسة الشبيكة التحضيرية بمكة المكرمة، وفي نفس العام انتقل الى التدريس بالمدارس الإبتدائية، وهو أعلى من المرحلة التحضيرية، واستمر حتى نهاية ١٣٥٤هـ ثم تعين مديراً للمدرسة السعودية بالمعلاة. وفي سنة ١٣٥٧هـ، عين مدرساً بالمعهد العلمي السعودي وتحضير البعثات ثم مفتشاً بمديرية المعارف. وفي سنة ١٣٥٩ أعيدت خدماته للتدريس في مدرستي المعهد العلمي السعودي وتحضير البعثات، ثم مساعداً لمدير مدرسة تحضير البعثات، وكان يدرس بهاتين المدرستين اللتين كانتا تعتبران أعلى مراحل التعليم بالمملكة، علم الفرائض والمواد الرياضية.

وعندما تمّ تأسيس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة مع بداية سنة ١٣٦٩هـ وكانت أول تجربة رائدة للتعليم العالي في المملكة، اختير للإدارة والإشراف الفعلي فيها تقديراً لكفاءته العلمية والإدارية. وكان يشغل الى جانب وكالة إدارة الكلية بعض الأعمال الإدارية بمديرية المعارف واستمر حتى نهاية ١٣٧٢هـ حيث عين مديراً للتعليم.

وفي سنة ١٣٧٤ عين مديراً للإدارة العامة للإمتحانات واستمر فيه حتى أحيل للتقاعد سنة ١٣٧٦هـ. بعد ذلك تعين مديراً لدار الأيتام الخيرية، ثم عين مستشاراً بإدارة الشؤون الإجتماعية بوزارة العمل والشؤون وهو آخر منصب حكومي له.

ويعتبر محمود القاري من أكابر رجال التعليم بمكة المكرمة الذين أوقفوا حياتهم منذ البداية حتى الوفاة على خدمة التعليم وتطويره في العهدين: عهد الأشراف والعهد السعودي. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

.. ويزعمون الحرية!

أحكام بالسجن ٣ أشهر والجلد سبعين سوطاً لكل متظاهر!

إذا كانت صورة النظام في الداخل سيئة.. فلا يمكن أن تكون حسنة في الخارج. من الصعب أن تجدي العلاقات العامة كثيراً في قلب حقائق الواقع الداخلي. بل أن الدولة التي تستشعر الحاجة الى العلاقات العامة أكثر لتحسين صورتها أمام حلفائها، هي الدولة الأكثر (تورطاً) والأكثر (قباحة) في الداخل، وخير للحكومة السعودية أن تصلح وضعها وتنفق أموالها في الداخل لإصلاح الوضع، بدل أن تصرفها على شركات العلاقات العامة في أميركا والغرب عموماً، أن تصرفها لتحسين أوضاع المواطن، وهي بعد ذلك لن يهمها ـ إذا ما رضي المواطنون عنها ـ ما يقوله الآخرون!



لكن الحكومة السعودية عبثاً تحاول أن تجد المشتركات مع الغرب، وحين طرحت الحفاظ على حقوق الإنسان وفي مقدمتها حرية التعبير والتجمع، إنما كانت تمارس عملاً غير مقتنعة به، وإنما من صميم العلاقات العامة، ولذا قال عبد الرحمن الراشد في الشرق الأوسط تعليقاً على المظاهرات التي وقعت في الرياض، بغض النظر عن حجمها، أن قمع التظاهر واعتقال المتظاهرين واحتضان مؤتمر لحقوق الإنسان في الرياض في آن واحد، أمران متناقضان، لا يساهما في تحسين صورة السعودية في الخارج.

التظاهرات التي حدثت في ١٥ اكتوبر الماضي هزّت الحكومة ليس بحجمها، وإنما بدلائلها، فهي تواجه عملاً لم تعترف به من قبل، ولا تستطيع اليوم ـ وفق ظروفها الخاصة ـ أن تشرعنه. بل أطلقت لمداحيها المفتين أن يتنافسوا في (تحريم) التظاهرات! من أساسها، كالمفتي، ومثل أكبر شخصية قضائية وهو الشيخ صالح اللحيدان، الذي (استغاث) بالحكومة لتقمع (المفسدين) المتظاهرين! في حين أن هؤلاء الأخيرين مارسوا ما يشبه الإعتصام منه الى التظاهر ـ بل أن وزارة الداخلية سمّته (تجمعاً) ـ وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ولم يدمروا شيئاً من الممتلكات العامة، ولم يصرخوا مطالبين بإسقاط النظام. بل كان جلّ المشاركين من الشباب، من خريجي الجامعات الذين لم يجدوا لهم أذناً تسمع مطالبهم، أو تلبي حاجاتهم. وبينهم أيضاً نساء اختطف رجال المباحث أبناءهن.

رغم هذا، توعدت السلطة كل المتظاهرين ـ حتى المتفرجين بقربهم! ـ واعتقلت من اصطادته وسط الشوارع في ملاحقات غبيّة، بعد أن أحكمت طوقاً على كل الشوارع المؤدية للتظاهرات، وكل ذلك حفاظاً على (هيبة آل سعود) من الضياع، إذ لا يوجد شيء (سلمي) يمكن أن يهزّ أعماق النظام مثل التظاهرات السلمية، ففيها تسري روح الجماعة والأهداف الجماعية التي عملت السلطة على تفتيتها وتقسيمها ومعالجة ما تريده من أجزاء وإهمال الباقي.

في العاشر من هذا الشهر، ديسمبر، صادقت هيئة (التمييز) على أحكام بالسجن والجلد للمشاركين في (تجمع) العليا بالرياض، كما قالت الصحافة المحلية، وهي أحكام أمضتها المحكمة المستعجلة في الرياض في حق نحو ٣٦ مواطناً ومواطنة شاركوا فيه، والحجة هي: (ثبت أنهم وقعوا ضحية جهات مشبوهة). وقال قاضي محكمة التمييز في مكة حسين حكمي، وهو قاض فاسد ومعروف بأنه أحد اللصوص الكبار، وله سجل أسود في استخدام السلطة له ـ مقابل إمتيازات ـ لإيقاع الأذى بالمواطنين، قال هذا القاضي المرتشي أن أحكام السجن والجلد التي أقرت هي ٣ أشهر سجناً والجلد بـ(٧٠) سوطاً، وأضاف بأنه يجري (حاليا) تنفيذ (الحكم الشرعي).

هذا ليس شرع الله، بل شرع آل سعود وأزلامهم. وأشار الحكمي إلى أن محكمة التمييز في مكة المكرمة لم تصادق بعد على الأحكام التي صدرت بحق عدد من المواطنين الذين شاركوا في تجمع جدة والذين أصدرت بحقهم المحكمة المستعجلة في جدة عدداً من الأحكام الظالمة.

أصبح التظاهر تهمة، بغض النظر عن الموضوع والهدف، فأصل التجمّع خطيئة يعاقب عليها قانون آل سعود!

هل تغيّرت الحكومة أم تغيّر دينها؟

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى الساحات السلفي:

http://alsaha.fares.net/sahat?128@230.8WolhzdHL8L.1@.1dd48fe5

هل كان دين القيادة السعودية صحيحا وقامت بتغييره أو تقوم بتصحيحه الآن.. أم ماذا؟ السعودية قامت كحكومة ونادت بتطبيق شريعة الإسلام ودعمته فعلا.. ولن ندخل في نوايا هذا التنادي هل هو لنصرة الدين فعلا أو لليقين بأن هذه البلاد لا يحكمها إلا راية الدين.. لكننا سنأخذ بالظاهر. لكن ما أردت الحديث عنه الآن هو شعورنا بأن هناك تناقضا ما بين الحاضر والماضي.. هذا الشعور شعور حقيقي لأحداث واقعية ملموسة. هل كان التطبيق في السابق خطأ والآن نقوم بتصحيحه.. أم كان صحيحا ونقوم الآن بمخالفته.. أم هو صحيح في ذلك الوقت وصحيح في هذا الوقت؟ بمعنى آخر: لماذا هذا التغيير وما حقيقته؟ لماذا بالأمس كنا نحارب أشياء بإسم الاسلام.. واليوم ندافع عنها بإسم الاسلام؟ الأمثلة كثيرة في هذا المجال في الاعلام والتجارة والمعاملات وما يتعلق بالنساء. فلماذا يحصل هذا التغيير؟ إن أخذنا بظاهر العمل لما تقوم به الحكومة السعودية فإننا وحسب ما تعلمناه في مدارسنا ومن علماء السعودية بأن ما تقوم به الحكومة السعودية في بعض القرارات هو إقصاء للدين وليس لنصرة كلمة الله. هل التطبيق في ذلك الوقت كان مناسبا لترسيخ الحكم، في حين ينسجم تفسير ما يحصل في هذا الوقت مع ما حصل في السابق؟ أم إنها فعلا كانت تفهم الاسلام خطأ وأن الحكومة السعودية انجرفت وراء علماء ضيقوا واسعا وحجروا على الناس فحرموا حتى التطيب لدرجة أن الطيب يعد من النجاسات في وقت سابق؟ هل نحن كشعب وحكومة وقعنا ضحية تضييق كان ردة فعل لما كان يحدث في ذلك الزمان من انتشار الشرك والبدع.. أم وقعنا ضحية لخطة محكمة لترسيخ الحكم.. ام إن حقيقة الإسلام أوسع مما تم تصويره وتعليمه لنا؟

لا نريد طبعا التشكيك في ديننا.. لكننا نريد معرفة عمق العلاقة بين حكومتنا وديننا وبيننا وديننا. هل للغلو في المذهب الحنبلي تأثير بحيث يكون التشدد السابق إمتداد لهذا الغلو؟ هل إختلاط العادات والتقاليد التي يتعصب لها أهل نجد خاصة بالدين أثر فيما حصل؟ هل تمثل هيئة كبار العلماء في وقتنا الحاضر نموذجا لعلماء نجد الذين اتبعوا فيما مضى الشيخ محمد بن عبدالوهاب؟

* * *

ليس لدي شك بأن المؤسس الملك عبد العزيز رحمه الله كان صادقا في دعوته وخدمة الإسلام وكان متدينا محافظا ولا أبالغ عندما أقول بأنه أعظم قائد عربي معاصر. ولعل من توفيق الله له أن تبنى الإسلام منهجا. ثم أوكل التطبيق إلى المؤسسة الدينية وأحسن الظن بها. وهنا لا بد من الإقرار بأن المؤسسة الدينية هي التي تولت التطبيق المنهجي في التعاملات والعبادات والمناهج. ولا بد أن نتذكر أن هذا أعطى المؤسسة الدينية ثقلا كبيرا جعل الجميع بما فيهم القيادة السياسية يغضون الطرف عن أخطائهم. وبرغم أن المؤسسة الدينية تميزت بالورع إلا أن الجيل الأول مضى وبقي حسن الظن هو الضمانة الوحيدة لسلامة التطبيق. وقد كانت المؤسسة الدينية شبه معزولة عن الحياة العامة والناس تعتمد على بعض المريدين في إمدادهم بالمعلومة. ولهذا جاء علمهم في شؤون الدنيا نزر وخاطئ في بعض الأحيان وبدت في بعض الأحيان أقرب إلى الجهل في رفضها لحقائق علمية منها أن الأرض تدور وأنها دائرية وأنه يمكن معرفة جنس الجنين..الخ.

ومع الوقت اكتسبت المؤسسة الدينية قدسية تحرم المساس بها أو بشيء من اختصاصها حتى لو كان عوارا واضحا. ولنضرب مثالا على تعليم البنات فبعد أن قيل أنه حرام وأن من دفع بمحارمه للتعليم فهو ديوث، أصبحت المؤسسة الدينية هي المسؤولة عن تعليم المرأة. وكانت في يوم من الأيام وكر فساد لا يتم التعيين فيها إلا برشوة من مال أو عرض ولم نشاهد هذا الفساد الإداري في تعليم الأولاد إلا على نطاق ضيق جدا. ولك في القضاء وبعض فضائحه مثال آخر. أضف إلى ذلك كما أشرت أن كثيرا مما يمكن أن يطلق عليه عادات اجتماعية أصبح من ثوابت الدين.

الواضح أن التطبيق للمنهج الإسلامي لم يخلو من أخطاء وهذه مسؤولية المؤسسة الدينية. واليوم يعتبر التغيير ضرورة لأن النتائج كانت سيئة في أغلب تطبيقاته.

* * *

لي سؤالان: هل تعني بأن دعوة الملك عبدالعزيز صادقة أي أنه رفع راية الدين لنصرة الدين فقط وليس لأي مكاسب سياسية.. بمعنى أنه لم يتخذ تبني الإسلام وسيلة للوصول إلى الحكم؟ هل لو أخطأت المؤسسة الدينية فيما هو مخالف لمصلحة الحكومة وكان له وجه شرعي فهل كانت القيادة السياسية ستسمح لها أم ستتدخل؟ فإن كانت ستتدخل فلماذا لم تتدخل ضد التطبيقات الخاطئة الأخرى؟

* * *

الملك عبدالعزيز مؤسس الدولة السعودية الحالية لم يخرج كرجل ينشر الإسلام او ليجدد او ليقرر الدعوة من عدمها. الملك عبدالعزيز خرج من الكويت ليستعيد ملك اجداده في الدرعية ويريد محاربة ابن رشيد وقصته في الإستئذان من والده عبدالرحمن قصة مشهورة وفي الكثير من المصادر ولا عيب في ذلك. وحينما دخل الرياض كان يريد ملك أبيه وجده ويريد بناء الدولة وإلا لما قتل ابن عجلان عامل إبن رشيد، فهل كان ابن عجلان مشركا او كافرا او يحكم بغير شرع الله. بل هو تنافس على الدولة وهو منهج يتبعه كل مؤسسي الدول. كانت الظروف مواتية لعبدالعزيز ليقيم دولته واستغل الظروف بذكاء وعبقرية مفرطة. فتوجه الى الحجاز بعد فرقة الأشراف والثورة العربية التي أضعفتهم. ومن ثم كان إهتزاز بريطانيا العظمى وتحالفها معه ضد العثمانيين في الجزيرة مما جعلها لا تتصادم معه في الأقاليم الشرقية وان حاولت ذلك، ولكن إتفاقية العقير الشهيرة كانت فاصلة ووحد الملك عبدالعزيز دولته وان كانت بريطانيا انذاك ترى ان حدود دولة عبدالعزيز هي من رسم حدودها او ان حدودها لا تطعن الخطط البريطانية.

اما تصادم الملك عبدالعزيز مع الإخوان وهم جنوده السابقين فسببه ان تجييش هؤلاء في البداية كان تحت ستار ديني ليصل عبدالعزيز الى توحيد الدولة بأقصى حد ممكن. ولي دليلان الأول إن دخول الملك عبدالعزيز لمكة المكرمة وطرد الأشراف منها كان بمساعدة خالد بن لؤي الشريف فهل كان خالد مسلم أم مبتدع. ثانيا كلنا يعلم ان الملك فيصل بن عبدالعزيز دخل الحديدة واستولى عليها فلماذا تراجع منها الجيش السعودي، وهل يجب نشر الإسلام فقط إلى جيزان حتى تبوك ومن جدة إلى الخبر. هنا جاء انقلاب الأخوان على الملك لانهم يرون انه يريد تغيير المباديء التي زرعها فيهم.

ما يحدث الآن هو في الحقيقة إنحناء أمام العاصفة الأمريكية ومحاولة ضرب التيار الديني لكي ترضى أمريكا. وما فتنة المطاردات وتوزيع وتلفيق تهم الإرهاب إلا للإبقاء على الكرسي وليست من اجل دين او من أجل الحفاظ على أمن فالشعب السعودي لم يقتل بعضه بعضا والمستهدف هو العدو الأمريكي. الحكومة تهاجم الوجود الامريكي في العراق وتصف أمريكا بالمحتل ولكنها تمنع وتحرم وتشدد على منع من يريد من السعوديين ان يشارك في محاربة الأمريكان في العراق مما يخلق إزدواجية.

* * *

لا أرى تعارضا بين نصرة الدين وطلب الحكم. ألم يقل المهاجرون للأنصار منا الأمراء ومنكم الوزراء. ألم يتقاتل الصحابة وكل يرى أحقيته بالخلافة؟ أما الملك عبد العزيز فقد كان معروفا عنه صدقه في نصرة الإسلام ولم يتنكر له بعد تمكينه بل لقد دعمه ودعم مؤسساته. ولقد كان معروفا عنه هدفه السياسي كذلك ولم يتنكر له. أول انحراف لبس ثوب الدين هو ما حدث في السبلة وتم استئصاله. برغم أنه تجاوز عن بعض أخطائهم التي سبقت السبلة. ولكنه تجاوز صحبه النصح وتوسيط الوسطاء من قبل الملك عبد العزيز. ولقد أدركت المؤسسة الدينية دورها فكرست فقه طاعة الوالي لعلمها بأن الوالي يكرس هيمنتها. ولقد كان هناك تعارضات متكررة مثل تحريم البرقية وغيرها تم تجاوزها بسهولة. أما لماذا سكتت السلطة السياسية عن أخطائهم فلست مبالغا إن قلت حسن النية والمصالح المتبادلة.

* * *

الموضوع ليس موضوع هل كان دين الحكومة صحيحا وقامت بتغييره أو تقوم بتصحيحه الآن. ولكن المشكلة نشأت من إسناد الأمر إلى غير أهله. لقد قفزت إلى إدارة الدوله، وكافة شؤونها فئة لا شافع لها إلا انتسابها لمنطقة نجد والقصيم بالذات، وتولي أمر الدولة، العام والخاص، هذه الفئة من الناس التي اجتهدت الدولة في ترسيخها وإحلالها محل رجالات الدولة الذين كان لهم باع طويل في النهوض بها، كما أغدقت على أتباع تلك الفئة وعلى مناطقهم الأموال الطائلة، بحيث أصبحوا هم أثرياء المملكة والمتحكمون في أمر تجارتها وأراضيها وخلافه، وتولوا على قلة زادهم وضعف بضاعتهم أمور الدولة بدءا من الوزارات مرورا بالقضاء والتعليم والإمامة في الحرمين الشريفين وغيره من المساجد وأغلب مناصب ووظائف الدولة، وتم خلال هذه الحقبة نقل وزارة الخارجية إلى الرياض، كما تمت سعودة أو بالأصح تنجيد مؤسسة النقد، ونقل مركزها الرئيسي إلى الرياض، وكذلك الحال بكثير من المصالح الحكومية الأخرى، وتم بث العنصرية بشكل علني، فسموا أهل الحجاز طرش بحر، ولا يصح أن يرأسوا طوال الشوارب من أهل نجد حتى لو كانوا لا يفقهون شيئا، وأطلقوا على أهل الجنوب صفر سبعه، وأنهم أصلا من اليمن فلا يحق لهم التمتع بما حباه الله لهذه البلد من ثروة، إحتكروها هم دون الآخرين. أما أهل جيزان ونواحيها فهم لا يعتبرونهم بشرا أصلا، والمنطقة الشرقية شيعة ومن وجهة نظر متدينيهم أطلقوا لمن يخالفهم في المذهب نعوتا، فأهل الحجاز صوفية، وهكذا. إن الخلل الذي قاد المملكة إلى ما هي عليه اليوم، ليس تبنيها منهجا مذهبيا معينا، ولكن الخلل جاء من تولية أمر إدارة الدولة إلى أناس لا خلفية تعليمية أو حضارية أو إنسانية أو ثقافية لديهم. بل أناس يملؤهم الحقد والعنصرية من رؤوسهم إلى أخمص أقدامهم، الأمر الذي أعاد المملكة للخلف عشرات الأعوام.

* * *

الحكم السعودي من بداية الملك عبدالعزيز لم يتخذ الدين الا وسيلة من ضمن الوسائل المتاحة للتخلص من الخصوم خاصة مع القوة الضاربة لقوة الاخوان. الملك استخدم هذه القوة بكفاءة عالية حتى انتهت مهمتها بالقضاء على جميع اعدائه فقضى بعدها على الإخوان بالتعاون مع البريطانيين. مسالة قيام الاسرة السعودية على اساس ديني لا اساس له من الصحة لا من قريب ولا من بعيد والدليل تحالفه مع اهم دولة عدوة للاسلام والمسلمين في ذلك الوقت وهي بريطانيا ومحاربته لتركيا الاسلامية.

القلة من رجال الدين يمكن اعتبارهم علماء وذوو احلام ونهى، ولا أعتقد انهم يزيدون عن عدد اصابع اليد الواحدة وبكل اسف كان العديد منهم تبرزه الدولة لغرض في نفسها. المؤسسة الدينية للاسف تسير على منهج الاحوط والتحوط والتشدد الى درجة كبيرة حتى انهم شطوا في ذلك كثيرا والى حد بعيد فارهقوا غيرهم وارهقوا هم انفسهم.

المفارقة ان نفس هؤلاء العلماء لهم جانب لين غريب ومفرط الى حد كبير مع الاسرة الحاكمة مما اوجد نوعا من التناقض وقلة في مصداقية المؤسسة الدينية اضافة الى انها اثبتت للجميع انها بعيدة عن رأي الشارع وتطلعاته بل في احيان كثيرة هي تقف ضد هذه التطلعات وضد هذه الرغبات والحقوق الشرعية للمواطنين.

* * *

لماذا علاقة المؤسسة الدينية بالحكومة علاقه مرؤوس ورئيس او علاقة محامي بموكله فالمؤسسة الدينية لدينا في الوقت الذي تمارس التشدد في خطابها للمجتمع، هي التي تبرر تصرفات الحكومة فهي لا تحلل الا ما تجيزه الحكومه وتحرم ما تمنعه الحكومة. هل هذا هو الشرع؟

* * *

أنا اميل الى أن التشدد القائم لدينا يمكن تسميته بالوهابية فهو تشدد متناقض، اضافة الى ان بعض العلماء تجد لديهم نوعين من الفتيا للموضوع الواحد احدهما خاص والاخر عام بل لن تستغرب ان تجد مفتيا يساله سائل على الهواء مباشرة عبر احدى القنوات ويقول للسائل اتصل علي مباشرة بعد الحلقه لاعطيك الجواب، مع ان السؤال عام وليس خاصا ولكن هذا المفتي لايريد ان يسمع الناس اي نوع من الرخص والترخص وكأن بعضهم احتكر الدين لنفسه ولخاصته. نحن الان مقبلون على ما يمكن ان يسمى ثورة انقلابية للكثير من المفاهيم والمسلمات خاصة مع محاولة البعض من رجال الدين السذج ولاهداف لاتخفى على عاقل جعل العادات والتقاليد جزءا من الشرع .

* * *

منذ تحول الحركة الوهابية الى حركة سياسية وهي تستعمل الدين لتحقيق رغبات ومصالح سياسية. الان هناك الضغوط السياسية الخارجية والداخلية، وسلاح الدين انقلب على حكومة المملكة فهي حبيسة فكرها القديم وشرعيتها القديمة. الحل هو المشاركة الشعبية الحقيقية في الحكم لكي لا تكون الحكومة حبيسة الفكر والتاريخ الوهابي.

* * *

العلاقة الخاصة التي ربطت بين الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب والامير المؤسس للدولة السعودية الاولى محمد بن سعود رحمهما الله كانت علاقة تأسيس بين شيخ مجدد وأمير موحد وكانت هذه العلاقة مبنية على اساس قوي هو تصحيح العقيدة ونصرة الاسلام الصحيح وفق ايدولوجية محددة تتوافق مع الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والسياسية السائدة وقتها اذا ما اخذنا بالاعتبار ان هذه الاحداث كانت في القرن الهجري الحادي عشر وقد مضى عليها اكثر من ثلاثة قرون. وإذا كانت تلك العلاقة الثنائية التي كانت بين الشيخ والامير وفق أيديولوجية معينة وفهم محدد صالحة قبل قرون فلا يعني أنها صالحة للقرن الحادي والعشرين بشكلها الجامد وخصائصها الفكرية والثقافية الخاصة بزمانها ومكانها والظروف المحيطة بها والعوامل المختلفة والسائدة وقتها.

* * *

أرى ان حكم الملك عبدالعزيز لم ينطلق من خلال نصرة الدين ولكنه رجل فطين وذكي قرأ تاريخ الامم وعلم انه لا بد من مبداء ينطلق منه لاسترداد ملك ابائه واجداده ولم يكن ينفع في الجزيرة العربية غير الدين، لهذا كان مطية الحكم. وقد ورد في مجلة الدارة العدد الثاني لعام ١٤٠٣هـ أن أحد بنود الاتفاق بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية ينص على ان لا يتم تعيين حاكم للبلاد لا تكون الحكومة البريطانية راضية عنه وهذا يعني ان الاسلام كخيار للدولة مستبعد ولن يكون الحكم في رجل يعرف بالتدين.

* * *

قامت الدولة السعودية الاولى الجهادية السلفية على المؤازرة بين الدين والسيف فسعدت واسعدت البلاد والعباد وتبعتها الثانية وكذلك الثالثة، ولكن الذي يجري ليس اصلاحا وانما هو افساد، شئ منه هوى وشئ منه ضغوط صليبية بالتعاون مع اوليائهم العلمانيين.

* * *

المملكة وهي تتخذ من الاسلام منهجاً في الحياة والتعامل لا تسطيع العيش في معزل عن النظم الدولية ولا تستطيع التفرد بقرارات فردية دون النظر الى ميزان المكاسب والخسائر، ولعل واقع الحال الان يفرض علينا ان نكون في موقف تقديم التنازل لكي تستمر المسيرة، فضيق هامش المناورة السياسية مع الغرب يحتم علينا حني رؤوسنا للحظات لاستيعاب هذه المرحلة الحرجة. هذا بخصوص الاتفاق على ان الاسلام قابل للبقاء وانه مشروع حضاري يمكن له استيعاب المتغيرات الدولية بمرونة لا تفقدة الجوهر.

المؤسسة الدينية تسير وفق التطور الطبيعي لقانون التغيير واعتقد ان الحال لن يقف عند هذا الحد فكما وقفت في وجه تعليم الفتيات في المملكة مع بداية التأسيس، تقف الان في وجه قيادة المرأة للسيارة لذات السبب، واعني لعدم النضوج في هذه القضية، وسوف يأتي زمن نستغرب فية من ان احداً وقف ضد هذا القرار واعني قيادة المرأة. أما اسباب تشوش الصورة كما اعتقد، فهي:

اولاً: تقوقع المؤسسة الدينية على نفسها وعدم انفتاحها على الحياة مما جعلها فاقدة الحضور بل تعدى الامر ذلك الى تحولها لعالة على تطور المجتمع تقيس الامور وفق منظور لاهوتي بعيد كل البعد عن العلوم الحديثة والمنجزات العصرية.

ثانياً: تصرف بعض الجماعات الدينية في المملكة على شاكلة الجماعات الدينية في اوربا القروسطية من خلال التعامل بمبدأ احتكار الحقائق والتفرد بشئون الدين وكل ماله علاقة بالله ورفض الواقع والعلوم والتطور والشعور بالانتداب لحفظ القيم والفضيلة.

ثالثاً: مسايرة المؤسسة السياسية للمؤسسة الدينية بل تدجين الاخيرة وفق مقايضات لا اريد الخوض فيها ولكن يمكنني ان اقول استثمار طويل الاجل من قبل الحكومة في المؤسسة الدينية ومنحها اكثر مما تستحق.

رابعاً: ارتباط الفكر الديني بالخريطة الجغرافية للمملكة وتفرد مناطق بالانتداب لأمور الدين مما ساهم في اختلاط الاعراف السائدة في تلك المناطق بالدين حتى ظهر دين في سياق فكري اجتماعي عرفي يخلط اعرافه بالدين ويخرج بقطة منحوتة.

* * *

كنت أتمنى لو انك أفسحت في الحوار مجالا لاصحاب الفكر الآخر كي يشاركوا ويطرحوا مرئياتهم حول مستقبل وطنهم، لا أن تقصر النقاش على (أعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام) الذين اخترتهم بعناية، ربما لانهم يتفقون معك في المنهج والفكر والرؤية! أتمنى أن تدرك ويدرك الاخوة الآخرون أن مجتمعنا واسع ومتنوع جدا ويضم بين أركانه وجهاته تيارات مختلفة ومذاهب فكرية ودينية متعددة خلافا لما يعتقده البعض، فمن الافتئات على الواقع إذن أن يتصدى لمناقشة الشان الوطني العام أشخاص لا يمثلون إلا تيارا واحدا في الساحة قدر له أن يكون هو المهيمن على ما عداه بفضل الدعم والتمسكين الرسمي، ومن العسف وعدم الموضوعية أو المنهجية أن تهمل بقية التيارات والأطياف الأخرى وتستبعد من دائرة الحوار!

أين الاخوة الشيعة من نقاشكم، بل وأين إخواننا الآخرون من المالكية والشوافع والاسماعيلية؟! أليسوا هم أيضا اخوة كرام يشاركوننا هموم الوطن وتشغلهم هم أيضا وبنفس القدر وربما اكثر هموم الحاضر ومشاغل المستقبل؟! ثم هل هموم المتحاورين هنا، أي الاخوة الأعضاء الحصريين في مجلس تشخيص مصلحة النظام، هل همومهم هي نفس هموم الاخوة الليبراليين والحداثيين والعصريين وغيرهم من الداعين إلى تحديث المجتمع والأخذ بأسباب التقدم والرقي والحضارة؟! ألا يكون الحوار اكثر ثراء وجدوى وفائدة بوجود أشخاص مختلفين ومتنوعي الأفكار والتوجهات والمشارب لكنهم في النهاية ينتمون للوطن نفسه ويشتركون في نفس الهدف وذات الغاية؟!

للأسف عندما رأيت العنوان وقرأت المقدمة أدركت أن مشكلتنا العويصة والأزلية في هذا المجتمع هي آفة الإقصاء ونفي الآخر المختلف، وهو مرض يبدو انه ليس مقتصرا على التيار المتشدد من السلفية وانما تبدو أعراضه وعلاماته واضحة حتى عند التيارات السلفية الأخرى التي خيل لنا أو توهمنا أنها معتدلة نسبيا وأقل جنوحا نحو التطرف والأحكام الحدية والطروحات الاقصائية!

وفي الختام أعيد ما كنت كتبته في مكان آخر، وهو أن أي مبادرة أو خطة للإصلاح لن يكتب لها النجاح ما لم تكن مرتكزة على وعي صاحب القرار بان المواطنة الحقة مرهونة بإشاعة العدل والمساواة والحرية المتكافئة بين كافة فئات وطوائف المجتمع، وفي موازاة ذلك يجب بذل كل جهد ممكن - على المستويين الرسمي والشعبي - باتجاه إيجاد واقع اجتماعي وفكري جديد يكفل تبلور ثقافة مجتمعية جديدة ومتسامحة ومنفتحة وبعيدة عن الجمود والتحجر والتطرف الديني والإقصاء، تعترف بحق الآخر في الاختلاف وتعي أهمية التنوع والتعددية الفكرية والمذهبية ودور ذلك في إثراء القيم الحضارية والإنسانية للمجتمع.

* * *

من الهزال في عقائدنا وديننا واقتصادنا وقوتنا.. أننا لا نستطيع أن نأخذ موقفاً صلباً في اي موضوع.. لا نستطيع في أن نحكم في إستهزاء مسلسل تلفزيوني بهذا الدين فضلاً أن نناقش تاريخاً نتاجه هذا الهزال وهذا الخور. الملك عبدالعزيز كان فذاً، كان رجلا بدرياً في عصر

الزندقة أو كان إماماً في عهد الضياع. من الأفضل أن نناقش توجه الدولة الآن مباشرة لا أن نناقش ما كان دين الدولة قبل مئة عام.. ذلك عصر هزيل وهذا عصر أهزل منه والله عز وجل لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

* * *

هل اختلطت عليكم الامور في عفوية دنيوية؟ ام تحاولون خلطها او طحنها في مطاحن الهوى؟ مشكلة البشر في هالديرة فهمهم لفلسفة الحكم كما اوردها الشاعر حمدان من قديم الزمان. مشكلتنا الحقيقية اننا عشنا دهور وازمنة في نعيم الهوى، انغمسنا فغرقنا فاخذتنا الدنيا عن الصراط المستقيم، غفونا وجرفنا الزمان الى مؤخرة الامم، وبكلام اهل العصر لم يكن لدينا برنامج لا ديني ولا دنيوي. تنبهنا متأخرين عن ركب الامم، نحاول اللحاق ولكن لا مطية. برز فينا ومنا من ينادي بمطية الدين، للحاق بالركب، ونعم المطية ولكن هناك من يرى في هذه المطية تهديدا لدنيويته التي عاشها.

* * *

هل ولاة أمرنا في هذا الوقت في حالة تصحيحية لدين الآباء؟ إن قلنا نعم فهذا يعني أن دين السابقين فيه من الخلل ما فيه. وإن قلنا: هم على الحق السابق فنحن حتماً كأمة.. أشر من حمير رأت الشيطان، وإن كان السابقون على الحق واللاحقون إنحرفوا عن المنهج السليم فما أحرانا أن نقول الحق نصحاً لولي الأمر. وأرجو هنا أن لا يأتي من يقول أن الدوائر الدينية لها دور فيما يحدث، وإلا كنا ندور في حلقة مفرغة من تحديد المسؤليات.. وأظن أن الطفل الآن يعرف أن السلطة الدينية لا تهش ولا تنش.. وأنها مسلوبة الإرادة إما لسطوة السلطان اولفتنة (الأحمران). المؤسسة الحاكمة تحكم الشرع فيما ينفعها وإذا تعارض ذلك مع أي وضع سياسي داخلياً كان او خارجياً فأقرب الطرق للتنفيس هو الضغط على التيار الديني لأنه هو الباعث والمحرك للناس حماساً وركوداً. وأرجو أن لا يخرج علينا أحد الطيبين ويقول أني أكفر الدولة. ما أود قوله أن ولاة أمرنا في الوقت الحالي (من باب حسن النية) غلبوا السياسة على الدين وضربوا بالدين عرض الحائط.

* * *

إن الملك عبد العزيز عندما كان في سدة الحكم كان يرى أمورا لا يتعمق بها أنها ستكون ذات بعد ديني أو غيره، إنما كان الهم الرئيسي لديه هو نجاح هذه الدولة ولذلك عهد المعاهدات وأعطى للبريطانيين ما يرضي غرورهم، واستلم منهم ما يثبت وجودهم، وأعطى للعلماء ما يريدون ومنع منهم بعض الأمور، كل ذلك لهدف واحد هو تثبيت هذه الدولة، ولذلك فإن تثبيت الحكم أساس والباقي يأتي تبعا له ولو استقرأت التاريخ لرأيت هذا واضحا وضوح الشمس حتى فتح بني أمية وبني العباس لكثير من الأرض ما هو إلا توسع استيطاني لم يكن الدين له أولوية في فكرهم.

* * *

قرأنا في التاريخ الذي صاغته الحكومة السعودية بأن الملك عبدالعزيز لم يرافقه في فتح الرياض أي من العلماء في ذلك الوقت.. وهنا مسألة مهمة.. إذ غاب أو غُيّب عنّا رأي العلماء في ذلك الوقت والذين كانوا تحت إمرة إبن عجلان.. ومن أبرز العلماء في ذلك حسب معلوماتي: الشيخ محمد بن عبداللطيف ال الشيخ، جد المفتي الآن، والشيخ بن عتيق، والشيخ حمد الفارس. وكان أول ما قام به الملك عبدالعزيز أن قرب هؤلاء العلماء له وأكرمهم، وأعتقد أن هذا يعتبر أول تحالف بين السياسة والدين في تاريخ المملكة. نستنتج أن بذرة إنشاء المملكة العربية السعودية لم تكن مدعومة دينيا وبالتالي فإنها سياسية بحتة في بدايتها.. اقترنت بالجانب الديني. حيث تم تجاوز مسألة الخروج وشرعيته وأصبح الأمر واقعا.. وبالتالي يتغير الحكم في المسائل الشرعية تبعا له. نلاحظ أن دور عائلة ال الشيخ كان معدوما في بداية المملكة.. وبدأ دورهم فيما بعد ذلك.. ولكنهم حصلوا على نصيب الأسد من الإهتمام الحكومي. الملك عبدالعزيز حينما مكن العلماء في المشاركة لتأسيس المملكة ربما لم يكن يدر في خلده أن هناك بعض الجوانب سوف تصطدم مع بعض الرؤى السياسية له.. مما يفسر بعض حوادث التصادم بينه وبين جماعات الأخوان. من جهة أخرى فإن المستوى العلمي لعلماء نجد كان ضعيفا في ذلك الوقت، ولم يكن لهم حضور قوي. فحدث كثير من الأخطاء وتراكمت وانعكست فيما بعد على الحالة الاجتماعية والسياسية للمملكة بشكل عام.

* * *

لا أحد يشك بأن تحرك ابن سعود من الكويت هو لاستعادة الملك، وأما أنه كان يخشى المشايخ ولهذا فقد جاملهم وأعطاهم فهذا غير صحيح. فالجميع يعلم أنه لم يكن للعلماء سمعة ولا أمر ولا نهي. وأما الأخوان وحركتهم فقد كانت حركة فيها انحراف كبير ويكفي أن تعلم أن أحد زعمائهم كان له خروفا ويمنعه من الأكل ليصوم عنه رمضان. وكانوا من الجهل الكبير بحيث أنهم يذهبون بكل تبجح لأي الحضائر ويقولون نريدكم أن تسلموا على أيدينا. ولم يشتهر من البادية بالتدين إلا محمد بن هندي من عتيبة رحمه الله. أما البقية فقد حاولوا التحالف مع الانجليز فيما بعد السبلة. لم يكن عبد العزيز مجبرا على أن يعطي كل هذه السلطة للمشايخ. ولكنه تفرغ للسياسة وترك الأمور الدينية لهم. ومع ذلك فشلت السلطة الدينية في: استيعاب التغيرات مثل تحريم تعليم البنات وتحريم الراديو والتلفزيون..الخ؛ وفي التعليم النسائي حيث انتشرت الرشوة والمساومة على الأعراض؛ وفي النظام القضائي حيث ينتشر الفساد والرشوة.

في المقابل نجح الجانب السياسي في ترسية دعائم الدولة ولكنه لم يسلم من علات الجانب الديني، فالفساد الإداري والمالي والرشوة والواسطة الظالمة تأكل حقوق الناس.

* * *

كان هناك علماء وكان هناك طلبة علم ولكن كانت السياسة وأمور الحكم هي المسيطرة وقد يقتل الناس في ذلك السبيل والتاريخ لاينسى أحداثه. الذي يحدث الآن لا يختلف كثيراً عمّا كان يحدث آنذاك مع إستثناء وضع الناس الإقتصادي والإجتماعي والعلمي وبروز العلماء وطلبة العلم والضغوط على هذا الدين من القوى الخارجية والتي أدت إلى تفطن الناس على كل مستوياتهم الى أن المراد بالمجابهة هو هذا الدين. أما اساسه فاللعب معهم له قواعده التي يمكن التصرف في حيثياتها. ولاة الأمر لدينا الآن لا يقلون ذكاءً عن السابقين ولكن ظروف الوقت الحالي تختلف جداً عن تلك الأوضاع ونحن نرى أن حاجز المعارضة العلنية قد كسر في هذا الوقت مع توفر كل إمكانيات السيطرة وكل أدوات الحكم القوي. ولاة الأمر مسلمون، لا شك في ذلك، ولكن الدين يصبح قضية سياسية إذا تعارض مع المصالح، فيناقش الدين وتأثيره مثلما يناقش تأثير العلمانية وتأثير التطرف وتأثير الوجود الأجنبي وهكذا. ولذلك نرى أن الحس الديني عند الساسة يرتفع وينخفض حسب متطلبات الساحة السياسية.

* * *

فيمن تمثلت السلطة الدينية سابقاً ولاحقاً؟ ومن قوادها؟ وماهي معالم إتخاذ المؤسس للدين كهدف من الأهداف؟ سيقول البعض أن المؤسس قام بحركة تجديدية في الدين وكسر الأصنام حول الكعبة وأنه لا يضاهيه إلا الشيخ ابن عبدالوهاب! مزاعم لا تخلو من إجحاف، وانحيازية لا تخلو من مقاصد الله أعلم بها. في صالح من كان تعطيل القضاء ونشر الرشوة وفتح الإعلام على مصراعيه لأهل الفساد؟ وفي صالح من كان إستعداء نصف المجتمع على مقررات هذا الدين وعلى أعراف أهل البلاد؟ هذا كله كان في صالح من إزدادوا غنىً وفحشاً وقلة أدب مع أهل هذه البلاد وحملة الدين القويم. إذن الدين أصبح هدفاً.. جيدا!

* * *

متى تفجر نفسك هذا المساء؟

ليل الدم في الرياض

محاسبة المسؤولين

لم يسبق أن حدث مثل هذا التجانس بين الصحافة والمواطنين. أصبحت الصحافة تنشر وتكتب دون تجميل أو تزييف وهناك من المواطنين الشرفاء الغيورين لديهم من الأسرار والتجاوزات التي ضربت مصلحة الوطن وهم على استعداد لتقديم تلك المستندات لكشفها على الرأي العام ومحاسبة المتسببين. يجب أن يحاسب كل مسؤول في قطاعه مهما كان منصبه فإنه ليس فوق النظام. يجب أن ننشئ محاكم مختصة بمحاكمة المسؤولين الذين تسببوا في هدر المال العام أو عرقلوا مسيرة الوطن وكانوا ضد أي تطوير كان لخدمة البلاد أو اتخذوا قرارات ضد مصلحة البلاد.. ومن هنا سوف يحاسب كل مسؤول ألف حساب قبل أن يتخذ أي قرار أو يجامل أي شخص على حساب المصلحة العامة.

أسامة جمال التركي

الوطن ٢٠٠٣/١١/٣

* * *

الرقابة الإعلامية

الصحافة المحلية لا تواجه النظام المحلي المكتوب فقط وإنما تواجه شبكة معقدة من العقبات التي لها بداية وليست لها نهاية، حيث تواجه نظاماً رقابياً اجتماعياً مزاجياً تقوده قوى اجتماعية محلية مختلفة يصعب التنبؤ برأيها وردود فعلها، وهي رقابة غير نظامية لكن قوتها في هذا الفراغ حيث تستطيع قلة محدودة توتير الأجواء وصناعة معارك داخلية كبرى من أجل موضوعات تافهة أو متناقضة مع معطيات الواقع ومنطقيته، ويبدو رئيس التحرير للصحيفة المحلية أمام مهمات خارقة لاكتشاف الأمزجة الاجتماعية المختلفة المتغيرة بين زمن وآخر مع التقيد بالبروتوكولات الرسمية التي تحد من مساحة حركة أي مطبوعة محلية. لهذا تموت الصحيفة المؤدبة والتي لا تريد أن تعكر مزاج أحد، وتنجح الأخرى وهي مهارة في معركة تعتمد على عوامل مختلفة تبدأ من مقدرة التحرير على قراءة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي المتغير دائما ليعرف مقدار الحراك الإعلامي المتاح في كل لحظة، تضاف إلى ذلك موازين أخرى تتعلق بقوة ووجاهة هذه المؤسسة أو تلك لتتمكن من الوقوف أمام بعض القوى الداخلية التي لا تفقه ماذا يعني العمل الإعلامي وضروراته.

عبد العزيز الخضر

الوطن ٢٠٠٣/١١/٥

* * *

السعوديون: ٦٠٪ تحت خط الفقر

علينا أن نعرف ولو على وجه التقريب كم عدد الفقراء في بلادنا لنعرف هل نستطيع أن نجد لهم أعمالاً أم لا. الزميل حاسن البنيان في مقاله المنشور في صحيفة الرياض في ٢٠٠٣/١٠/٩ نقل عن أستاذ جامعي أجرى دراسة بحثية عن الفقر في بلادنا توصل فيها إلى أن ٦٠٪ من السعوديين يعيشون تحت خط الفقر، أي إن حوالي ثلاثة عشر مليون سعودي فقراء. علينا أن ندرك أن تزايد أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل ليس في مصلحة مجتمعنا فهؤلاء قد يكونون قنابل موقوتة تنفجر في أية لحظة ويومها قد تغرق السفينة.

محمد الهرفي

الوطن ٢٠٠٣/١١/٤

* * *

مسخرة الهيئة

كان مقال الأمير عمرو طافحا بالمرارة والسخرية لحد أنه جعل عنوانه (حرب صليبية) وملخصه أنه تقدم منذ فترة لوزارة التجارة بطلب تسجيل منتج إحدى شركاته بغرض الحماية الفكرية لهذا المنتج الذي كان اسمه المستكشف (EXPLORER) ويقول الأمير عمرو إنه لم يتلق الرد إلا بعد عام بالتمام والكمال وكان برفض الطلب! أتدرون لماذا؟! وزارة التجارة قالت إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طلبت عدم الموافقة لأن الحرف الثاني للمنتج (EXPLORER) وهو الإكس على شكل صليب وقد استفز هذا مشاعرهم الإسلامية... إي والله هذا ما رواه الأمير، فأكمل بكلام يفيض بالمرارة والسخرية، وانتهى به الأمر محتجا على ما حصل له ومطالبا بمعاملة الحالات الأخرى المشابهة بالمثل ومن ضمن تلك الحالات علامات الضرب والجمع في العمليات الحسابية وفي كتب الرياضيات التي طالب بإلغائها حتى لا يكون هو المتضرر الوحيد.

عبدالله ناصر الفوزان

الوطن ٢٠٠٣/١١/٥

* * *

نمو السكان.. وسؤال التنمية

تشير التقديرات السكانية إلى ان تعداد سكان المملكة سيصل في عام ٢٠٢٥م إلى قرابة ٤٠ مليون نسمة.. أكثر من نصفهم سيكونون من القصر أو ممن تجاوزوا الستين وهو ما يعرف وفق تخريجات المشتغلين بقضايا السكان بالمستهلكين للخدمات لا للمنتجين لها. هذه الزيادة السكانية المضطردة (٣.٦- ٤٪) باعثة على الاستشكال والقلق حول مدى القدرة التي يمكن ان يواجه بها المجتمع متطلبات هذه الزيادة.. ومدى القدرة على وفاء الدولة باستحقاقات اجتماعية متنامية من خدمات صحية واجتماعية وتعليم بالاضافة إلى المعضلة الكبرى وهي تأمين سبل العمل والعيش الكريم في ظل أرقام متنامية للبطالة. إن قضية تنظيم الأسرة ليس بالتأكيد حلاً.. إلا ان التفكير فيه ربما كان جزءاً طبيعياً من جدلية سؤال الأزمة.. فماذا يعني أمام اخفاق الدولة في تحقيق شروط الكفاية لمواطنيها؟ ليس هناك

ضمانة حقيقة بأن التكاثر السريع قادر على لجم مسارب الفساد.

عبد الله الغفاري
الرياض، ٢٠٠٣/١١/٢٤

* * *

الحوار مع أشباح العنف

مع شناعة هذه الجريمة وما سبقها.. تجد بعض الأشخاص الذين يلتمسون أعذاراً أو مسوغات لعقد (حوارات) مع هؤلاء البغاة.. يا للعجب..! لا أدري كيف يكون الحوار مع (أشباح)! لم تتحدد لهم رؤية معينة ولا هدف واضح.. وليست لهم قيادة ظاهرة فوق الأرض.. يمكن التحادث معها على افتراض موافقة الحكومة على إجراء حوار كهذا وهو ما لاتحبذه أكثرية المجتمع السعودي.. لأن إجراء حوار مع هذه الفئة التي تجاوزت الخطوط الحمراء لكيان الدولة والمجتمع سوف يعتبر دليل ضعف في الحكومة، وعدم قدرة لقيادة البلاد إلى بر السلام والأمان والأستقرار. واذا ثبت ضعف الحكومة في معالجة هذه القضية لا قدر الله فحدث عن التداعيات الرهيبة ولا حرج!

عبد الله بن إدريس
الجزيرة ٢٠٠٣/١١/١٨

* * *

محاصرة العنف بالحوار

اجتثاث الارهاب يجب ألا يصرفنا لحظة واحدة عن الاستمرار في الاصلاحات التي أعلنت على كافة الأصعدة مع العمل على فتح قنوات جديدة، لدراسة وعمل شبابنا من الجنسين، ومع بناء قاعدة دائمة للحوار، من خلال كافة المنابر المتاحة وأبرزها الصحافة والتلفزيون والاذاعة ومثل ذلك كله المسجد، إن هذا من شأنه تعويد الناس وتربيتهم على القبول بالآخر وطرح ما لديه من أسئلة بكثير من الحرية، إن بناء الأمم إنما يقوم بالحوار، فالحوار الحر والمتدفق، هو الطريق لخلق أمة خالية من العقد والتطرف، ومحاربة الآخر في بدنه ورزقه.

حسين علي حسين
الجزيرة ٢٠٠٣/١١/١٢

* * *

سقوط الأقنعة!

المجتمع السعودي في أمس الحاجة لإعادة التعرف على الوجه الحقيقي لمن يعتلون المنابر ويتحدثون بالنيابة عن غيرهم تحت قناع الإصلاح. بعض التمريرات للمبررات التي تبيح للقتلة أن يستمروا في غيهم تحتاج الى توقف منعاً لاستمرار مسلسل التمويه ومنعاً أيضاً لمزيد من العنف الدموي مادام جهابذة المنابر الإعلامية يجرمون الفعل ويطبطبون على الفاعلين.. مثل الأب الحنون الذي كل ما يفعله لابنه المذنب.. أن يقول له عيب وأنا أبوك! فيقولون للقتلة فعلكم مشين ومرفوض ثم يسمونهم (الجهاديون) وشباب الجهاد! والمنتظر بدلاً من تمادي هذه الرموز في طلب ود القتلة أن تسعى مخلصة إلى التكفير عن مرحلة كان لها فيها قصب السبق والريادة حين مررت العنف اللفظي في الأشرطة السمعية المسجلة.. وخرج التلاميذ من مدارسهم يجترئون على الناس بالقول الجارح الذي أدى في النهاية إلى تبني العنف المسلح.

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٣
جهير المساعد

* * *

الخضير.. والفهد بين المحكم والمتشابه!

كنت أنتظر، وأنا أتابع الحوار التلفازي، أن يسأل الشيخ الدكتور/ عايض القرني ضيفه الشيخ ناصر الفهد هذا السؤال أو نحوه: ما دمت بهذا الاطلاع الواسع من الكتاب والسُنَّة والتاريخ في تحريم تكفير المجتمع وعلمائه وقادته، فلماذا أخذت بنصوص (المتشابه) وتركت الأخذ بنصوص (المحكم) إلا بعد أن وقع الفأس على الرأس؟ وبين تفجيري الرياض مسافة نصف السنة.. وبإمكانهما الاتعاظ بما حصل في حي اشبيليا لمنع ما حصل مؤخراً في مجمع المحيًا!

عبد الله بن إدريس
الجزيرة ٢٠٠٣/١١/٢٥

* * *

مستويات إدانة الإرهاب

مما يؤسف له أن كثيراً من النخب والمثقفين والفعاليات والتيارات السياسية والفكرية تتردد في إصدار إدانة قطعية واضحة لكارثة ١١ سبتمبر، وهي جريمة نكراء لا يمكن تبريرها وفقاً لأي دين أو منطق أو مبدأ أو عرف. وبدلاً من أن نقدم اعتذاراً عما فعله أبناؤنا، قام البعض من المثقفين بالشماتة أو بتوجيه اللوم إلى أمريكا نفسها خالطاً أموراً سياسية بطريقة عاطفية. الذين يدينون الإرهاب وقتل المسلمين، ويصمتون عن قتل غير المسلمين أو يدينون برقة ولا يستفظعون قتل غير المسلمين فهم في تقديري ينهلون من نفس المنهل الفكري الذي ينهل منه الإرهابيون، ولكنهم يختلفون معهم في التكتيك.

عبد الرحمن الحبيب
الجزيرة ٢٠٠٣/١١/٢٤

* * *

مزرعة الإرهاب

إن هناك خللاً، ومن أوجب الواجبات أن نتجاوز الإدعاء والاتكالية، وأن نعترف بتقصيرنا مواطنين ومسؤولين، وعلينا أن نملك الشجاعة في الاعتراف، فكل مريض ينكر مرضه لا يمكن أن يشفى، وكل جاهل ينكر جهله لا يمكن أن يتعلم، وكل عاجز ينكر عجزه لا يمكن أن يحقق شيئاً. ليس عيباً أن نخطئ، وإنما العيب أن ننكر الخطأ، أو أن نصر على أن البلاد مزروعة بالإرهابيين، ومليئة بأسلحة الدمار، فكيف غزيت الأرض والأدمغة؟ هل واطأ المواطن أو غفل المسؤول؟

حسن الهويمل
الجزيرة ٢٠٠٣/١١/١٨

* * *

الإصلاح مشروع ولا علاقة له بالعنف!!

هناك من يحاول، القفز على الحدث، وتجييره لـ «اجندة» خاصة به، تحت غطاءات ذكية، وشعارات ماكرة. وهناك من يجد في الظروف الطارئة، فرصة، لإثارة، قضايا ليست لها علاقة بالاحداث.. بعض هذه القضايا حقيقي ومشروع، ولا تحتاج إلى احداث دامية لاثارته، وهي قيد البحث في اطار الحوار الوطني الاصلاحي ولكننا يجب ان نحفظ لهذه القضايا، شرفها، وكرامتها، ومشروعيتها ولا نسمح لها، أبداً ان تختلط من قريب، او بعيد، بهذا العمل، الاجرامي الذي يقتل البراءة، والابرياء.

أنور الجبرتي
الجزيرة ٢٠٠٣/١/١٨

* * *

فتنة المثالية والعنف

المثالية هي رفض الاعتراف بالواقع ورفض التعامل مع حقائقه وآلياته وسننه للوصول للمثال المنشود، وفي ظل تجاوز كل أدوات الواقع ماذا يبقى غير العنف وسيلة للفعل؟ لكن العنف كوسيلة قادر على أن يكسب أصحابه موطئ قدم لكنه ليس قادراً أبداً على أن يحفظ لهم ذلك الموطئ مهما

كانت دعواهم. لكن المثالية لا تمثل فقط جزءاً من تركيب الشعارات الايديولوجية، بل أيضاً من التركيب النفسي للقائمين بها، وإن كان من المعروف أن الشباب هم عصب تلك الدعاوى فذلك لأمر أبعد من مجرد حماسة الشباب. فالشباب يتمتعون بمنظور مثالي فطري للحياة لأنهم لم يستهلكوا بعد في دوائرها الضيقة، والعلاج الناجع لمركب المثالية فيهم يكمن في أسلوب تنصيب المعلم للطالب المشاغب كعريف للفصل، فجعله ينخرط في دوائر المسؤولية ومباشرة واقع الأمور تجعله أقل غلواً في مسلكه.

بشرى السباعي

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٣

* * *

ترحيل الأزمات

هل تكفي عمليات الإدانة والاستنكار لوقف عمليات القتل والعنف المسلح؟.. وهل تكفي الاحترازات الأمنية لوقف هذا المسلسل الخطير؟ الإشكالية المزمنة تكمن دوماً في محاولة قراءة الأحداث خارج سياقها التاريخي وهو الطرح الذي درجنا عليه حقبة طويلة من الزمن.. مما ساهم في خلق كل هذه الصورة الضبابية التي كانت تحول دون رؤية أزماتنا في جذورها الحقيقية ومواجهتها. هناك (حالة) ساهمت في خلق هذا الواقع بكل تراكماتها.. وأبعادها السياسية والأيدولوجية.. كانت الأحادية الفكرية دعامتها الرئيسية لتشكل حجاباً منيعاً أمام رؤية كل العلل والاحتقانات. وهناك.. جملة من الأخطاء التاريخية أبرزها استشراء ثقافة ترحيل الأزمات حتى تصل إلى درجة الانفجار.

عيسى الحليان

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٢

* * *

ليل الدم في الرياض

صناعة العنف خطوتها الأولى محلية من خلال إشاعة العنف اللفظي بين الناس قبل العنف المسلح.. يوم كانت الأشرطة السمعية المسجلة هي السلاح المرخص الذي يدخل كل بيت بلا تفتيش ولا استئذان في التسعينيات الميلادية، وكان الشباب يقبلون على هذه الأشرطة المشهورة والتي تحمل أصوات خمسة دعاة كل واحد منهم يضاهي الآخر في القدرة على تصدير الألفاظ الملغمة المشحونة بأسماء تم التعرض لها والاعتداء عليها بقوة السباب والتحريض والتشكيك والطعون اللفظية الجارحة!. من هنا تعلم الشباب المبتدئ الخروج عن الطاعة والاستقواء على الناس! وانتقل الشباب المبتدئ من مرحلة التدرب على العنف اللفظي إلى مرحلة التدرب على العنف المسلح.

جهير المساعد

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٢

* * *

حتى لا تكون فتنة

فجيعة بكل معنى الكلمة ما يحدثه الإرهابيون المتطرفون في الرياض من تفجيرات. السؤال الضخم الذي يتردد على كل الأفواه لماذا؟ قال الدكتور تركي الحمد (إن المسألة أصبحت تهدد وجود الدولة والمجتمع معاً وليست قضية معارضين لسياسة الحكومة وانما هو نشاط لنسف الدولة من أساسها وهدم المجتمع على رؤوس من يعيشون فيه.. وإن ظاهرة العنف والإرهاب تشكل تحدياً في الوجود بالنسبة للكيان السعودي كله مجتمعاً ودولة ولا وسط بين الوجود والعدم). لقد أضر بنا السكوت والمجاراة، ولو التفتنا إلى الصرخة المخلصة التي أطلقها د. غازي القصيبي قبل خمسة عشر عاماً تقريباً (حتى لا تكون فتنة) بدلاً من كبتها لكُنا في غير حال.

عبدالله ابو السمح

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١١

* * *

جرد خسائر وأخطاء الخطاب السلفي

خسر الخطاب الديني بإقصائه الحوار والنقد لأنه فقد أداته الأولى للتقييم والاستفادة من التجربة. خسر لأنه اعتمد على الآذان المستقبلة حين مارس الإقصاء على الأفواه بالتكتيم والتكميم. خسر لأنه حاد عن مقولة (كل يؤخذ برأيه ويرد إلا صاحب هذا القبر). خسر لأنه استغرق في وصف ناقديه بألفاظ النفاق وتهم العلمنة والتغريب وخسر لأنه يصم الذين يعيدون قراءته من الداخل بالإرجاء والتثبيط. خسر حين دخل في تفسيرات النوايا والاستغراق في الشك والظنون، وخسر لأنه يريد الجميع مجرد آلات تسجيل تردد فقراته وجمله ولأنه يريدهم أيضا مجرد كفوف للتصفيق وأصابع لبصمة الموافقة.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢١

* * *

نريد حلاً للعنف !

نعم.. نريد حلاً لهذا البركان قبل أن تحرقنا جميعاً حممه ونيرانه، نريد حلاً؟ قبل أن يحطمنا هذا الزلزال أياً كانت مراكز قواه، نريد حلاً.. ليس فقط بالصوت ورفع الشكوى عبر البرامج المفتوحة في وسائل الإعلام. إننا نحتاج إلى تأسيس مراكز متخصصة لدراسة الذات بأيدٍ وطنية صادقة، لنخلص إلى رسم خارطة الخروج الحضاري من هذا المأزق الخطير. الكل يعلم أن العديد من المراكز الغربية تخضع مجتمعنا السعودي وتحولاته إلى دراسات عميقة، نفرح بها ونتلقفها ونترجمها فلماذا لا ندرس أنفسنا؟ قبل أن يفاجئنا الآخرون بخرائط ذواتنا ملونة بتحولاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سهام الدعجاني

الجزيرة ٢٠٠٣/١١/٢٦

* * *

وحدة الرأي تضليل

من أهم مسؤوليات الوسائل والنخب في هذه المرحلة عدم تأسيس خطابها على التسليم بوجود وحدة رأي، فمثل هذا العمل يدخلنا في متاهات الوهم، لأن افتراض التماسك أو الوحدة الوهمية أحد أشكال التضليل الإعلامي في محاولات تهيئة الوعي العام، سوف تقودنا إلى ما هو أسوأ، أي إن المصلحة العامة تقتضي التعايش مع التعددية وتشجيعها وتوفير البيئة المناسبة لها، فهي الأفضل لمختلف التوجهات والآراء، وهي بلا شك أفضل بكثير من أن نتصور أننا نعيش وحدة وطنية سرعان ما تكشف لنا الحقائق أنها وهم.

عبدالرحمن العناد

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٥

* * *

ثقات الرجال

يتجمهر حول مشايخنا اليوم، كثير من الناس الذين ينقلون لهم وقائع وصورا مختلفة عن الواقع ويبادرون بفبركة القصص وتحوير القضايا ويحشرون لها الجمل الساخنة التي تحاصر الشيخ نفسه في زاوية حادة لا يعود له معها إلا الفتوى بأقسى وأقصى ما يستطيع من قاموس الحلال والحرام. يتجمهر حول بعض المشايخ اليوم شباب متحمس اندفاعي يبادرون ببتر النصوص عن سياقها العام

ليصبوها في أذن شيخهم. معلوم بالظاهر ماذا سيكون جواب هذا الشيخ. ابتعدوا عن مقولة: حدثنا بعض الثقات. فكم قرأنا وسمعنا من هؤلاء الثقات وكم عشنا وشاهدنا من الصور المؤلمة بفضل بعض (الثقات). نحن في القرن الرابع عشر بعد الهجرة ولم نعد نعيش اليوم في عصر علم الرجال.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٠

* * *

لماذا لا يعتذر منظرو العنف؟

إذا لم يكن ثمة عيب في الخطأ فلم لا تعلن قبالة الملأ، أننا تغيرنا وعفا الله عما سلف؟ آذاننا للتو لم يبرحها بعد ندى أصواتكم كما أننا لسنا مغفلين بالقدر الذي يضطركم إلى التذاكي لن يغفر لكم من لدن الأجيال دون شفافية تبوحون فيها بأن ثمة فهوما خاطئة كانت قد اعتورت خطاباتكم وقد آن التبرؤ منها فهل إننا سنظفر بشيء من هذا؟!

خالد السيف

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٤

* * *

الرسميون والعنفيون سواء

الإرهاب لم يخرج من قمقمه فجأة بلا مقدمات بل كانت هناك جملة من المقدمات والإرهاصات، وكان من أبسط أبجديات المنطق السليم أن تؤدي إلى هذا العنف الأعمى الذي لا يبقي ولا يذر حيث كان العنف الفكري بأشكاله كافة (التكفير - والتضليل - والتفسيق - والتبديع) يمارس تحت الشمس وفي وضح النهار عبر المنابر وفي المدارس وعبر المنشورات دون تدخل من القيادات الدينية أو السياسية، وظلت الرموز الدينية التي تصنف نفسها بأنها معتدلة ملتزمة الصمت فيما يتعلق بهذا العنف ومصادرة حريات الناس وتفخيخ المجتمع بأفكار متطرفة تكون قابلة للانفجار في أية لحظة، وانشغلت تلك القيادات الفكرية برصد الآثار العقدية والفكرية لدمج رئاسة تعليم البنات فأصبحت بكائية دينية تماماً مثل بكائية كربلاء. على الصعيد الرسمي نجد أن المؤسسة الدينية الرسمية سرعان ما تندد بالتكفير السياسي تكفير الدولة، ويثب رموزها في وسائل الإعلام المختلفة للتنديد به وبمن أصدره ليس دفعا للغلو والعنف الفكري بقدر ما هو أداء واجب وحسب، بدليل أن معظم من انتقد فتاوى التكفير السياسي لم يتخلص من لوثة العنف في خطابه. فتجدهم فرقاء فيما يخص بعض الممارسات السياسية من قريب إلى المؤسسة السياسية الرسمية، وتنافر عنها لكن مع هذا جمعتهم لغة العنف لأنهم ببساطة نهلوا من المعين نفسه؛ ثقافة دينية ملغمة.

عبد الرحمن اللاحم

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٣

* * *

ثقافة التطرف والغلو مستوطنة

نصف عام لنا في مواجهة الإرهاب سقط خلاله كثير من الضحايا، واكتشفنا أن طبيعة الحياة الاجتماعية التي كنا نتصور المجتمع عليها قد ولتّ إلى غير رجعة. الأمن والأمان الذي كان يتم التباهي به في الماضي أصبح اليوم مطلباً يُسعى للوصول إليه. نتأمل اليوم الصورة التي كان يُنظر بها إلى هذا البلد حول العالم بوصفه بلداً مسالماً. اليوم يتصدر بعض أفراده قوائم أخطر المطلوبين في لائحة الإرهاب، وتذيع نشرات التلفزة العالمية البث المباشر للعمليات الإرهابية التي تجري على أرضه. ما الذي يغذي التشدد الديني المستشري في بلدنا؟ لا شيء يغذيه لأنه هو في الأصل موجود، وغير دخيل، انظر للغالبية، هل لديهم القدرة على القبول أو الاعتراف بأن ثقافتهم الدينية لم تكن متسامحة أو معترفة بالآخر الديني أو المذهبي حتى داخل البلد الواحد؟

عادل بن زيد الطريفي

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٢

* * *

مجتمع الشكائين

مشكلة المجتمع انه اعتاد على الشكوى. الحديث عن الشكوى لا يقترن بتقديم الحلول. واذا كان الأمير والوزير والمدير والمواطن والمستثمر والمسؤول.. يجأرون بالشكوى.. فمن الذي سيقدم الحل.. ومن سيقود القاطرة إلى بر الأمان؟! الحديث عن وجود مشاكل لا يزعج.. فهو دليل صحة وعافية ودليل احساس بوجود امر لا يعجب.. ولا يسر. لكن اذا تحول الجميع الى (شكائين).. فمن الذي سيبادر الى معالجة هذا الوضع النفسي.. قبل الاقتصادي.. والأمني.. والأخلاقي؟

هاشم عبدة هاشم

عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢٦

* * *

على المجتمع أن يكفر عن أخطائه

يلفت النظر ويثير التساؤل كمية الأسلحة المصادرة من خلايا المتطرفين الإرهابيين، فهي بكل المقاييس كثيرة جداً ومكلفة جداً، السؤال الأهم هو كيف تمكنوا من دفع ثمنها، من هي جهة التمويل ذات الموارد الكبيرة التي تغطي قيمة الأسلحة؟ من حسن الحظ أنها لم تصدر إشارة أو شبهة ضد بلد خارجي، والثابت أن ثمن الأسلحة من تمويل ذاتي داخلي، وهذه هي المأساة المؤلمة. على الشعب السعودي جميعه أن يكفر عن غفلته وقبوله لتيارات التعصب والعنف ودعاوى الجهاد اللامعقول وكراهية الآخرين.

عبد الله ابو السمح

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٥

* * *

لتجاوز الوهابية

لعل أكثر المفاجآت الأخيرة أهمية خروج محسن العواجي، على قناة الجزيرة يدعو إلى تجاوز الدعوة الوهابية، وأنها طريقة ليست ملزمة لنا في شيء، وأن الإسلام أوسع منها، وفي نصوص الشريعة وسعتها ما يغني عن دعوة فلان أو علان، وأكد ذلك بقراءته نصاً لأحد مشايخ الدعوة في كتاب الدرر السنية، يشير بما لا يدع مجالا للشك إلى إقليمية الدعوة وظرفيتها، والاجتهادات الخاطئة التي علقت بها. إن صاحبنا يعد أول من دعا إلى تخطي تراث الدعوة الإصلاحية، وتشخيصه بأنه من كوابح الإصلاح والنهوض في مجتمعنا المحلي. غير أننا نلحظ أن هذا الطرح لا يقدم ولا يؤخر، لأن الفكر الديني الرسمي هو امتداد لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ومن ثم الحكم على الدعوة بهذه الطريقة لا يجدي. لا يمكن إزاحة تراث الوهابية الطويل بجرة قلم، أو بكلمة في حوار تلفزيوني، أو صحفي.

غازي المغلوث

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٢

* * *

نقد الرموز الدينية

مع غياب النقد وغربته عند التيار الديني، أصبح اللاوعي الشعبي يظن أن هذه الرموز فوق النقد، وأي محاولة ينظر لها على أنها ممارسة مشبوهة، أو حقد على أهل الدين، وانتشار الخير. ومع شعار (لحوم العلماء مسمومة) المرهب للعامة أغلقت أي

بادرة أو تساؤلات نقدية. فإذا تجاوزنا مبدأ (اللحم المسموم) الخاص بهم! تأتي عبارة من أنت حتى تنتقد هذا العالم أو ذاك الرمز؟! ليس سراً أن الصحوة الدينية لم تخرج أي رموز فكرية نقدية من داخلها، ومع تدشين عصر الإنترنت، أصبحت الرموز الدينية الرسمية وغيرها أمام عهد غريب من النقد الموجه لها بمختلف أنماطه، بعد أن مضى زمن طويل لا تسأل عما تقول وما تفتي به. وما نشهده أخيراً من عمل نقدي ضد هذه الرموز ظاهرة صحية، ترفع من مستوى الوعي الجماعي، وتضع الجميع أمام فرص متساوية من أجل الحقيقة.

عبد العزيز الخضر
الوطن ٢٠٠٣/١١/١٩

* * *

إعلامنا والمرونة

الحرية الإعلامية لدينا الآن في وضع أفضل مما كانت عليه قبل عدة سنوات، بل إن الإعلام عاش مرونة في متابعة انفجار مجمع المحيا أفضل مما حصل في حادث الحمراء مع أن الفاصل لا يتجاوز أشهراً، اتساع هامش الحرية بتلك السرعة يكشف اننا استفدنا من خبرات الأمس، ولكن للاسف مازال هامش الحرية المتاح للإعلامي السعودي أقل من المتاح لغيره، مع أنه من الأفضل أن يحدث العكس لأن إظهار الحقيقة الآن شيء لابد منه، وإظهارها من خلال إعلامنا أفضل من إعلام الآخر الذي يضخم الحدث. نقل التلفاز السعودي لبعض تلك الأحداث يعتبر تحولاً ونرجو أن يكون بداية لانطلاقة أكثر وأقوى ولكن نريد أيضاً نفس المرونة وأكثر للصحافة.

هيا المنيع
الرياض ٢٠٠٣/١١/١٢

* * *

المعارضة، العنف، والإصلاح

التسليم بوجود معارضة سياسية لأي نظام قائم هو قانون طبيعي، ومن المستحيل تجنبه، وأن ذلك وضع صحي إذا ما تم التعامل معه بطرق حضارية ومشروعة. ليس من المنطقي أبداً أن تستعدي المعارضة القوى الأجنبية وتشجعها على التدخل في شؤون أوطانها، وبالمثل، لا يجوز للحاكم أن يتقوى بالأجنبي على أبناء شعبه. لا بد من تنظيم للعلاقة وأن يتم حسم الخلافات بين الحاكم والمحكوم، وتؤمن حقوق الجميع. الذين يرون في العنف وسيلة لتحقيق أهدافهم هم قلة قليلة في هذا الوطن. الغالبية ترى أن طريق الإصلاح السياسي والانطلاق في عملية البناء لن تتحقق إلا من خلال التفاعل والحوار الهادف والبناء. هناك حراك اجتماعي واسع تشارك فيه النخب الفكرية والقيادات الثقافية والمسؤولون في الدولة، والقناعة لدى الغالبية أصبحت راسخة بأن الوقت حان لإحداث تغييرات رئيسة وجوهرية على طريق الإصلاح وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، إيماناً من الجميع بأن سنة الكون تقتضي التطوير، ولعل من إيجابيات الإحساس بالمرارة وغزارة الدم المسكوب من الضحايا الأبرياء، أن يكون دافعاً لتعزيز الثقة وترسيخ الوحدة الوطنية، وتفعيل المبادئ التي أضحت موضع إجماع المجتمع كله.

يوسف مكي
الوطن ٢٠٠٣/١١/١٢

* * *

صياغة العنف

العنف يعيد تشكيل نفسه وصياغة مواده وأدواته. قد يهادن لكنه لا يتوقف عن البحث عن أي تحالف أو فرصة أو إمكانية للنهوض من جديد والتهديد لكل ما حوله. فهو ظل إلى وقت طويل يعمل بتنظيم دقيق مكنه من اختراق التعليم والإعلام واستغلال المنابر والمساجد واستثمار كل أنواع التعاطف الاجتماعي. وتظهر دقة تنظيمه المبكرة من خلال الإنترنت والتي استطاع ان يخلق فيها منابره الإلكترونية بأسماء متعددة.

ناصر الصرامي
الرياض، ٢٠٠٣/١١/٢٢

* * *

أزمة الإفتاء والرؤية الضيقة

يبدو جلياً أن بعض المجتهدين في مسائل الافتاء يختار التوجه الذي يتفق ورؤيته الشخصية.. وفقاً لتجربته.. أما انتقاء الأدلة والأسانيد التي تتفق مع طروحاته فتأتي كخطوة لاحقة.. ولن تعدمه الحجة في ذلك. فيمكن اعتبار القتل عملاً جهادياً من خلال قراءته النصية الخاطئة. ويمكن اعتباره (إفساداً في الأرض) وفق قراءة أخرى أكثر رسوخاً.. يمكن القول بإخراج الكفار من جزيرة العرب وفق بعض النصوص.. ويمكن اعتبار قتل المعاهد كقتل المسلم تماماً.. يمكن تكفير شخص لم تسمعه أو تَرَه.. ويمكن قراءة النص في سياق اخر.. وان تكفير المسلم إهدار لدمه.. وهكذا لم نتتبع مزالق تأويل النصوص لأسباب غرضية.. انتقائية الا على أصوات المتفجرات ورائحة البارود.

عيسى الحليان
عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢٦

* * *

الفرحة بعودة الإبن الضال

خرج الاعلام السعودي المقروء عن بكرة ابيه بعناوين وموضوعات تزف الخضير زفاً امام الجماهير المحتشدة. يحرضني المنشور في صحافتنا ان اعلن فرحاً لايضاهى بعودة الخضير التي قال عنها بعض من يكتبون (شجاعة نادرة في زمن يندر فيه الشجعان) وآخر يقول (عودة ميمونة لرجل من رجال الدعوة الافذاذ).. (حسبه اليوم انه ساهم بقدر وافر في اطفاء فتنة مشتعلة) مَنْ الخضير؟! ساهم وبقدر وافر.. متى؟.. واطفاء فتنة مشتعلة.. من اشعلها يا اخي الكاتب اليقظ! اما آخر فيقول (الشيخ علي الخضير قامة سامقة عند كثير من الشباب.. الجهاديين).. قامة وسامقة.. وجهاديين! لم يكن الخضير لا قامة ولا عالما مع العلماء البارزين ولا معروفاً ولا فقيهاً خبيراً. اما المبهر حقاً فعنوان رئيسي قالته صحيفة شهيرة (السعوديون يستقبلون عودة الخضير بالتهليل والتكبير) يا الهي السعوديون كلهم!.

جهير المساعد
عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢٣

* * *

العنف سيقضي على الإرهاب!

أيَ حوار يمكن أن يجري مع القَتَلة؟ وأية مبادرة عفو تطرح؟ وأي تفاهم يتمّ؟ بعد أن سَلُوا سيوف البغي. هؤلاء لا ينبغي أن يُرحموا، وليس صحيحاً في كل الأحوال أن العنف يُولد العنف، فمقاومة العنف بالعنف كفيلة بالقضاء عليه من جذوره، وهذا ما أثبتته تجارب بعض المجتمعات، التي تعاملت قبلنا مع الإرهاب والإرهابيين.

بدر كريم
عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢١

* * *

الغلو لا يتجزأ

الغلو فكر اكتسبوه في وسطنا، واعتنقوه تحت سمعنا وبصرنا. حين ابتدأ الغلو في الظهور في الأمور الصغيرة والثانوية، لم يأبه له أحد، فمضى المغالون يحرمون

بعض الأمور الخلافية، وينكرون العمل بمذهب غير المذهب الذي اقتنعوا به، ويطعنون في دين كل من يخالفهم في اتجاههم، وانساقوا في ذلك آمنين، فالعامة لا يجرؤون على مناقشتهم بعد أن اتخذوا من شعار (لحوم العلماء مسمومة) درعاً واقياً ضد المناقشة. لكن الفكر لا يتجزأ، وفكر الغلو هو كذلك، فلما ترك المغالون يمارسون غلوهم في الأمور الثانوية دون تصحيح أو تقويم، نما معهم الغلو وتطور وتعمق فكان أن تغلغل إلى نطاق أمور أكبر وأخطر.

عزيزة المانع

عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢٥

* * *

التفجيرات.. والكاميرا المحلية

ما حدث في تفجير غرب الرياض أظهر أهمية التغطية المباشرة على الهواء لقطع الطريق أمام المغرضين والذين يتاجرون بالمعلومات المضللة، حيث قطعت الخط أمام من يتكهن المعلومات وأصحاب التخرصات. لابد ان نتحرك إعلامياً بالطريقة الصحيحة وان نكون نحن مصدر المعلومات ولا يترك الامر برمته لمراسلي المحطات حسب خلفياتهم وتوجهاتهم او تلك الزاوية التي يرون فيها المملكة.

عبد العزيز الجار الله

الرياض، ٢٠٠٣/١١/١٠

* * *

آن لنا أن نعترف بأخطائنا!

البحث عن حلول منهجية صارمة، في إطار مشروع وطني، يستدعي جملة المسائل المعلقة، التي كنا نراهن في حلها على الزمن، فهو كفيل بحلها! هذا المنطق الاتكالي لم يعد مقبولاً. هل تكمن في مشكلة الفقر التي تعانيها بلادنا، وهي تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم؟! ولماذا نجد قصوراً في وصول التنمية الى باقي المدن والقرى، خارج (الرياض وجدة والدمام).. لماذا كل هذا الإهمال لمدن الشمال وقرى الجنوب؟ ينبغي الوقوف على ما أصبح المجتمع يلمسه من تفاوت طبقي صارخ بين قلة تملك، وأغلبية محتاجة. هذه كلها مشاكل مزمنة، أدى إهمالنا لمعالجتها الى تسربها في عقلية جيل، افتقد الإحساس بالانتماء الوطني، فطفق يبحث عن انتماء آخر! مجتمعنا اليوم يمر بكارثة محدقة، بسبب إهمالنا المزمن لمناقشة قضايا تركناها على الرف، فتقادم عليها العهد، حتى أثمرت لنا هذا الثمر المرّ.

محمد رضا نصر الله

الرياض، ٢٠٠٣/١١/١٧

* * *

الدولة لم تفقد هيبتها: لا حوار مع القتلة!

ليس بين المواطنين الأسوياء والدولة تقاطع طرق، أو مناطحات جدلية خارج إطار الشرعية والهدف الوطني، وإذا كانت الدولة ليست منزهة عن الخطأ، فهل تجب إزالته بأنهر من الدماء؟ اثنان استضافتهما محطة الجزيرة بداعي التوسط للإرهابيين، وبشروط لا تفرضها إلا دولة منتصرة على أخرى مهزومة، أي إلغاء المعاهدات الدولية مع كل الدول غير الإسلامية، وجعل التعليم دينياً بحتاً، وإعادة الأئمة المفصولين، والخطباء، ليتم التشاور والتحاور مع القتلة، وهو نموذج لما تطرحه القاعدة، وصورة جديدة لرأي تعداه المنطق والعقل. وإذا كان هذا الرأي يتم الترويج له باعتقاد أن الدولة فقدت هيبتها، فهو اعتقاد خاطئ.

كلمة الرياض

الرياض، ٢٠٠٣/١١/١٥

* * *

يا سفر أنت معنا أو علينا؟

ما الذي يفرق بينك وبين متشددي القاعدة إذا كنت تطالب حكومتك بإلغاء جميع العهود والمواثيق الدولية وهي نفس مطالب القاعدة. فهل أنت قاعدي الهوى والانتماء أم إنك رجل يغلب حماسه على فهمه واندفاعه على عقله؟ وبماذا اختلفت عن رموز القاعدة وأنت تتحدث عن جموع الإرهابيين بلغة (الأخوة) وتناديهم بـ(الشباب) والأخوان وكأنهم لم يفسدوا في الأرض ولم يقتلوا النفس التي حرم الله. ولماذا طالبت الحكومة بمحاورتهم وهم لا يعرفون سوى لغة القنابل والدمار والخراب.

خالد الشثري

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٧

* * *

تهديد سعودي للجزيرة: لا تحرضوا على العنف

محطة الجزيرة التي حاولنا أن نتركها لعبثها تتحول إلى أداة تحريض بعد تفجيرات الرياض الأخيرة، وتجعل من عدد لا يتجاوز أصابع اليد، تسميهم المعارضين، أوصياء يقدمون النصائح والشروط، مدركين أن قطر ليست النموذج ولا المثال حتى تقدم لوائح التغيير في المملكة وغيرها. ندرك أن قطر تؤدي دوراً فوق قدراتها، وبالتالي ليس من مصلحتها أن تنمي العداء، وهي لا تملك من الأسلحة إلا منبر الجزيرة. قطر أعلنتها حرباً بمختلف الأسلحة، تنظيم طابور خامس لبعض صحف خارجية تمولها بلا حساب، وتعيد تكرار التهم، والمقابلات ونشر ما تقبله غوغائية الشارع، ويرفضه العقل. هل نبادل العداء بعداء آخر لمن يريدون أن ينتشر مجرمو القاعدة، وحكومة طالبان، ليتأسس عليهما البناء الجديد على أرض المملكة؟ إذا كانت القضية تستهدفنا بشكل مباشر، فإننا نرجو ألا نستخدم إمكاناتنا بالدفاع عن النفس حتى لا تكون القضية حرباً عبثية تجرنا لها محطة فضاء وهواة صغار.

كلمة الرياض

الرياض، ٢٠٠٣/١١/١٣

* * *

التوبة في الزمن الضائع

في مجتمع مغلق، لا يسمح بالرأي الآخر، ولم يعرف بعد معنى الحوار المفتوح، أصبح الشيخ علي الخضير بطلاً، لأنه أفتى بتكفير الدولة، ورجال الأمن. هل هذه فتاوى يعتد بها حتى تلاقي كل هذا الترحاب بتركها؟ أن تصبح هذه التوبة حديث الصحف، بدون سابق إنذار، فهي تضفي نوعاً من هالات التقديس على أقوال البشر، عندما يتطرفون. هل نكبتنا كلها مع الشيخ التائب وفتواه السابقة؟ وهل فتوى الشيوخ القديمة أو الجديدة، تصبح بكل سهولة دستور عمل لدى الشباب، وهل توبة الشيخ تعني نهاية هذا الفكر الضال، ولدينا شباب بهذه الصورة الهزيلة؟

مازن بليلة

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٢

* * *

الإنسان المهمل إنتحاري

الإنسان هو تلك الحلقة المفقودة في النزاع الأبدي بين الحق والباطل، وذلك المواطن الذي إذا لم تحترم حقوقه في التفكير والعمل والإبداع والحرية يتحول إلى كائن عاجز عن المشاركة الإيجابية والتعبير، أو إلى مجرد صيد سهل الانقياد والتجنيد في مهمات انتحارية خاسرة.

عبدالعزيز السماري

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٦

* * *

الى اللقاء

المرأة القبيحة

الإصلاحات التجميلية التي تقول الحكومة أنها ستجريها هي أشبه ما يكون بإمرأة قبيحة تحاول أن تقتصد في استخدام أدوات الماكياج، ومع هذا تريد أن تبدو جميلة، لا داخل بيتها، بل أمام الأجنبي. لا يهم الحكومة شكلها المخزي في الداخل بين جمهورها وشعبها، بل يهمها أن تضع بعض المساحيق لإرضاء الزوج الأميركي، متجاهلة أن فائدة المساحيق مؤقتة.

جاءت الحكومة بالأسد من ذيله، وهي تعلن أنها ستدشن الإنتخابات البلدية بعد عام، لانتخاب نصف الأعضاء. في حين كانت هناك تجربة أكثر تطوراً من قبل. ومع هذا بدأت الإشادة بالخطوة العبقرية السعودية!

نحن في الحجاز، وفي عهد الأشراف كانت لدينا انتخابات بلدية وشورية مائة بالمائة، ومن أوقفها هو الملك عبد العزيز بعد أن احتلّ مكة المكرمة ومن ثم جدة والمدينة. يضاف الى ذلك، كان العُمد يأتون بالإنتخاب، وهذا أيضاً أوقفه السعوديون! وكانت لدينا انتخابات للنقابات بمختلف أشكالها، سواء كان للجواهرجية، أو المطوفين، أو الفرّانة، أو السقاية، أو السواقين وغيرهم. والآن لا توجد أية نقابة، وحتى تلك الأشكال النقابية البدائية، كغرف التجارة، تتدخل السلطات في انتخاباتها بصورة أو بأخرى.

بهذا المسخ الإنتخابي يريدون إقناعنا بأننا نحقق طفرات في العملية السياسية، وفي تأسيس مؤسسات المجتمع المدني! بينما كان ذلك لدينا قبل ثمانين عاماً! ألا ترون كيف أننا نتقدم للوراء في العهد السعودي الزاهر؟!

منذ أكثر من ثلاث سنوات أعلنت الحكومة أنها بصدد تشكيل لجنة حقوق الإنسان في السعودية. الحكومة ستشكل وليس الشعب! يعني حاميها حراميها، أو هي القاضي والدفاع والجلاد معاً! ومع ذلك لم تظهر حتى الآن! هم يريدون مؤسسات مسخ، مثل نقابة الصحافيين التي عيّنوا رئيسها من بين أقربائهم ابتداءً (تركي السديري).. وهذا كله تطوّر مهول بفضل إرشادات خادم الحرمين الشريفين!

نغمة الإصلاح:
جعجعة ولا نرى طحناً!

كل الأمراء إصلاحيون هذه الأيام. كلهم يتحدث عن الإعتدال! ومكافحة التطرّف، وضرورة الإصلاح! جعجعة استمرت أكثر من عامين، لم نرَ منها شيئاً. حتى أن الأمراء صار كل منهم يجرّ النار الى قرصه، ويزعم أنه أكثر من غيره في دعاواه، محاولاً جذب دعاة الإصلاح الى صفه دون أن يُظهر دليلاً على مدّعاه. في زمن العجائب السعودي، تصبح وزارة الداخلية ووزيرها قاطرة للإصلاحات! وفي زمن العجائب، يصبح الصبي عبد العزيز بن فهد ديمقراطي، وهو وزير دولة مهمته دفع كرسي والده للتصوير! ويزيد على ذلك بشتم عمّه ولي العهد، متهماً إياه بأنه ضدّ الإصلاح، وأنه هو المنقذ القادم للمملكة!

حتى محمد بن نايف، الصبي الآخر، ورجل الداخلية الثاني، لم يعدم المصفقين الذين يعدون أول صفاته أنه ديمقراطي منطقي عقلاني خلوق وهكذا!

وهناك بالطبع طلال وإبنه الوليد وسلمان وأبناءه، وخالد بن سلطان، والديمقراطي جداً خالد الفيصل (رائد الفكر العربي! ولكن في بيروت).. كل هؤلاء مرشحون على القائمة التي تلوك أحاديث الإصلاح وتلفظها عصي وهراوات وسجون وسحب جوازات سفر وطرد من الوظيفة! هذا غير ما تلفظه من فساد أخلاقي ومالي وقضائي، الى آخر القائمة.

إذا كان هذا حالكم وأنتم مصلحون، فكيف بكم وأنتم مفسدون؟!

للسعوديين وغيرهم
كيف تصبح مليونيراً بمكالمة هاتف

يريدون مكافحة العنف على الطريقة الأميركية. هذا الشبل من ذاك الأسد. قوائم بأسماء، وجوائز مغرية لمن يدلي بمعلومات. مليون على الرأس الواحد، وخمسة على المجموعة، وسبعة إذا ما تمّ الكشف عن الخلايا قبل قيام العملية وهكذا!

قائمة بستة وعشرين شخصاً جديداً ظهرت بعد قائمة الـ ١٩، وقد قتل أحدهم بوشاية، وقالت الداخلية أنها ستمنحه مليون ريال يوم ٩ من هذا الشهر. يبدو أن الإعتماد على (وطنية الشعب) أو على مقولة (الشعب والحكومة في إطار واحد!) و (كل مواطن خفير!) وغير ذلك من شعارات لم تأتِ بنتيجة. فلا الأهالي أبلغوا عن أبنائهم، ولا المواطنين تطوعوا لمعاونة وزارة الداخلية، فكان لا بدّ من محفزات جديدة، وليس هناك سوى المال.

المال لا يحل المشكلة، لأنه جزء من الخيار الأمني. ومادام الخيار السياسي معطّل، فالعنف مستمر الى أن تعقل الرؤوس الكبيرة، أن الإنفتاح السياسي الداخلي والإصلاح الإقتصادي والإجتماعي هو الحل. وهذا الحل لا يتمّ أيضاً إلا بكفّ أيدي الأمراء عن الناس وعن ميزانية الدولة.



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhijazi.org/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافةَ السعوديةَ
- قضايا الحجاز
- الرأيِ العام
- إستراحةَ
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبّه التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاق قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلبوي في بدايات تكوينها لا يدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للملحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.

تركي الحمد:
السعودية معتقلة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الاخوان الازمة التي تعيشها المملكة هذه الايام و(أنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فعبارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الاخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).

معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للانشدادات الفكرية والسياسية والانتماءات الايديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بايحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناشز في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبقية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.

متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكبار المسئولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددين من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزا إسلاميا مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

حلم لازال يراود البعض:

Done   Internet

الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org



لوحة لصفية بن زقر تصور الحياة الاجتماعية في الحجاز